الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة–
كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة و الحياة
قسم علوم الأرض و الكون

مذكـرة ماستـر

ميدان : علوم الأرض و الكون
الشعبة: جغرافيا و تهيئة الإقليم
تخصص: تهيئة حضرية

العنـــــوان

السكن العشوائي و أثره على البيئة الحضرية بالمدن الداخلية الكبرى
مدينة تبسة نموذجا

من إعداد الطلبة
– فريوي محمد رضا سيف الدين
– بلال رمضان
– حمدان علي

أمام لجنة المناقشة

– سعدون عبد العزيز	أستاذ مساعد أ	رئيسا	جامعة العربي التبسي
– جبنون إبراهيم	أستاذ محاضر ب	ممتحنا	جامعة العربي التبسي
– بولمعيز حسين	أستاذ محاضر ب	مقررا	جامعة العربي التبسي

شكر وعرفان

نتوجه بالشكر والحمد إلى الله عز وجل الذي وفقنا في انجاز هذا البحث العلمي

كما نتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف على البحث الذي تابع خطواته خطوة بخطوة, وزودنا بكل ما عنده من نصائح وتوجيهات قيمة وكان له الفضل في إنجاز هذه المذكرة شكرا لك الدكتور *بولمعيز حسين *

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

دون أن ننسى شكرنا لكل أساتذة قسم علوم الأرض والكون تخصص تهيئة حضرية بجامعة– تبسة – الذين درسونا خلال مسارنا العلمي في مرحلة الماستر

كما لا يفوتنا أن نتقدم بكل عبارات الشكر والعرفان لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في انجاز هذه المذكرة

لكم منا كل الشكر والعرفان

الإهداء

نهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى كل من :

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
الإهداء
الفهرس
فهرس الجداول
فهرس الأشكال
المقدمة العامة
اسباب اختيار الموضوع
اشكالية البحث
فرضيات الدراسة
ادواة التحقق من صحة الفرضيات
الدراسسة السابقة حول الموضوع
منهجية البحث
مراحل البحث
الفصل الاول
الاطار النظري للدراسة
المبحث الاول : مفاهيم حول المدينة و السكن العشوائي
المبحث الثاني : مفهوم البيئة الحضرية
الفصل الثاني
مدينة تبسة دراسة جغرافية عامة
المبحث الاول : دراسة طبيعية لمدينة تبسة
المبحث الثاني : الدراسة البشرية لمدينة تبسة
المبحث الثالث : الدراسة العمرانية لمدينة تبسة
الفصل الثالث :
السكن العشوائي و اثره على البيئة الحضرية بمدينة تبسة
مقدمة
المبحث الاول : واقع السكن العشوائي بمدينة تبسة
المبحث الثاني : تاثير السكن العشوائي على النمو الحضري لمدينة تبسة
المبحث الثالث : السكن العشوائي و علاقته بعناصر البيئة الحضرية بمدينة تبسة

المبحث الرابع : حلول واقتراحات لمعالجة البيبئة الحضرية
الخاتمة العامة
المصادر و المراجع

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تغيرات درجة الحرارة على مدار السنة لمدينة تبسة	32
02	وردة الرياح لمدينة تبسة	34
03	الهرم السكاني لبلدية تبسة 2008	42
04	التركيب العمري للسكان	43
05	التوزيع المكاني للاسر	44
06	توزيع السكان الناشطين و غير الناشطين في بلدية سنة 2008	46
07	تطور توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي في بلدية تبسة سنة 2008	48
08	التطور العمراني لمدينة تبسة	67
09	توزيع السكن حسب النوع عبر القطاعات العمرانية	72
10	تعداد السكان (1870-2008)	78
11	الانتشار المكاني للسكن العشوائي	84

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور معدلات الحرارة و التساقط (1972-2008) بمدينة تبسة	32
02	اتجاهات الرياح و تكرار هبوبها في مدينة تبسة	34
03	تطور معدلات نمو سكان مدينة تبسة (1966-2008)	37
04	اهم الاحياء السكنية داخل القطاعات العمرانية لمدينة تبسة	38
05	توزيع السكان و كثافته عبر القطاعات العمرانية سنتي (2008-2015)	39
06	التركيب العمري للسكان	43
07	توزيع السر العادية و الجماعية حسب بلدية الميلاد و حسب بلدية الاقامة والتشتت و متوسط حجم الاسر	44
08	توزيع السكان الناشطين و نسبة النشاط في مدينة تبسة 2008	45
09	توزيع السكان الناشطين و الغير ناشطين في بلدية تبسة لسنة 2008	46
10	معدل البطالة في بلدية تبسة لسنة 2008	47
11	تطور توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي في بلدية تبسة سنة 2008	47
12	التركيبة النسبية لسكان (06 سنوات فاكثر) حسب المستوى التعليمي في بلدية تبسة سنة 2008	50
13	توزيع السكن حسب النوع عبر القطاعات العمرانية	71
14	توزيع معدلات اشغال السكن و الغرفة عبر القطاعات العمرانية بمدينة تبسة	72
15	مراحل تطور السكان و معدلات النمو بين (1870-2016)	77
16	حوصلة حول الحالة العامة لتسيير النفايات في مدينة تبسة	99

فهرس الأشكال

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	خريطة الموضع لمدينة تبسة	25
02	الموقع الاداري لمدينة تبسة	27
03	مدينة تبسة دراسة جغرافية	28
04	خريطة الانحدارات وتدخلها مع مناطق انتشار السكن العشوائي بمدينة تبسة	29
05	التشكلات الجيولوجية لموضع مدينة تبسة	30
06	خريطة صلاحية الاراضي الخاصة لتعمير مدينة تبسة	31
07	القطاعات العمرانية بمدينة تبسة سنة 2008	38
08	توزيع السكان و كثافتها عبر القطاعات العمرانية بمدينة تبسة سنة 2015	39
09	توزيع السكان و كثافتهم عبر القطاعات الحضرية و تداخلها مع مناطق السكن العشوائي في مدينة تبسة	40
10	توزيع مؤسسات التعليم البتدائي بمناطق السكن العشوائي في مدينة تبسة	51
11	توزيع مؤسسات التعليم المتوسط و التعليم الثانوي عبر القطاعات ببلدية تبسة	52
12	توزيع مؤسسات التعليم لثانوي عبر القطاعات ببلدية تبسة	53
13	توزيع شبكة المياه الصالحة للشرب بمدينة تبسة و علاقتها بمناطق السكن العشوائي	58
14	شبكة الصرف الصحي بمدينة تبسة و علاقتها بمناطق السكن العشوائي	59
15	شبكة الطرق الحضرية بمدينة تبسة و علاقتها بمناطق السكن العشوائين	60
16	امتداد العمران نحو المناطق الجبلية	65
17	التطور العمراني لمدينة تبسة	66
18	التوسع العمراني (المدينة الجديدة بولحاف الدير)	68
19	التطور العمراني لمدينة تبسة (1842-2013)	79
20	مناطق انتشار السكن العشوائي على اطراف مدينة تبسة	80
21	مراحل التوسع العمراني لبلدية تبسة	87
22	مناطق السكن العشوائي و تداخلها مع مناطق التوسع العمراني بمدينة تبسة	89
23	مناطق انتشار السكن العشوائي و تداخلها مع مناطق مقترحة للتوسع العمراني حسب PDAU	91
24	موقع مناطق انتشار السكن العشوائي و تداخلها مع المناطق المعرضة للفيضانات بمدينة تبسة	93
25	المساحات الخضراء بمدينة تبسة و علاقتها مع السكن العشوائي	95
26	النقاط السوداء للنفايات المنزلية بمدينة تبسة وعلاقتها بالسكن العشوائي	96
27	انتشار النفايات الهامدة بمدينة تبسة وعلاقتها بالسكن العشوائي	97

28	توزيع حاويات النفايات بمدينة تبسة وعلاقتها بالسكن العشوائي	98
29	مسارات شدة حركة النقل اثناء ساعات الذروة بمدينة تبسة وعلاقتها بالسكن العشوائي	91
30	موقع المنطقة الصناعية بمدينة تبسة	111
31	المناطق المعرضة للاخطار الصناعية بالمنطقة الصناعية بمدينة تبسة	112

الملخص:

عرفت الجزائر ظاهرة السكن العشوائي منذ الاستقلال بسبب الركود الذي عرفه قطاع السكن في الفترة اللاحقة للاستقلال ، حيث تركزت التنمية في المدن الكبرى ، مما جعلها مجالا لاستقطاب السكان فيما عرف بالهجرة الريفية نحو المدن ، أين استقر هؤلاء الوافدون في المناطق المتدهورة داخل المدن و على أطرافها .

كما كان للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر(العشرية السوداء) وما ترتب عليها من هجرة داخلية من الأرياف نحو المدن الأكثر أمنا ، دورا بارزا في تفاقم ظاهرة السكن العشوائي حتى أصبح من غير الممكن بل من المستحيل إزالة مثل هذه التجمعات الفوضوية وتوفير الإسكان البديل لسكانها. هذه السكنات التي غالبا ما تشيد من الصفيح ، الزنك ،الخشب أو الكرتون في شكل أكواخ متفرقة ، وذات أزقة ضيقة يصعب التحرك بالمركبات داخلها .لكن في مقابل ذلك ظهرت حديثا بالمدن العديد من المناطق التي تضم سكنات عشوائية ذات نمط صلب و بنية معمارية حديثة، غير أنها تفتقر للخدمات الضرورية كالصحة و شبكات الصرف الصحي والمنشآت الأمنية وغيرها من الهياكل الأساسية .

كما أن غالبيتها أنشأت في مناطق هامشية من المدينة كضفاف الأودية والمجاري المائية السطحية، و مناطق التفريغ العمومية، مما كان له تأثير كبير على البيئة الحضرية، نتج عنه العديد من المخاطرسواء الطبيعية منها كالفيضانات و انزلاقات التربة وغيره، أو المخاطر التكنولوجية كالتلوث الهوائي و الازدحام المروري و انتشار النفايات بمختلف انواعها. تبعا لذلك فإن مدينة تبسة كغيرها من المدن الجزائرية الداخلية الكبرى الواقعة ضمن نطاق الهضاب العليا الشرقية، عرفت انتشارا كبيرا لمناطق السكن العشوائي الصلب داخل النطاق الحضري للمدينة و على أطرافها، أدى إلى التأثير السلبي على البيئة الحضرية للمدينة، نتج عنه العديد من المخاطر التي اتسع نطاق تأثيرها، و أضحت تهدد الحياة العامة بالمدينة.

لذلك حاولنا في هذه الدراسة التطرق لمناطق انتشار السكن العشوائي و مختلف خصائصه و أنماطه بمدينة تبسة، و علاقة ذلك بمختلف المخاطر الطبيعية و التكنولوجية التي تهددالبيئة الحضرية بالمدينة.

Abstract

Algeria has known the phenomenon of random housing since independence because of the recession experienced by the housing sector in the post-independence period, where development concentrated in the major cities, making it an area for attracting the population in what is known as rural migration to cities, where they settled in the degraded areas within the cities and on the periphery.

The security situation in Algeria (the black decade) and the consequent internal migration from the countryside towards the safer cities also played a prominent role in exacerbating the phenomenon of random housing, so that it was impossible to remove such chaotic gatherings and provide alternative housing for its inhabitants. These dwellings are often built of tin, zinc, wood or cardboard in the form of sparse huts, narrow alleys that are difficult to move around in vehicles. On the other hand, cities have recently seen many areas of informal dwellings with a solid style and modern architecture, but lack the necessary services such as health, sewerage systems, security installations and other infrastructure.

The majority of them were established in marginal areas of the city such as the banks of valleys, surface waterways and public discharge areas, which had a great impact on the urban environment, resulting in many natural hazards, such as floods, landslides, etc., or technological hazards such as air pollution and traffic congestion And the spread of waste of various kinds. Accordingly, the city of Tebessa, like other major Algerian cities located within the eastern highlands, was characterized by a large spread of the areas of random housing solid within the urban area of the city and on its outskirts, which led to the negative impact on the urban environment of the city, resulting in many of the risks that have expanded Its impact, and became a threat to the public life of the city

Therefore, in this study, we tried to address the areas of the spread of informal housing and its different characteristics and patterns in the city of Tabasa, and the relationship with various natural and technological hazards that threaten the urban environment in the city.

Key words:

Informal housing, urban environment, major cities, inner cities, Tebessa.

المقدمة العامة

عرفت الجزائر ظاهرة السكن العشوائي منذ الاستقلال بسبب الركود الذي عرفه قطاع السكن في الفترة اللاحقة للاستقلال ، حيث تركزت التنمية في المدن الكبرى التي شكلت مجالا لجذب السكان من خلال الهجرة الريفية، حيث يستقر الوافدون ضمن المجالات المهمشة داخل المدينة و على أطرافها مشكلين بذلك مناطق عشوائية، مما كان له تأثير كبير على التنظيم المجالي و العمراني لهذه المدن .

كما لعبت الظروف الأمنية في العشرية السوداء دورا بارزا في تفاقم ظاهرة السكن العشوائي حتى أصبح من غير الممكن ، بل من المستحيل إزالة مثل هذه التجمعات الفوضوية وتوفير الإسكان البديل لسكانها.

هذا الوضع أدى إلى نشوء العديد من مناطق السكن العشوائي، التي أخذت في التوسع تدريجيا حتى أصبحت تشكل قرى و أحياء تضم مجموعات كبيرة من السكنات الفوضوية بأنماط عمرانية مختلفة يغلب عليها طابع السكن العشوائي الصلب.

هذه العشوائيات شكلت عائقا أمام مختلف الخطط التنموية لهذه المدن، و تهديدا فعليا للبيئة و مستقبل التنمية في كافة مجالاتها، مما أثر على البيئة الحضرية للمدن، حيث غالبا ما نجد هذه المناطق تعاني من نقص فادح من الهياكل القاعدية، كما أن سكانها محرومون من العديد من الخدمات كالنقل و الصحة و جمع النفايات. كما أن توضع هذه السكنات و تواجدها بمناطق مهمشة كالسفوح المنحدرة و على ضفاف الوديان، يجعلها معرضة للعديد من الظواهر الطبيعية كانجراف التربة و اللانزلاقات و حتى الفيضانات.

تبعا للعوامل السالفة الذكر فقد أصبح من الضروري دراسة ظاهرة انتشار السكن العشوائي و مدى تأثيرها على البيئة الحضرية للمدينة، حيث سنركز دراستنا على مدينة تبسة كونها مدينة كبرى ذات مميزات و قدرات سياحية، ناهيك على موقعها الجغرافي كونها مدينة كبرى تقع ضمن النطاق الجغرافي للهضاب العليا الشمالية الشرقية للوطن، على الحدود الجزائرية التونسية.

أسباب إختيار الموضوع :

لقد اجتمعت العديد من العوامل التي دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع، أهمها أن ظاهرة السكن العشوائي هي ظاهرة خطيرة، إذ ترجع خطورتها إلى عدة عوامل موضوعية تتمثل أساسا في:

- كبر حجم هذه الظاهرة حتى لم يعد من الممكن التغاضي عنها أو تجاهلها.
- كما أنها أضحت إتجاها عاما و غالبا في كافة مدننا على اختلاف أحجامها و مواقعها.
- كونها تشكل بيئة خصبة لانتشار العديد من الآفات الاجتماعية.
- الدوافع الشخصية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ، هو انتشار ظاهرة السكن العشوائي بحدة بمدينة تبسة كونها مدينة كبيرة تتميز بموقعها الجغرافي الهام، حتى أن الموضوع طرح في كثير من المرات للدراسة بإشراك جميع الفاعلين في ميدان التنمية المحلية.
- كما أننا لاحظنا غياب دراسات علمية أكاديمية حول الظاهرة و مدى تأثيرها على البيئة الحضرية بالمدينة.

تبعا لذلك حاولنا تسليط الضوء على هذه الظاهرة في مدينة تبسة، مع محاولة إبراز ما تعانيه هذه المناطق من إهمال مما أثر سلبا على البيئة الحضرية و جودة الحياة بهذه المناطق.

إشكالية البحث :

بعد استعراض أسباب إختيارنا لدراسة موضوع السكن العشوائي في مدينة تبسة و أثره على البيئة الحضرية على اعتبار أنها مدينة داخلية كبرى ذات موقع جغرافي استيراتيجي. بغية تحقيق هذه الأهداف نجد من الضروري طرح العديد من الأسئلة المهمة التي تساعدنا في هذا البحث، و التي هي على النحو التالي:

1- ما هي الوضعية التي تتميز بها مناطق السكن العشوائي بمدينة تبسة ؟

2- ما هي العوامل التي أدت إلى نشأة المناطق العشوائية في مدينة تبسة ؟

3- ما هي أهم الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية للسكان و السكن العشوائي بالمدينة؟

4- ما مدى تأثير انتشار السكن العشوائي بالمدينة على البيئة الحضرية بالمدينة ؟

فرضيات الدراسة :

فرضيات الدراسة هي تصور لإجابات أسئلة البحث التي تم وضعها، فهي تشكل مؤقتة أو تفسيرات نضعها لكي تساعدنا في حل المشكلة. من أجل تحقيق أهداف الدراسة و حلحلة إشكالية البحث، يمكننا وضع الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى :

"**لقد شكل انتشار السكن العشوائي بمدينة تبسة إلى التأثير سلبا على البيئة الحضرية للمدينة و ذلك بسبب خصائصه المختلفة و مناطق انتشاره** ". بمعنى أن هناك علاقة تأثير ما بين نمط انتشار السكنات العشوائية بالمدينة و خصائصها و تدهور وضعية البيئة الحضرية.

- الفرضية الثانية :

"**لم يؤدي انتشار السكن العشوائي بمدينة تبسة إلى التأثير سلبا على البيئة الحضرية للمدينة بحكم كيفية انتشاره مجاليا أو تبعا لخصائصه الاجتماعية و البشرية و العمرانية** ". بمعنى أنه لا توجد علاقة تأثير ما بين نمط انتشار السكنات العشوائية بالمدينة و وضعية البيئة الحضرية.

أدوات التحقق من صحة الفرضيات :

بغية التحقق من صحة الفرضيات التي قمنا بوضعها، اعتمدنا في دراستنا على طريقتين أساسيتين هما:

1- المقابلة الميدانية :

تعتبر المقابلة استبيانا شفويا، و هي أداة هامة للحصول على المعلومات من مصادرها البشرية مباشرة، كما أنها تعطي الباحث مدلولات و معطيات قد لا تتوفر في كثير من التقارير الرسمية للهيئات الحكومية.

في هذا البحث تم استخدام شكلين من المقابلة الميدانية و هما:

– **زيارة المؤسسات الحكومية** :ويطلق على هذا النوع من المقابلات بالمقابلة المسحية وسميت بذلك لأن الهدف من إجراءها الحصول على معلومات وبيانات وأراء لبعض المختصين. شملت هذه الزيارات عدد من المؤسسات و الإدارات الحكومية مثل مديرية التعمير و البناء لولاية تبسة، و كذلك مسؤولي المصالح التقنية بالبلدية. و الهدف الرئيسي من تلك الزيارات هي الحصول على معلومات و خرائط عن منطقة الدراسة، خصوصا المتعلقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) و كذلك الحصول على معلومات حول مجتمع الدراسة بالأحياء العشوائية في المدينة .

– **مقابلة السكان** : و شملت زيارة بعض السكان في منازلهم وتم فيها مراعاة عدم طرح أمور وقضايا متوفرة سلفًا كمعلومات خام أو كدراسات سابقة، بإستثناء الأمور التي نحتاج إلى التحقق منها بشكل تفصيلي كالمعلومات الإجتماعية و الإقتصادية. و الجدير بالذكر أن الكثير من هذه المقابلات جاءت بوساطة من بعض الأصدقاء. و منها ما جاء بشكل عفوي و تلقائي. و قد تم الإستفادة من المعلومات المقدمة من السكان و لاسيما المعلومات الخاصة بالنواحي الإجتماعية و الإقتصادية، مع التحقق من المعلومات العمرانية عن طريق المسوحات الميدانية.

2– الملاحظة :

تعتبر الملاحظة وسيلة هامة من وسائل تجميع البيانات؛ ذلك لأنها تعطي وصف شامل عن الواقع الحالي .و يمكن تسهيل عملية الملاحظة من خلال الوسائل الحديثة كالتصوير الميداني، بالإضافة إلى استخدام الوسائل السمعية أو البصرية الأخرى إن لزم الأمر، بالإضافة إلى استخدام وسيلة التسجيل الفورية لما يتم ملاحظته، و قد تم الإستفادة من أداة الملاحظة إلى جانب المقابلات الميدانية كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات غير المتوفرة لدى المصالح التقنية بالإدارات المحلية.

الدراسات السابقة حول الموضوع:

من خلال بحثنا في الموضوع و تتبع و تفحص مختلف الدراسات و الكتابات حول هذه الظاهرة، وجدنا العديد من الدراسات التي تطرقت لظاهرة السكن العشوائي بالمدن الكبرى الداخلية، غير أن أغلبها ركزت على دراسة الظاهرة من خلال التطرق لخصائص السكن العشوائي و أساليب معالجته في إطار القانون (خصوصا 15/08). تبعا لذلك يمكن أن نورد أهم الدراسات التي تطرقت لظاهرة السكن العشوائي ، و التي يمكن أن نوجزها في ما يلي:

1– دراسة تتمثل في مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في تهيئة حضرية بعنوان "**السكن العشوائي: الخصائص وأساليب المعالجة" دراسة حالة حي "الزاوية" بمدينة تبسة** ، جامعة الشيخ العربي التبسي، من إعداد الطلبة: حمزاوي علاء، قبلة هارون، حملة عادل، ركزت هذه الدراسة على مدينة تبسة كمدينة كبرى ذات موقع جغرافي هام كونها مدينة داخلية تنتمي لإقليم الهضاب العليا الشرقية، كما أنها تعد من المدن الحدودية مما يعطيها بعدا

استراتيجيا، مما أدى إلى الانتشار الكبير للسكن العشوائي بها، وكان له بالغ الأثر على التنمية المحلية للمدينة، بناءا على ذلك تم التطرق إلى واقع السكن العشوائي بالمدينة ومختلف خصائصه، هذا من جهة، ومن جهة ثانية تقديم العديد من الاقتراحات المتعلقة بأساليب معالجة هذه المشكلة العمرانية وفقا لخصائص السكن العشوائي في المدينة.

2- دراسة تتمثل في مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في تهيئة حضرية بعنوان "**السكن العشوائي: و أثره على النمو الحضري بمدينة تبسة** ، جامعة الشيخ العربي التبسي، من إعداد الطلبة: ساسي زهير و آخرون. حيث ركزت هذه الدراسة على مدينة تبسة كمدينة كبرى ذات موقع جغرافي هام كونها مدينة داخلية تنتمي لإقليم الهضاب العليا الشرقية، كما أنها تعد من المدن الحدودية مما يعطيها بعدا استراتيجيا، مما أدى إلى الانتشار الكبير للسكن العشوائي بها، وكان له بالغ الأثر على التنمية المحلية للمدينة، و عرقلة نموها الحضري.

3- دراسة تتمثل في مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التهيئة الحضرية بعنوان "**مصادر التلوث و انعكاساتها علي البيئة الحضرية بمدينة تبسة**"، جامعة الشيخ العربي التبسي، من إعداد الطلبة : سالم جلاب و زراعي صدام حسين. حيث الطلبة الباحثون إلى نتيجة مفادها أن البيئة الحضرية بمدينة تبسة تعاني من عدة مصادر للتلوث اهمها النفايات المنزلية ، بالاضافة الى النفايات الهامدة التي اضحت تشكل عائقا حقيقيا للرقي بالبيئة الحضرية للمدينة بالنظر الى حجمها الكبير وشساعة اماكن تواجدها خصوصا بالمناطق التي ينتشر بها السكن العشوائي. كما ان مستويات الضجيج المرتفعة الناتجة عن مختلف الانشطة اليومية ساهم في حدوث اختلالات في البيئة الحضرية للمدينة ، شانه شان التلوث البصري ومساهمته في تشويه المنظر العام للمدينة والشعور بالانزعاج وعدم الراحة وقلة الاحساس بالانتماء لهذا الفضاء الذي نعيش فيه.

منهجية البحث:

في هذا البحث تم اعتماد ثلاث منهجيات رئيسية وفق تسلسل منطقي يبدأ بالمنهج التاريخي و الذي يركز على مراجعة المصادر التاريخية، فالمنهج التحليلي النظري و الذي يركز على المصادر النظرية، ثم المنهج الوصفي الميداني والذي يركز على العمل الميداني من خلال مقاربة تحليلية و وصفية للواقع .

مراحل البحث:

لقد مرت الدراسة بعدة مراحل أساسية يمكن توضيحها كما يلي:

1- مرحلة البحث النظري:

تم خلال هذه المرحلة الاطلاع على معظم الوثائق و المعطيات المتعلقة سواء بموضوع البحث أو بمجال الدراسة حيث قمنا بجمع أهمها و التي لها علاقة بالبحث بشكل مباشر أو غير مباشر والمتمثلة في أطروحات دكتوراه، رسائل الماجستير،مذكرات التخرج لمختلف المستويات، مختلف الأبحاث و التقارير الحكومية حول السكن و السكان، المقالات العلمية المنشورة عبر وسائل الاتصال و التواصل المختلفة خصوصا الأنترنيت، الكتب العلمية

المتعلقة بموضوع الدراسة،... الخ. كما قمنا بالولوج عبر الأنترنيت إلى مواقع العديد من الهيئات الرسمية للدولة بغية الحصول على المعطيات الإحصائية المنشورة بصفة رسمية ودورية، كموقع الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، المجلس الوطني الاجتماعي و الاقتصادي (CNES)، الغرفة الوطنية للتجارة (CNC)، و غيرها. إلى جانب الإحصائيات وبعض المخططات التي تحصلنا عليها بالاتصال المباشر مع الهيئات المعنية و المكاتب التقنية، كمديرية التعمير و البناء (DUC)، مديرية الميزانية و البرمجة للولاية (ex DPAT). مديرية المصالح الفلاحية للولاية، مديرية الأرشيف بالولاية، المكتبة المركزية بجامعة العربي التبسي، مكتبة كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة و الحياة بجامعة العربي التبسي بتبسة.

2- مرحلة البحث الميداني و جمع المعلومات :

قمنا في مرحلة أولية بزيارة لمختلف الأحياء العشوائية بالمدينة، للوقوف على واقع الحياة الاجتماعية بهذه الأحياء، حيث قمنا مبدئيا بمقابلة بعض المسؤولين المحليين و بعض الإطارات من الولاية و من البلدية و استشارتهم حول موضوع الدراسة. خلال مرحلة لاحقة، قمنا بالاتصال المباشر بالسكان و استجواب هم شفويا (المقابلة)، إلى جانب ذلك قمنا بأخذ صور فوتوغرافية لحالة الأحياء العشوائية و للبناءات العشوائية المتواجدة بالمدينة، و ذلك لتوضيح ما تعانيه هذه الاحياء من تدهور للبيئة الحضرية.

3- مرحلة البحث و التحليل:

في هذه المرحلة تم جمع مختلف المعطيات و المعلومات ، حيث قمنا بفرزها و تسجيلها و تبويبها داخل الجداول، و خرائط ليتم تحليلها و معالجتها بطرق علمية تتماشى و الأهداف المسطرة سلفا لهذه الدراسة و حتى يتسنى لنا الوصول إلى أهداف البحث وفق خطة العمل الموضوعة.

خطة البحث (مخطط العمل):

بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة من وراء إجراء هذا البحث، تضمنت الدراسة **3** فصول رئيسية، حيث قسم كل فصل إلى عدة مباحث فرعية تبعا لما يحتويه من جداول ، رسوم بيانية ، خرائط و أشكال و صور. و عليه فقد قسم مخطط العمل إلى الفصول التالية :

- **الفصل الأول: "الإطار النظري للدراسة"** حيث تم تقسيمه إلى مبحثين : الاول تم التطرق فيه لمختلف المفاهيم النظرية و تعريف مختلف المصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة كمفهوم المدينة، و السكن العشوائي، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى مفهوم البيئة الحضرية و عناصرها.
- **الفصل الثاني: "مدينة تبسة: دراسة جغرافية عامة"** حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في الأول الدراسة الطبيعية لمدينة تبسة، و في الثاني تطرقنا لدراسة الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للسكان أو ما يعرف بالدراسة البشرية بمدينة تبسة، بينما تطرقنا في المبحث الثالث إلى الخصائص العمرانية لمدينة تبسة.

– **الفصل الثالث: " السكن العشوائي و أثره على البيئة الحضرية لمدينة تبسة "** حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في الاول إلى واقع السكن العشوائي بمدينة تبسة، و في المبحث الثاني إلى السكن العشوائي و علاقته بعناصر البيئة الحضرية بمدينة تبسة، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى تقديم مختلف الاقتراحات و التوصيات التي من شأنها أن تنهض بواقع البيئة الحضرية لمدينة تبسة و معالجة مختلف الاختلالات.

المقدمة العامة

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول : مفاهيم حول المدينة و السكن العشوائي

تمهيد:

نهدف من خلال دراستنا لهذا المبحث إلى التطرق لمختلف المفاهيم و التعاريف المتعلقة بموضوع الدراسة، ذلك أن ظاهرة السكن العشوائي لها صور متعددة و آثار مختلفة على الانسا و بيئته، حيث تخضع للعديد من العوامل و الظروف التي لها تأثير مباشر و غير مباشر في بلورة نمط الحياة الحضرية.

توجد العديد من المفاهيم و التعاريف المتعلقة بالمدينة، حيث تطرق الكثير من الباحثين لها، غير أن كل واحد منهم عرفها من منظوره الخاص و من زاوية اختصاصه، كعلماء الاجتماع و علماء الجغرافيا و غيرهم. كما أن هذه التعاريف و المفاهيم اختلفت عبر الزمان ذلك تبعا للدور الوظيفي الذي كانت تلعبه المدينة، سواء من حيث سبب نشأتها، أو من حيث دورها المحلي و الاقليمي.

تبعا لذلك نتناول في مبحثنا هذا بعض التعاريف التي أوردها علماء الجغرافيا و علماء الاجتماع الحضري كونهم أكثر الباحثين احتكاكا بالمدينة و اهتماما بدورها و وظيفتها.

1- نشأة المدينة و تطورها:

ظهرت المدن أول ما ظهرت في وديان الأنهار في مصر و العراق و السند و كان ذلك في أوائل الألف الرابعة قبل الميلاد و ربما قبل ذلك. ظهرت المدن القديمة أو ما يعرف بالمدن الأولية، حيث كانت ذات بنية و وظيفة بسيطة، يتراوح عدد سكانها ما بين 7 آلاف و 20ألف نسمة[1]. غير أن العديد من الأدلة الأثرية تشير إلى قيام مدن كبيرة بسطت نفوذها على أقاليم واسعة كمدن بابل و نينوى و طيبة. شكلت هذه المدن عواصم لامبراطوريات واسعة تركزت فيها القوة و المال، و ازدحمت بالسكان و قامت فيها دور العبادة و الإدارة و الأسواق، المتاجر و حوانيت أصحاب الحرف إلى جانب المساكن.

1-1- تعريف المدينة:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالمدينة، ذلك بسبب اعتماد الدارسين لها على معايير مختلفة، كالوظيفة أو حجم السكان وغيرها. فمنهم من يعرفها على أنها "المحلة التي يقوم معظم سكانها بأعمال غير زراعية، و منهم من يعرفها على أنها المحلة التي يفوق عدد سكانها 5000 نسمة، و آخرون يعتمدون التعريف القائل أن المدينة هي المحلة التي يعمل سكانها في داخلها"[2].

اعتمادا لما سبق ذكره، ارتأينا أن نورد بعض التعاريف للمدينة و التي يتم اعتمادها و تدريسها لدى طلاب الجامعة في العديد من الدول العربية، بما فيها الجزائر[3]، حيث نوردها فيما يلي:

---

[1]: عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان. 1972. ص 38.

[2]: عبد الله عطوي، المرجع السابق ذكره، ص 12.

[3]: حسين بولمعيز، مقرر دروس مقياس تحليل المجال الجغرافي و التهيئة ، سنة أولى جغرافيا و تهيئة الاقليم، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016م.

– **التعريف الإحصائي**: يعتمد بالأساس حجم السكان كمعيار في تعريف وتصنيف المدينة، والتمييز بينها وبين القرية (المحلة الريفية). فمثلا تعد مدينة كل تجمع بلغ عدد سكانه 200 نسمة في النرويج، و2000 نسمة في تركيا وفرنسا، و2500 نسمة بالولايات المتحدة الأمريكية، و5000 نسمة بالسعودية ولبنان وغانا، و10000 نسمة في كل من الأردن والكويت والسنغال و11 ألف نسمة بجمهورية مصر العربية. والملاحظ هنا في اعتماد الحجم اختلاف العدد من بلد لآخر بحسب حضارته، كما أن هذا العدد معرض للتغيير داخل كل بلد مع مرور الزمن.

– **التعريف الإداري**: تعتمد بعض الدول الصفة الإدارية أساسا لتعريف المدينة. وتتمثل هذه الصفة بوجود مجلس إداري أو قضائي في المدينة. فالمدينة في العراق مثلا ما كان لها حدود إدارية يحكمها إداريا بمرتبة معينة كمدير الناحية.

– **التعريف التاريخي**: تحتفظ العديد من المدن التاريخية بقلاعها وأثارها، رغم تدهورها، مما يشكل نواه لنمو المدينة الحالية وازدهارها. كما هو الحال بالنسبة للعديد من المدن الجزائرية على غرار قسنطينة و تبسة.

– **التعريف الوظيفي**: سرد العديد من الباحثين تعريفات عدة للمدينة على هذا الأساس، فالأستاذ زومبارت قال: " إن المدينة هي تركز بشري يعتمد في غذائه على إنتاج عمل زراعي خارجي"، أما الأستاذ ماكس فيبر فيرى أن تعدد الأنشطة الاقتصادية هو الركيزة الأساسية في التفرقة بين المدينة والقرية. ويركز على ضرورة وجود السوق الدائم للتبادل في المدينة، بالإضافة لوجود الأسواق الموسمية والمعارض. وعلى الرغم من تخصص بعض المدن وظيفيا كمدن التعدين ومدن المصايف، إلا أن المدينة تكون بوجه عام متعددة الوظائف.

ويورد الدكتور مصطفى الخشاب تقسيما وظيفيا للمدينة يضم العديد من النقاط ، حيث"هناك مراكز عمرانية تمتاز بالإنتاج، وأخرى بالتجارة، بينما نجد منها ما هو عاصمة سياسية للدولة أو الإقليم، ومدن ذات طابع ثقافي، وأخرى ذات طابع ترفيهي سياحي، كما نجد مراكز عمرانية متعددة ومتنوعة النشاط". وأيا كانت التعريفات والأسس التي تمت الإشارة إليها، يبقى مبرر وجود المدينة هو وظيفتها.

– **التعريف الشكلي**: يعتمد فيه على الملاحظة المباشرة، حيث يمكن التعرف على المدينة من خلال شكلها ومظهرها الخارجي، وكذلك بنيتها الداخلية من عمارات شاهقة ومصانع ومحلات تجارية وشوارع مسفلتة ومرصوفة ووسائل النقل فيها. "ولا شك أن لهذا الأساس قيمة ومبررا، ففيه تجسيم ملموس لأسس أخرى، ككتلة السكان وكثافة البناء والبعد التاريخي والحيثية الإدارية. ولكن الشكل الخارجي للمدينة ما هو إلا التجسيم المرئي لحقيقة أبعد عمقا ومدى، ألا وهي الوظيفة ونمط الحياة". و"المهم هو اعتبار المدينة بما تتميز به من تركيز للبشر، وما تحدثه من حاجات وما تتيحه من إمكانيات شتى كالعمل والاعلام... وما تتوفر عليه من القدرة التنظيمية والتوصيل، اعتبارها في ذات الوقت شيئا ماديا وموضوعا اجتماعيا، فمن ناحية اعتبارها موضوعا اجتماعيا فهي تستقبل

وتجذب السكان وتشبع حاجياتهم بفضل انتاجها وتجارتها وتجهيزاتها وهي المكان الذي تتم منه الاتصالات المتنوعة، هذا ما يجعلها محطة استقطاب للسكان وملاذا وموطنا لاستقرارهم".

1-2- أشكال نمو المدن:

يمكن القول أن أغلب المدن ظلت تنمو حتى وقت قريب بطريقة عشوائية بل فوضوية، أما النمو المخطط فهو ظاهرة حديثة. كما تجدر الإشارة إلى أن نمو المدينة تتحكم فيه العديد من العوامل، و بالخصوص الطبيعية منها كالمسطحات المائية (البحر ، الانهار و غيرها) و كذلك وجود أراضي زراعية ذات جودة عالية، ناهيك على تواجد الغطاء النباتي الكثيف (غابات، منحدرات صخرية ..). كما يمكن أن تشكل العوامل البشرية عائقا أمام توسع المدينة بشكل منتظم ، كتواجد مناطق صناعية بالقرب منها ، أو انتشار مناطق السكن العشوائي في أطرافها. ناهيك على تواجد بعض المشاريع المنجزة من طرف الإنسان كالطرق السريعة و خطوط السكة الحديدية و السدود الكبرى.

و عليه يمكن تمييز نمطين من أشكال نمو المدن، الأول عشوائي و الثاني مخطط.

- **النمو العشوائي**: غالبا ما يتخذ شكلين رئيسيين، الأول شكل تراكمي، حيث يتم من خلاله ملئ الفراغات و المساحات داخل المدينة أو بالبناء عند المشارف (أطراف المدينة) و أحيانا عند أقرب مكان من أسوار المدينة القديمة. "و لعل أسوأ نمو تراكمي عرفته المدن الحديثة خاصة في إفريقيا و أمريكا اللاتينية، ذلك الذي يتمثل في أحياء أو مدن عشش الصفيح (bidonvilles)"[1]. أما الشكل الثاني فيتمثل في النمو المتعدد النوى، و الذي يشكل في أبسط صوره ظهور مدينة جديدة على مقربة من أخرى قديمة. "غالبا ما يساهم في نشأتها عوامل بشرية كأن تكون حول مصانع جديدة كالحجار بعنابة ، أو حول المناطق الصناعية البتروكيماوية مثل سكيكدة، فهي تظهر تلبية للحاجة إلى أعداد كبيرة من المساكن الرخيصة الواسعة تكون في مجموعها ضواحي سكنية يعيش فيها كثرة من سكان المدينة الأصلية و هكذا ينفصل السكن عن مكان العمل"[2].
- **النمو المخطط** : حيث تتدخل الدولة و السلطات المحلية بشكل مباشر أو غير مباشر في توجيه العمران و تنظيمه و تجهيزه بالمرافق العامة. ذلك أن دور السلطات المحلية يكمن في منع فوضى العمران، من خلال سن قوانين و وضع مخططات للبناء و التعمير رغبة في توفير المسكن المناسب في المكان المناسب. و لعل أبرز صور النمو المخطط إنشاء المدن الجديدة.

1-3- مشاكل المدن:

من أبرز المشكلات المدينة في العصر الحديث وجود إشكاليات متعددة تتعلق بالبيئة الحضرية كنقص المياه و خاصة مياه الشرب و الغذاء عن تلبية احتياجات السكان، وطول مدة زمن الرحلة وتعقيدها خاصة في ساعات

1: عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، المرجع السابق ذكره، ص 150.

2: عبد الفتاح محمد وهيبة، المرجع السابق ذكره، ص 153.

الذروة بين أطراف و هوامش المدينة إلى الناطق المركزية فيها بسبب الأتساع المفرط في مساحاتها والامتدادات الهامشية المتزايدة لها، وما ينجم عن ذلك من تعقد حركة في المدن الكبرى. ومن هذه المشكلات أيضا فقد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الجيدة الصالحة للإنتاج بسبب طغيان حركة البناء في هوامش المدن، ومنها انتشار المناطق القديمة والأحياء الفقيرة الهشة و العشوائية في بعض أجزاء المدينة.

إلى جانب ذلك تلوث بيئة المدن بسبب كثرة المصانع و حركة المرور التي تفسد الهواء بدخانها أو كثرة عدد السيارات التي تنفث الغازات السامة أثناء حركتها في شوارع المدن. أو صعوبة التخلص من الفضلات والقاذورات خاصة البقايا الصلبة. و تنتج معظم هذه المشكلات من ضعف السلطات المحلية وعجزها عن القيام بالأشراف الكامل على المدن التي تديرها.

كما تعتبر مشكلة انتشار مناطق السكن العشوائي خصوصا في الضواحي (أحياء القصدير والصفيح) من أبرز المشكلات التي تعاني منها مدن العالم و خصوصا العالم العربي و بخاصة المدن الكبرى فيه. وأن لكل مدينة صفيح تاريخا خاصا وطريقة تكونت من خلالها أحياؤها العشوائية . غير أن الطريقة الأغلب شيوعا هي (الغزو المفاجئ) التي بدأت مثلا في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات في أوروبا و مع موجة الاستقلال التي شملت العديد من الدول العربية. وهي عبارة عن مستوطنات عفوية غير مخططة.

إن مفهوم المناطق العشوائية وتعريفها يختلف من مكان لآخر، وذلك حسب ظروف كل مجتمع ومستويات المعيشة والقيم والنظم الاجتماعية السائدة به. ذلك ما سيتم التطرق إليه في العنصر التالي.

2- مفهوم السكن العشوائي:

إن مفهوم المناطق العشوائية وتعريفها يختلف من مكان لآخر، وذلك حسب ظروف كل مجتمع ومستويات المعيشة والقيم والنظم الاجتماعية السائدة به. إذ" تعرف هذه المناطق في اللغة الانجليزية بمصطلح "Slum" أو "Squatters"، و في اللغة الفرنسية غالبا ما تسمى "Bidonville" بمعنى مدينة القصدير، أو " Habitat illicite" بمعنى السكن اللاشرعي أو اللارسمي ، في الدول الناطقة بالاسبانية يعرف بـ "Barraca" أو "Miseria"، أما في البرازيل و البرتغال فيطلق عليه مصطلح "Fevela" أو "Moro"، "Comunidate"، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيسمى "Hood, Ghettos"، أما في الدول العربية فيسمى في المغرب الأقصى بالزريبة ، و في تونس "Gourbi ville" بمعنى الأكواخ، و في مصر و العديد من الدول العربية يعرف بالعشوائيات أو السكن العفوي، أما في الجزائر فغالبا ما يطلق عليه مصطلح السكن الفوضوي"[1].

1: Bachir Mohamed Tidjani , 2005, La problématique de l'habitat illicite : spontané, précaire ou insalubre ? Géographie et Aménagement, Fascicule n11, p 10, bulletin de l'Association de Géographie et de l'Aménagement du territoire, Université d'Oran, Algérie.

و يقصد بالإسكان العشوائي، ظاهرة نمو الإسكان الشعبي الحر (بناء ذاتي) و ذلك من منطلق محايد، نشأ بإرادة كاملة للشعب و تنمو طبقا لأنماط محددة و متكررة و لا تتغير تقريبا، سواء بالنسبة لتخطيطها الخطي أو عرض شوارعها أو أبعاد قطع الأراضي بها، و قد استعمل التعبير غير الرسمي لكونة بدون ترخيص ويمكن تعريف الإسكان العشوائي على أنه "نمو مجتمعات و إنشاء مباني و مناطق لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات التي تنمو بداخلها أو حولها و متعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو و الامتداد و هي مخالفة للقوانين المنظمة للعمران"[1].

من خلال العرض السابق نجد أن الإسكان العشوائي يقوم بتخطيطه و تشييده السكان بأنفسهم على أراضي هامشية (قد تكون زراعية) ، أو أراضي ملك الدولة، و غالباً ما تكون هذه الأراضي على أطراف المدينة، و هي غير مخططة و غير خاضعة للتنظيم، كما قد تكون غير صالحة للبناء، كونها تشكل عائقا للتعمير كتميزها بوجود انحدارات شديدة، أو تربة غير مناسبة للبناء كالتربة الصخرية و الرملية أو وجود ردوم حديثة النشأة ، كما قد تكون هذه الأراضي معرضة لخطر الانزلاقات الأرضية و الانهيارات الصخرية، أو خطر الغمر بالمياه (الفيضانات) كتواجدها مثلا على ضفاف الأودية و المناطق المنخفضة.

للإحاطة أكثر بمفهوم و تعريف السكن و الاسكان العشوائي، و تحليل خصائصه المختلفة، ارتأينا تقديم التعريفات التالية و التي من شأنها أن ترفع اللبس عن هذه الظاهرة و تزيدنا فهما و غوصا في ماهيتها و كنهها.

– **التعريف الأول:** المساكن العشوائية هي مجموعة من المباني التي توفر السكن للعديد من الناس الفقراء حول العالم، وتقدم المأوى الأساسي لهم. وغالباً ما تكون مشيدة بمواد رديئة في البداية، بما في ذلك الأغطية البلاستيكية والحديد المموج والخشب والورق المقوى، هذه هي جميع المواد التي تتوفر إما بحرية كنفايات أو بثمن بخس. و المساكن العشوائية غالبا ما تفتقر أيضا للصرف الصحي السليم، وإمدادات المياه والكهرباء أو الخدمات الهاتفية. والناس يعيشون هناك بشكل غير قانوني ولا يملكون الحق في البناء على تلك الأراضي.

–**التعريف الثاني:** تعرف مناطق السكن العشوائي وفقاً للأمم المتحدة بأنها مناطق مدنية شديدة الازدحام بمعايير سكن ومعيشة أدنى من سواها، وتتراوح هذه المناطق من أبنية طابقيه في بعض الأماكن وصولاً لمساكن مصنوعة من الصفيح. وبالكاد تحجب الشمس والأمطار في أماكن أخرى، لكن الشيء الأساسي فيها هو الكثافة السكانية المرتفعة جداً وغياب الخدمات الأساسية والتخطيط المناسب فيها مع انتشار الفقر وفي بعض الأحيان سوء التغذية حتى.[2]

– التعريف الثالث:

1: www.ar.wikipedia.org.

[2]- – عبد المحسن برادة " الجوانب الأيجابية في عمليات النمو العشوائى "، أكاديميه البحث العلمي والتكنولوجي " الملامح العريضه للمدن المصريه عام 2000م "، ص

"يقصد بالمناطق العشوائية المناطق الواقعة ضمن الحدود الإدارية للمحافظة و التي نشأت بدون مخططات تقسيم أراضي سابقة معتمدة على أملاك عامة أو أملاك خاصة أدت إلى توسع عمراني عشوائي غير مخطط .و لا يشترط أن يكون للمنطقة مساحة معينة حيث تتراوح مساحتهم ما بين مجموعة مساكن صغيرة إلى مجموعة أحياء كاملة، وتتباين حجماً و مساحةً بصورة عفوية و لا تخضع لقواعد التخطيط"[1].

التعريف الرابع:

"الإسكان العشوائي هو الذي يتم دون ترخيص و يبنى بمواد غير ثابتة لم يراع فيها بطبيعة الحال شروط الصحة العامة كمياه الشرب و الصرف الصحي فعادة ما تكون البنية الأساسية و المرافق والخدمات في المناطق العشوائية غير سوية لحياة كريمة بالإضافة إلي تحولها إلي مأوي رئيسي للأعمال غير المشروعة مثل تجارة المخدرات ومشتل جيد للإجرام . كما يمكن تعريفه على أنه " نمو مجتمعات و إنشاء مباني و مناطق لا تتماشى مع النسيج العمراني للمجتمعات التي تنمو بداخلها أو حولها ومتعارضة مع الاتجاهات الطبيعية للنمو والامتداد و هى مخالفة للقوانين المنظمة للعمران "[2].

3- تاريخ ظهور السكن العشوائي

يُعتَقَدُ أن ظاهرة السكن العشوائي بدأت بالظهور كمشكلة حقيقية في القرن الثامن عشر، حيث يعتقد أن منطقة "النقاط الخمسة" التي تأسست في مدينة نيويورك الأمريكية عام 1825 هي أولى تجمعات السكن العشوائي الكبيرة، وبعدها بدأت الظاهرة بالانتشار حول العالم لتشكل مشكلة كبيرة اليوم في الدول النامية ودول العالم الثالث مع استمرارها وإن بشكل أقل في الدول الكبرى.

واحدة من أولى الإشارات المباشرة للمشكلة كانت من الكاردينال وايزمان الذي قال واصفاً إحدى تجمعات السكن العشوائي في لندن عام 1850:

"قريباً تحت جادة وستمن ستر، ترقد متاهات مغطاة من الأزقة والطرقات والمساكن العشوائية، مشكلة عشاً للجهل والرذيلة والجريمة والأمراض"، وبعد انتشارات متعددة للأمراض مثل الكوليرا أصبحت الأحياء العشوائية مصدر قلق كبير للسياسيين الأوروبيين خصوصاً في المملكة المتحدة وفرنسا.

ووصولاً للقرن العشرين تخلصت البلدان من معظم مناطقهما العشوائية مستبدلين إياها بسكن حكومي مناسب بشكل أفضل، لكن ما تزال بعض حالات الأحياء العشوائية موجودة فيها و في بعض البلدان المتقدمة فيما زاد انتشارها في أمريكا الوسطى والجنوبية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا والهند.

4- أسباب ظاهرة السكن العشوائي

[1]: مشروع لائحة تطوير المناطق العشوائية بمنطقة مكة المكرمة ، ماي 2008.

[2]: عزت مرزوق فهيم عبد الحفيظ ، أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الانحرافي: دراسة ميدانية في إحدى المناطق العشوائية بمدينة أسيوط ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الآداب – علم الاجتماع. أسيوط، مصر.

مع التنوع الموجود في طبيعة وموقع المناطق السكنية العشوائية حول العالم فهي تمتلك أسباباً أساسية، و رغم أن هذه الأسباب لا تنطبق على جميع هذه المناطق فكلها عائدة لعدة أسباب منها على الأقل أهم هذه الأسباب و هي:

4-1- الإقصاء الاجتماعي

وهو ممارسة تمييز اجتماعي ضد فئات معينة لأسباب طبقية أو عرقية أو دينية حيث أن الكثير من الأحياء الفقيرة بدأت كأحياء منفى (Ghetto) لليهود في أوروبا أو للأفارقة في أمريكا اللاتينية و حديثاً للعرب في فرنسا.

4-2- الصراعات الاجتماعية

فالحروب الأهلية والطائفية تلعب دوراً كبيراً في تهجير الأفراد مؤدية إلى نشوء مساكن عشوائية في أماكن متعددة، مثال ذلك ما حدث بين عامي 1975 و1980 خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وكذلك السكن العشوائي حول مدينة كابول (عاصمة أفغانستان) بعد الغزو الأمريكي والصراع مع طالبان.

4-3- انتشار الفقر وتبعاته: كون الأحياء العشوائية قليلة الكلفة بشكل كبير مقابل البناء المنظم، فهي هدف للفقراء الذين لا يستطيعون تحمل نفقات السكن المنظم، وكلما ارتفعت معدلات الفقر ازداد انتشار السكن العشوائي، ويظهر ذلك بوضوح في أمريكا الوسطى والهند.

4-4- أسباب مرتبطة بالسياسة

أدى اعتماد السياسيين على أصوات سكان الأحياء العشوائية إلى العرقلة المستمرة لإزالة هذه الأحياء خوفاً من خسارة الأصوات التي يحتاجونها، وهذا ما حدث في فرنسا في النصف الثاني من القرن العشرين حيث كان السياسيون اليساريون يعتمدون على الفقراء للحصول على مقاعدهم، إلا أنهم عارضو مشاريع إزالة العشوائيات أو تطويرها خوفاً من خسارة شعبيتهم.

4-5- الهجرة من الريف إلى المدن

أدى التحول الكبير للاقتصاد العالمي نحو الصناعة والخدمات مع نقص الحاجة للعمالة الكبيرة في الزراعة -بسبب تقدم التكنولوجيا- إلى هجرة متزايدة من المناطق الريفية نحو المدن الكبرى.

هذه الزيادة الكبيرة في سكان المدن الكبرى أدى إلى نشوء وتوسع الأحياء العشوائية حول المدن الكبرى.

4-6- الاقتصاديات الخفية

يقصد بالاقتصاديات الخفية (العمليات التجارية والصناعية التي تتم بشكل غير مرخص ومسجل دون الخضوع للقوانين والتشريعات ودون دفع الضرائب). تعتمد هذه الاقتصاديات على أحياء السكن العشوائي لتأمين الغطاء والعمالة اللازمة لاستمرارها. ومن أمثلة هذه الحالة ورشات صنع الملابس والحقائب المزورة عن الماركات العالمية، والتي تتواجد في الأحياء العشوائية على أطراف بعض المدن الأمريكية الكبرى مثل نيويورك ولوس أنجلس.

كما تعود مشكلة المناطق العشوائية إلى بدايات القرن العشرين ومع التوسع العمراني السريع للمدن الكبرى خصوصا في بعض البلدان العربية كما هو الحال في مصر،و مع توافر فرص العمل في هذه المدن نتيجة تمركز المصالح الحكومية فيها أو كنتيجة لظهور العديد من الصناعات الحديثة بها .

وقد أدى ذلك إلي زيادة الهجرة الداخلية للأفراد والنزوح من الريف إلي المدن سعيا وراء الحصول على فرص العمل ، حيث لجأ المستثمرون لإقامة مشروعاتهم في المناطق المجاورة للقاهرة والإسكندرية ذات القيمة الزهيدة .و مع سعي هؤلاء النازحين من الريف للحصول علي المسكن الملائم حسب مواردهم الضئيلة داخل الكتلة السكنية للمدن مما دفعهم للجوء إلي أطراف المدن حيث الاراضى الزراعية، فأقيمت المساكن العشوائية بتكاليف أقل وبلا أي خدمات . بعد أن عجزت مواردهم عن تكاليف السكن داخل الكتل السكنية القائمة .و لم تنتبه أجهزة الدولة لخطورة المشكلة في حينها ولم يتم اتخاذ لأي إجراءات لمواجهتها منذ البداية وترك الإسكان العشوائي ينمو وينتشر بطريقة سرطانية .و المنطقة العشوائية هي منطقة لا يجوز البناء عليها لأسباب قانونية ، وهي : الاراضى الزراعية وأراضى الدولة ، والاراضى غير المخططة وغير الخاضعة للتنظيم .. وتلك هي نوعيات الاراضى حول المدن والتي تم إقامة المناطق العشوائية عليها . وحيث أنها مناطق أقيمت مخالفة للقانون، فان الجهات المسئولة ترفض أن تمدها بالخدمات كمياه الشرب أو الصرف الصحي أو الكهرباء، كذلك لم يتم بناء المدارس والمراكز الطبية بها. وبالتالي نشأت المناطق العشوائية غير المخططة أو منظمة وغير المستوفاة للنواحي الصحية كما تفتقر إلي الخدمات اللازمة لممارسة الحياة الطبيعية .

ومن العوامل التي أدت لظهور المناطق العشوائية أيضا التحام القرى بالمدن . فعندما تميزت بعض القرى بموقعها القريب من المدن فإنه نتيجة للزيادة السكانية وأزمة الإسكان بالمدينة فإنها تتسع الأراضي الزراعية المجاورة وكذلك تتمدد القرية على حساب مساحتها، الزراعية وبلا أي تخطيط حتى التحمت المدن بتلك القرى. وتحت الضغوط الشعبية والسياسية تم ضم القرية إلى مخطط المدينة بكل ظروفها وخدماتها غير الملائمة لتصبح من المناطق العشوائية داخل المدينة.

5- أساليب المعالجة السكن العشوائي:

رغم وجود المشكلة لأكثر من قرنين من الزمن، فما تزال معظم الحلول المقترحة غير كافية فعلياً، حيث يعالج معظمها الأعراض لا الأسباب، وفيما يلي بعض الحلول التي تم تجريبها للتخلص من مشكلة السكن العشوائي:

5-1- إزالة أحياء العشوائيات بشكل كامل

يعتمد مناصرو هذا الأسلوب على كون معظم مناطق السكن العشوائي مملوكة للحكومات أو جهات عامة أو خاصة بحيث لا يمتلك القاطنون في الكثير من الأحيان أي حق تملك لها.هذا الحل يمكن أن يعالج مشكلة

السكن العشوائي بشكل سطحي بحيث أنه لا يحل الأسباب بالإضافة لتسببه نفسه بمشاكل لاحقة نظراً لفقدان الكثيرين من الفقراء أماكن معيشتهم.

(كما حدث في الجزائر العاصمة عام 2015 حيث أخلي حي من سكانه ال 20، 000 تمهيداً لإزالته بشكل كلي).

5-2- تطوير العشوائيات

يعتمد هذا الحل على إدخال الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والصرف الصحي والمواصلات إلى مناطق العشوائيات.

هذا الحل يوفر الخدمات للسكان ويحسن من طبيعة الحياة بشكل كبير إلا أنه غير فعال في الحد من الظاهرة. بل يتسبب في بعض الأحيان بزيادتها كون الوافدين الجدد إلى مناطق السكن العشوائي أصبحوا على دراية بأن هذه المناطق ستتمتع بالخدمات الأساسية.

5-3- إعادة التوطين

يتضمن هذا الحل نقل السكان من المناطق العشوائية إلى مناطق شبه مدنية بسكن منخفض التكلفة.

ورغم فعاليته في هذا الخصوص فالمشكلة تنبع من تجاهله لواقع أن سكان العشوائيات يعتمدون على هذه الأحياء للعمل والحياة الاجتماعية.

بالإضافة للسكن مما يخلق مشاكل جديدة في المناطق البديلة للأحياء العشوائية (كما حدث في أديس أبابا – أثيوبيا عام 2010 بعد مخاوف من خطورة هذه الأحياء خصوصاً في حال حدوث زلازل).

5-4- السكن العام

يتم إتباع هذه الطريقة في مناطق السكن العشوائي المبني على أراضٍ قيمة ودون بناءٍ طابقي. وتتمثل الطريقة بإزالة العشوائيات ومن ثم بناء أبنية حديثة متعددة الطوابق تستوعب السكان من ناحية، ومن ناحية ثانية تترك أماكن متاحة للاستثمار في المنطقة بحيث يكون المشروع مربحاً سواء لسكان العشوائيات أو المستثمرين.

في النهاية... يشكل السكن العشوائي مشكلة ديموغرافية كبيرة في المنطقة العربية حالياً، ومن الضروري جداً البحث عن حلول فعالة ومحلية له لتجنب أخطاره.

6 – الأثيرات السلبية لانتشار السكن العشوائي :

يترتب على العدد الكبير من البنايات غير الشرعية المشيدة على الإقليم مجموعة من الآثار الخطيرة في العديد من المجالات العمرانية، البيئية، الاجتماعية والثقافية. إذ تتميز مناطق البناء غير الشرعي بفقدان المعايير الأساسية لنشوء البيئة العمرانية وتغليب الجانب الاجتماعي على عملية التخطيط العمراني وتظهر آثار ذلك على صعيد موقع تشييد البناءات غير الشرعية وآثار البنايات غير الشرعية على المشهد العمراني، حيث وبفعل موقعها تؤدي

إلى المساس بالصحة والأمن العموميين وتدهور مستوى تجهيز الأراضي واختلال الربط بالطرق العمومية والمنافذ، وتوسعها الرأسي على حساب الأراضي الزراعية والمواقع الحساسة وانعكاسات ذلك على الجانب الاقتصادي.

يمكن إيجاز الآثار السلبية المترتبة على انتشار الأحياء السكنية العشوائية في العناصر التالية[1]:

6-1- تأثير البنايات العشوائية على البيئة :

تتصف معظم مناطق البناء الفوضوي في الجزائر بمستوى صحي منخفض جدا لانعدام الوقاية الصحية، وبسبب قلة الوسائل الفعالة للتخلص من النفايات في تلك المناطق المزدحمة غير المخططة في حين أن البنايات الفوضوية الموجهة للنشاط الصناعي تفتقد إلى دراسة التأثير على البيئة (المرسوم التنفيذي 07-145 المؤرخ في 19-05-2007 المتعلق بدراسة التأثير على البيئة) فقد بلغ عدد المنشآت التي تم غلقها من قبل وزارة البيئة و تهيئة الإقليم خلال سنة 2008 حوالي 450 مصنعا، كما تم توجيه 2700 إعذار لمؤسسات أخرى بسبب عدم التزامها بالمعايير و القوانين المتعلقة بحماية البيئية .

6-1-1- البنايات العشوائية المشيدة في الأراضي المعرضة لخطر الفيضانات :

كشفت دراسة أعدت في سنة 2003 أن أكثر من 100.000 بناية في الجزائر مشيدة على أراضي معرضة لخطر الفيضانات الأمر الذي ترتب عنه العديد من الخسائر المادية و البشرية ناهيك عن الآثار التي تخلفها ، فعلى سبيل المثال فيضان باب الواد سنة 2001 تسبب في مقتل 800 شخص و جرح 7543 آخرين ، ناهيك عن غرق و اختفاء سوق تريولي بكامله في الأوحال ، كما أدى إلى تضرر أكثر من 156 مؤسسة و منشأة عمومية و تهديم 360 مسكن و إعادة إسكان 1500 عائلة ، إذ أرجعت أسباب تلك الخسائر إلى تساقط الأمطار بشكل كثيف و متواصل قدر بحوالي 200 ملم في 24 ساعة، هذا من جهة ، و من جهة أخرى فقد ساهم الإخلال بقواعد البناء و التعمير في تفاقم الكارثة و خاصة من خلال:

- النقص في المساحات الخضراء و الأشجار بالمنطقة المنحدرة و ارتفاع الكثافة السكانية بها ، إذ قدر عدد سكان باب الواد في سنة الحادثة بـ 64.050 ساكن .
- التعمير الفوضوي و غير المخطط ضمن مجرى الوادي .
- تجهيزات شبكة صرف المياه كانت في مجملها غير صالحة و غير كافية .

كما أن الدراسات و التحقيقات التي أجريت بعد فيضان غرداية في أكتوبر 2008 ، و الذي تسبب في مقتل 34 شخصا و جرح 89 آخرين و خسائر مادية بقيمة 20 مليار دينار ، فقد خلصت إلى أن أسباب الخسائر راجع بالأساس إلى البنايات الطينية المشيدة في مجرى الوادي مع انعدام تجهيزات صرف المياه و عدم احترام مخططات التهيئة و التعمير .

[1]: حسين بولمعيز و قرفية الصادق، المرجع السابق ذكره.

6-1-2- البنايات العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة لخطر الانزلاق :

عرفت هذه الظاهرة بالخصوص في مدينة قسنطينة التي يعود الاهتمام بها من قبل سلطات الاحتلال إلى نهاية الخمسينيات إذ انه قام بتحديدها و إخضاعها بموجب مخطط التعمير الرئيسي آنذاك إلى ارتفاق عدم البناء (Les servitudes) ، غير أن التوسع الحضري السريع لمدينة قسنطينة بعد الاستقلال ، و إغفال السلطات لتراتيب استعمال الأراضي المتزامن مع سياسة الإحتياطات العقارية ، أدى إلى تسارع ظاهرة الانزلاق و استمرارها إلى اليوم ، في حين تعرف مناطق أخرى من الجزائر العاصمة هذه الظاهرة بسبب اكتساح البنايات للأرض و تشييدها على المنحدرات الخطرة على حساب دور المساحات الخضراء في تثبيت التربة لتفادي الانجراف.

6-1-3- البنايات العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة للخطر الزلزالي :

تعتبر الجزائر كسائر بلدان البحر الأبيض المتوسط مهددة بهزات أرضية معتبرة ، فهي تقع على طرف الصفيحة الإفريقية التي توجد في حركة دائمة واصطدام مع الصفيحة « الأوراسية » ، وقد ترتب عن هذه الحركة زلازل مدمرة ، قدرت بسبعة زلازل قوية في فترة قصيرة من الزمن تمتد من سنة 1980 إلى غاية 2003 ، ورغم تعهدات الجزائر في هذا المجال بأخذ الاحتياطات اللازمة عند البناء و رقابة حركة التعمير على إثر زلزال الأصنام سنة 1980، إلا أن آثار زلزال بومرداس سنة 2003 أثبتت عكس ذلك فقد ظهر للعيان هشاشة البنايات و الانتشار الرهيب للبنايات غير الشرعية و ذلك بسبب عدم احترام أدوات التعمير وقواعد البناء ، لا سيما المحددة منها بالوثيقة التقنية التنظيمية المتعلقة بالنظام الجزائري لمقاومة الزلازل ، ناهيك عن ضعف المواد المستعملة في البناء وعدم مقاومتها. كما أنه لوحظ تضرر البنايات المتواجدة بالجزائر العاصمة أكثر من تلك المتواجدة بولاية بومرداس رغم أن بؤرة الزلزال تقع بهذه الأخيرة (منطقة زموري) ويعود سبب ذلك إلى التوسع العمراني غير المنظم بالجزء الشرقي من العاصمة في شكل تجمعات سكنية غير شرعية مشيدة على أراضي طينية غير صالحة للبناء، كما أنها شيدت دون احترام لقواعد البناء و التعمير.

6-1-4- البنايات العشوائية المشيدة على الأراضي المعرضة للخطر الصناعي :

إن تشييد البنايات ضمن الأراضي المجاورة للأنشطة الصناعية و الصحية الخطرة سيعرضها إلى أخطار الانفجار أو انبعاث الأبخرة السامة و الحريق و كذا أخطار التلوث، وتشير الدراسات المنجزة في 2003 في الجزائر إلى تشييد أكثر من 7500 بناية على أنابيب نقل الغاز ، و8000 أخرى متصلة مباشرة بمناطق النشاط الصناعي. ولقد شكل انفجار مركب تكرير الغاز بسكيكدة بتاريخ 19-01-2004 أكبر كارثة صناعية عرفتها الجزائر، والتي خلفت العديد من الأضرار على البنايات السكنية الواقعة في محيط المركب الصناعي و خسائر مادية فادحة قدرت بحوالي 500 مليار دينار بسبب تشقق بسيط في خط الأنابيب ، كما ترتب عن انفجار آخر لأنبوب ناقل للغاز بنفس الولاية بتاريخ 03-03-1998 مقتل 07 أشخاص ، وجرح 77 آخرين مع تحطيم 10 مساكن مشيدة عليه و50 بناية أخرى تضررت لقربها من موقع الحادث. كما تعاني منطقة حاسي مسعود و

حاسي الرمل هي الأخرى من وجود العديد من الأحياء غير شرعية بنيت على شبكة كثيفة من خطوط أنابيب المنشآت البترولية مما يشكل خطرا دائما يهدد حياة المواطنين القاطنين في هذه الأحياء ، وكذلك المطار المشيد أيضا على أرض تمر عبرها أنابيب البترول .

6-2- تأثير البناء العشوائي على الجانب الزراعي و السياحي :

لقد أدى زحف البناءات غير الشرعية و نموها السريع إلى تآكل الأراضي الزراعية التي تعد من الموارد المحدودة و غير المتجددة ، إذ، عرفت الجزائر فقدان مساحات مهمة قدرت بحوالي 70.000 هكتار للفترة الممتدة من 1974 إلى غاية 1987 ، و 78.000 هكتار للفترة الممتدة من 1988 إلى غاية 1996 منها 750 هكتار فقدت في فترة ما بين جوان 1995 إلى مارس 1996 رغم صدور تعليمات رئاسية بخصوص حماية الأراضي الفلاحية آنذاك. ولم يسلم العقار السياحي هو الآخر من هذه الآفة بسبب كثرة البنايات غير الشرعية المشيدة ضمن مناطق التوسع السياحي والتي عرفت هي الأخرى المضاربة في الصفقات العقارية و تحويل تلك الموارد عن طبيعتها و وجهتها السياحية.

6-3- تأثير البناء العشوائي على المشهد العمراني:

لقد تسبب العدد الهائل للبنايات العشوائية ونمط توضعها و شكلها في المساس الصارخ بعنصر الجمال المعماري كأحد عناصر النظام العام كما حددته المادة 02 من المرسوم التشريعي 94-07 المتعلق بالإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري بنصها:" وتعد نوعية البنايات وإدماجها في المحيط واحترام المناظر الطبيعية والحضرية وحماية التراث والمحيط المبني ذات منفعة عامة"، ويتجلى ذلك في عدم الاهتمام بإتمام انجاز البناء لا سيما الواجهة، وتهميش دور التشكيل المعماري الذي يشرع فيه المصمم باستخدام المفردات البصرية الشكلية كعناصر أساسية والمبادئ والأسس التصميمية ليحولها إلى كتل وفضاءات بنظام معين، فالقائم بالبناء العشوائي لا يعير اهتماما للذوق العام وذوبان البناية في المجال المشترك مع المحيط ويكفيه الاهتمام بالأجزاء الداخلية فقط لتنشأ بفعل ذلك أشكال معمارية يسودها عدم الوحدة والنظام مما يشوه الصورة الجمالية للمدينة ويخل بالمشهد العمراني العام. أمام هذا التدهور الشديد والتشوه الذي شاب المظهر العمراني لمدننا بسبب هذه البنايات، لجأت الدولة إلى التدخل من خلال سن قوانين جديدة بغية معالجة هذه الظاهرة بما يتناسب والوضع القائم تجسد ذلك في القانون 08-15 المؤرخ في 2008/01/20 والذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها.

6-4- تأثير السكن العشوائي على البيئة الاجتماعية :

يؤدي السكن العشوائي إلى ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الحضرية، خصوصا وأنها لا تتوفر على البنية التحتية والهياكل و التجهيزات الخدماتية. كل ذلك له تأثير بالغ على الاسر التي تقطن هذه المناطق، حيث ينتج عنه خلل إجتماعي، يؤدي إلى ظواهر سلبية عديدة خصوصا التسرب المدرسي وانتشار الأمية، وظهور سلوكيات منحرفة لدى فئة الشباب.كما أن العديد من الدراسات خلصت إلى الربط بين ظاهرة الإرهاب وانتشار الجريمة

وعلاقتها بسكان العشوائيات. "ونظراً للظروف الصعبة التي تعيشها هذه المناطق، فإنها تتحول إلى بيئة لتفريخ المجرمين وتزايد الجرائم وذلك لضيق المساكن وتدهور الظروف المعيشية داخلها، ومن ثم وقوع طائفة كبيرة من الشباب في براثن تلك الجماعات المنحرفة التي تمارس الأنواع المتباينة من الانحراف، مما يسهل استقطابهم إلى هذه الانحرافات، لا سيما وهم يعيشون بلا خدمات، وفي أسر تكثر بين أفرادها الخلافات، وتحت سلطة أبوية تمارس كل أنواع القسر والضغط وسوء المعاملة وعدم اللامبالاة، وجماعة من الأقران يتسلل بينهم المنحرف أو المتطرف أو الإرهاب وتخلق هذه المناطق شعورا بعدم الانتماء والظلم وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وانتشار الأوبئة والأخطار الفكرية والاجتماعية والنفسية، فمشكلة عدم عدالة التوزيع لموارد الدولة، وأيضاً التوزيع السكاني غير المتوازن تؤدي إلى اضمحلال في أوضاع وحيوية المدن والقرى التي تشكل في الواقع أكبر جزء في التجمعات السكانية"(1).

[1]: اللواء .د .مصطفى محمد موسى، التكدس السكاني العشوائي و الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2010م.

المبحث الثاني: مفهوم البيئة الحضرية

تمهيد:

لقد أصبحت الدراسات البيئية ذات أهمية بالغة في جميع الميادين و على جميع الأصعدة، إذ أضحت اغلب المشاريع التنموية ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي لا تكاد تخلوا من دراسة الجدوى و المتعلق بتأثير هذه المشاريع على الجانب البيئي مما يضفي عليه طابع الاستدامة. و يتأكد ذلك أكثر عندما يتعلق الامر بالحياة الحضرية لسكان المدن، مما يستدعي الاخذ بعين الاعتبار الجانب المستدام لمختلف التدخلات إن على مستوى النسيج العمراني، أو الكتل العمرانية بالمدينة، كما هو الحال أيضا بالنسبة لشبكة المرافق و الهياكل القاعدية. و عليه نجد من الضروري التطرق لمفهوم البيئة و البيئة الحضرية و العوامل التي تؤثر فيها.

1- مفهوم البيئة:

تعرف البيئة بأنها "الوسط والمجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان ، بما يضم من مظاهر طبيعية و بشرية يتأثر بها ويؤثر فيها ، كما ورد مفهومها في مؤتمر البيئة البشرية الذي عقد في استركهولم سنة 1696 م بأنها " كل شيء يحيط بالإنسان[1]." و البيئة لفظة شائعة الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها و بين مستخدمها فنقول : البيئة الزراعية ، البيئة الصناعية ، البيئة الصحية ، البيئة الإجتماعية ، البيئة الثقافية ، و يعني ذلك علاقة . الأنشطة المتعلقة بهذه المجالات. كما ان البيئة يرتبط مدلولها بالمكان، فنقول مثلا البيئة الحضرية بالنسبة للمدينة، او البيئة الصحراوية بالنسبة للمناطق الصحراوية و غيرها من الأماكن.

كما تم تعريف البيئة من طرف بعض الباحثين بأنها : "هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان و يحصل منه على مقومات حياته و يمارس فيه علاقاته مع أقرانه بني البشر. كما يمكن تعريف البيئة على أنها عبارة عن نسيج من التفاعلات المختلفة بين الكائنات العضوية الحية مع بعضها البعض (إنسان ، حيوان ، نبات ،)..... و بينها وبين العناصر الطبيعية غير الحية (الهواء ، الحرارة ، الضوء ،)..... ويتم هذا التفاعل وفق نظام دقيق ، متوازن ومتكامل يعبر عنه بالنظام البيئي أو المنظومة البيئية6 و يتفق العلماء في الوقت الحاضر على مفهوم البيئة يشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر فيها العمليات التي تقوم بها ، فالبيئة بالنسبة للإنسان " : الإطارالذي يعيش فيه و يحتوي على التربة و الماء و الهواء وما يتضمنه كل عنصر منهذه العناصر الثلاثة من مكونات جامدة وكائنات تنبض بالحياة و ما يسود هذا الإطار من مظاهر شتى من طقس ومناخ و رياح وجاذبية و من علاقات متبادلة بين هذه العناصر"[2].

1: جلاب سالم و اخرون، مصادر التلوث و انعكاساتها على البيئة الحضرية بمدينة تبسة، مذكرة تخرج ماستر تهيئة حضرية، جامعة الشيخ العربي التبسي، 2018/2017، ص : 07.

2: جلاب سالم و اخرون، المرجع السابق ذكره، ص: 07.

2- أنواع البيئة

يمكن تقسيم البيئة تبعا لتوصيات مؤتمر استوكهولم إلى ثلاثة أنواع هي[1]:

أ- **البيئة الطبيعية** :وتتكون من أربعة أنظمة مترابطة ترابطا وثيقا، و هي : الغلاف الجوي ، الغلاف المائي ، اليابسة والمحيط الجوي ، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء ، و هواء وتربة ومعدن ومصادر للطاقة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات ، وجميعها تمثل الموارد التي سخرها الله سبحانه وتعالى للإنسان لكي يحصل منها على مقومات حياته.

ب- البيئة البيولوجية :و تشمل الإنسان" الفرد "وأسرته ومجتمعه وكذا الكائنات الحية في المحيط الحيوي وتعد البيئة البيولوجية جزءا من البيئة الطبيعية.

ج- البيئة الإجتماعية :و يقصد بالبيئة الإجتماعية ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد ماهية علاقة حياة الإنسان مع غيره ، ذلك الإطار الذي هو أساس تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضها ببعض في بيئة ما أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معا و حضارة في بيئات متباعدة وتؤلف أنماطا تلك العلاقات ما يعرف بالنظم الإجتماعية..

3- البيئة الحضرية

3-1- مفهوم و تعريف البيئة الحضرية

إنه من الصعوبة بمكان أن نجد تعريف دقيق للبيئة الحضرية و ذلك لارتباطها الوطيد بالمدينة في حد ذاتها و إختلاف التعاريف المتعلقة بالمدينة من تخصص علمي إلى آخر ، ومن بلد إلى آخر. و بالحديث عن البيئة الحضرية فهي تختلف باختلاف حجم و وظيفة المدينة. و لكنها رغم الاختلاف الموجود إلا أنه يمكن إيجاد بعض العناصر الموحدة: أن البيئة الحضرية هي من صنع الإنسان ، فهي نتاج تأثير الإنشان في بيئته الطبيعية. أن وعي الإنسان بهذا الفعل جعله يسعى إلى تنظيمه وإعادة خلق نوع من التوازن بين عناصره ، ومن ثم ظهرت المخططات الحضرية ، و التي يبقى هدفها الأساسي هو المحافظة على التوازن بين مختلف عناصر المجال الحضري سواء الطبيعية منها وكذا المصطنعة (أي تلك التي هي من فعل و صنع الإنسان) من أجل توفير البيئة الملائمة لحياته و ضمان سلامته وإستمراريته.

3-2- النظام البيئي الحضري

المفهوم الخاص بالنظام البيئي الحضري يتمثل في أنشطة الإنسان وما يقوم به يوميا من القضاء على مساحات واسعة من الأراضي للحصول على مساحات عقارية أو مناطق سكنية و غير ذلك من الأنشطة البشرية التي تؤدي

1: جلاب سالم و آخرون، المرجع السابق ذكره.

إلى تدمير النظام البيئي الطبيعي. إذن فالقضاء على النظام البيئي الطبيعي في مكان ما قصد إقامة مناطق سكنية أو مناطق صناعية و غيرها من الأنشطة البشرية هو عملية خلق وإحداث لنظام بيئي جديد يعرف بالنظام البيئي الحضري ومنه فالنظام البيئي الحضري يتميز بـما يلي[1]:

– توسع المدينة بطريقة متسارعة ، سواؤ بشكل مخطط أو عشوائي، وهذا ما يعوض المناظر الطبيعية بالمظاهر الحضرية الإصطناعية– الجديدة.

– النمو الديمغرافي الحضري بالدرجة الأولى الناتج عن الهجرة الريفية المكثفة و من الزيادة الطبيعية.، و ما يترتب عليه من مظاهر عمرانية.

– إستهلاك الطاقة مرتفع، و يرتكز أساسا على الطاقات غير المتجددة .

– ضعف التنوع البيولوجي لأن الوسط الحضري يشجع الأنواع المتأقلمة معه فقط.

3–3– مشاكل البيئة الحضرية

يجمع الخبراء البيئيون بأن المشاكل البيئية الراهنة ، التي تتطلب حلولا ومعالجات عاجلة ، هي كثيرة وشائكة و معقدة، و خاصة مشكلة التلوث البيئي بشتى أنواعه ، وتداعياته الخطيرة ، تقابلها ، في العديد من دول العالم ومن بينها الجزائر ، إجراءات علاجية دون المستوى المطلوب. و يقر الجميع بالحاجة الماسة لخلق تربية بيئية ، ووعي بيئي ، و ثقافة بيئية لدى عامة السكان لإدراك أهمية البيئة وضرورة المحافظة على مقوماتها ، و غرس السلوك الإنساني السليم ، بوصفه العامل الأساسي الذي يحدد أسلوب وطريقة تعامل الإنسان فردا وجماعة مع البيئة و إستغلال مواردها، و هذا من شأنه المحافظة على القوانين التي ينظم مكوناتها الطبيعية وتحفظ توازنها بشكل محكم ودقيق ، و إشاعة التعامل معها في ضوء قوانينها الطبيعية وبعقلانية وحكمة في الإستخدام ، بعيدا عن الإسراف و التلف و إستنزاف الموارد البيئية، بما فيها الموارد المتجددة ، وغير المتجددة ، من خلال ضبط الإستهلاك ، بإعتبارها الضمانات الملبية لحاجات الإنسان و الإيفاء بمتطلباته عبر الأجيال المختلفة.

و لكي تتحقق هذه المطالب المشروعة ، لا بد من دراسة المشاكل البيئية القائمة دراسة جدية ومعمقة بغية تشجيعها ومعرفة مدى تأثر البيئة الحضرية بها يهدف تصور الأساليب الملائمة لمعالجتها و إعادة التوازن للبيئة الحضرية.

3–4– البيئة الحضرية بدول العالم المتحضر:

لقد أصبحت البيئة الحضرية في وقتنا المعاصر تحظى باهتمام العديد من دول العالم، لاسيما الدول الصناعية الكبرى، و التي أصبحت أنشطتها تهدد التوازن البيئيعموما و الحضري خصوصا نتيجة للاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة ، و سوء تسيير الأنظمة الصناعية.

1: سلطان الرفاعي، التلوث البيئي (أسباب، أخطار، حلول) دار اسامة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009.

إن تدهور البيئة الحضرية ما هو الإنتاج للاستثمار القوي والمجمل للموارد ولبعض كيفيات الاستهلاك و الإنتاج وخاصة في مدن الدول المصنعة ، فنفاذ الموازين الطبيعية الكبرى يمكن أن يقود إلى كارثة ايكولوجية وإقتصادية عالمية .

و قد سعت دول العالم الصناعي جاهدة لمعالجة تدهور البيئة الحضرية وتحسين نمط الحياة الحضرية بالمدن وذلك من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة المتوالية و التي تمحورت معظمها حول منع تلوث البحار بالنفط كما جاء في مؤتمر 1954 ، أو منه تجارب الأسلحة النووية في مؤتمر 1963 بالإضافة إلى مؤتمر 1968 وهو مؤتمر البيئة ، و الذي جاء للبحث عن حلول لمشاكل التلوث وغيرها من المشاكل البيئية.

و لعل مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في مدينة استوكهلم سنة 1972 أهم هذه المؤتمرات والذي صدر في ختام أعماله برقم 2997 حول البيئة الإنسانية متضمنا أول وثيقة دولية عن مبادئ العلاقات بين الدول في شؤون البيئة وكيفية التعامل معها والمسؤولية عن ما يصيبها من أضرار فضلا عن خطة العمل الدولي تضمنت 109 توصيات تدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى التعاون في اتخاذ تدابير من أجل حماية الحياة ومواجهة مشاكل البيئة ، وشكل هذا المؤتمر بعد أربع سنوات من الإجتماعات واللقاءات التحضيرية.

و في سنة 1975 عقدت ندوة عالمية للتربية البيئية و في بلغراد ، وفي سنة 1978 عقدت ندوة في مدينة تبليس في جورجيا للتعليم البيئي و التوعية البيئية ، و في نفس السنة أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحددة قرارا حول البيئة ، و في سنة 1992 عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية فيربو دي جانيرو بالبرازيل عرف بقمة الأرض ، وقعت خلاله 173 دولة على وثيقة تسمى أجندة21، هذه الأجندة هي وثيقة هامة تعتبر الأولى من نوعها و هي تحدد برنامج العمل في القرن الواحد و العشرين في مجالات مختلفة ومتنوعة من أجل التوجه نحو التنمية المستدامة على مستوى العالم. و قد تضمنت هذه الوثيقة 2500 توصية تخص المشاكل المتعلقة بالصحة والسكن ، والتلوث ومسألة التصحر بالإضافة إلى تسيير الموارد المائية والصرف الصحي ، والغابات والمناطق الجبلية وكذا التنظيم الزراعي و التخلص من النفايات بمختلف أنواعها. و في سنة 1995 عقد المؤتمر العالمي للمناخ في برلين بألمانيا. كل هذه المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة هدفها الأساسي هو الحفاظ على البيئة بالإضافة إلى نشر ثقافة المحافظة على البيئة عبر العالم إنطلاقا من دول العالم المتقدم ووصولا إلى دول العالم النامي.

3-5- البيئة الحضرية بمدن العالم النامي:

حاولت دول العالم النامي تحسين البيئة الحضرية بالمدن على غرار ما قامت به دول العالم المتقدم لكن ثمة فرق وتباين ، فلم تنشأ مشاكل دول العالم النامي من عدم سيطرة الساكن على بيئته بل أن كثير من هذه الدول لا تستخدم التكنولوجيا الإستخدام الأمثل ، إضافة إلى نقص الإمكانيات المادية و سوء التخطيط الشامل، فمازالت هذه المجتمعات تعاني من تدني مستوى الخدمات الإجتماعية و الصحية ، وتركز السكان في الأحياء غير المخططة ، و انتشار المناطق العشوائية في الحضر، فضلا عن إقامة المشاريع الإقتصادية ومختلف المرافق العمومية في مراكز المدن وبالقرب من الأحياء والتجمعات السكانية، مما أصبح يشكل مصدرا هاما للتلوث و يؤدي بشكل مباشر

إلى تدهور النظام البيئي الحضري. وتعد مدينة القاهرة من أبرز هذه التي تواجه مشاكل متعددة بدءا بمشكلة توفير السكن الملائم و ما يتطلبه من خدمات و مرافق الماء و الصرف الصحي، و التخلص من النفايات وتأمين المذابح و الأسواق العامة ، و الإضاءة العمومية و إنشاء الحدائق العامة فضلا عن حماية البيئة من التلوث بأنواعه . كما تعد مدينة الدار البيضاء بالمغرب من أهم مدن العالم التي تعاني هي الأخرى من عدة مشاكل في البيئة الحضرية ومن أبرزها قلة المساحات الخضراء بالمجال الحضري ، حيث أن معظم المساحات الخضراء بهذه المدينة تعود إلى فترة الاستعمار، بينما عرفت المدينة توسعا عمرانيا كبيرا قدر في الفترات اللاحقة لم يصاحبه زيادة في مساحة المناطق المخصصة للاستجمام و الترفيه ، هذا بالإضافة إلى النشاط الصناعي الكبير المتمركز بالمدينة و الذي ساهم بشكل كبير في تلوث الهواء و الماء ، إلى جانب التلوث الناتج عن وسائل النقل بمختلف أنواعها، إلى جانب الإنتشار الكثيف للسكن القصديري و الذي أثر بشكل كبير في تدهور النظام البيئي الحضري للمدينة .

الفصل الثاني

مدينة تبسة

دراسة جغرافية عامة

مقدمة الفصل

كون مدينة تبسة مدينة عريقة و غنية بتاريخها و آثارها الرومانية الكثيرة، وأيضا بفضل موقعها المتميز الذي جعل منها منطقة عبور بامتياز، هذا ما يعكس وبوضوح مدى التطور الحاصل في ميدان التعمير ودرجة مواكبة الحركة الاقتصادية الجديدة .

يعتبر الوسط الحضري أو بمعنى آخر المدينة، عنصرا حيا ينمو ويتطور مع مرور الزمن، ومن ثم فان دراسة أي مدينة يستوجب أولا تحديد موقعها و موضعها، هذا الأخير الذي يخضع لعدة عوامل خصوصا الطبيعية منها.

وعلى هذا فان الهدف المنشود في هذا الفصل هو تسليط الضوء على مدينة تبسة وذلك بالدراسة الجغرافية لها . من خلال إبراز خصائصها الطبيعية لجميع النواحي المتعددة، حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى المجال الطبيعي ومختلف عناصره ومقوماته، من أهمية وموقع، وكذا المناخ والعوامل المؤثرة فيه وانعكاسات كل من هذه الخصائص على النمو الحضري ومستقبل المدينة ومن جهة أخرى إبراز علاقة ذلك بانتشار ظاهرة السكن العشوائي وخصائصه المختلفة.

المبحث الأول: الدراسة الطبيعية لمدينة تبسة

يعتبر العمران الحضري النموذج الذي يعكس الحضارة والتاريخ المشترك في فترات زمنية مختلفة ، حيث تعبر هذه النماذج عن مفاهيم تتضمن المتطلبات الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع وتتوقف على مجموعة من المميزات تحمل العديد من المعاني والرموز الثقافية التي تعكس خصوصيته إلا أن هذه النماذج والأنماط العمرانية طرأت عليها العديد من التحولات جراء الثورات في الكثير من الأحيان أو بهدف التنمية والتعمير.

إن الخوض والتطرق إلى دراسة الظواهر العمرانية لأي مدينة، يتطلب بالضرورة التطرق لخصائصها الطبيعية لما لها من تأثير مباشر في تحديد مستقبل نموها، و كذلك وظيفتها و ديناميكية مجالها الحضري.

المطلب الأول: الدراسة الطبيعية

تكمن أهمية دراسة موضع المدينة في الكشف عن المحفزات والعوائق الموجودة فيه، ذلك لأنها تعتبر الأرضية التي تقوم عليها المدينة والتي تشكل الكتلة المبنية، إذ يعتبر الموضع عاملا أساسيا وفعالا من الناحية البيئية ومن حيث الشكل العمراني والوظيفي الذي قامت من أجله المدينة.

غالبا ما تتحكم مكونات الوسط الطبيعي في توجيه نشاط المنطقة أو المدينة وبالتالي فهي تساهم بشكل كبير في تحديد مستقبلها وشكل توسعها وحتى إقليمها الوظيفي ومن ثم تحديد وظيفتها. بناء على ذلك فإن دراسة الضوابط الطبيعية كالتضاريس والانحدارات، التركيب الصخري، التربة المناخ ...الخ، تساعد على إبراز مختلف إمكانيات وعوائق المجال الطبيعي ومدى تأثيرها في التنمية المحلية للمنطقة بشكل عام، و في بيئة المدينة و التجمعات العمرانية بشكل خاص، و آفاق نموها على جميع المستويات.

انطلاقا من ذلك نجد من الضروري التطرق إلى دراسة مختلف عناصر المجال الطبيعي لبلدية تبسة ومدى تأثيرها في وظيفة المدينة، ناهيك على علاقتها بالسكن العشوائي وخصائصه.

1-الموقع الجغرافي

تقع مدينة تبسة في الإقليم الشمالي الشرقي للوطن، ضمن نطاق الهضاب العليا الشرقية، موقعها متلاحم مع الحدود التونسية ب 39 كلم، مما جعلها تحتل موقعا استراتيجيا هاما كما تبين ذلك الخريطة التالية.

الخريطة رقم : خريطة الموضع لمدينة تبسة

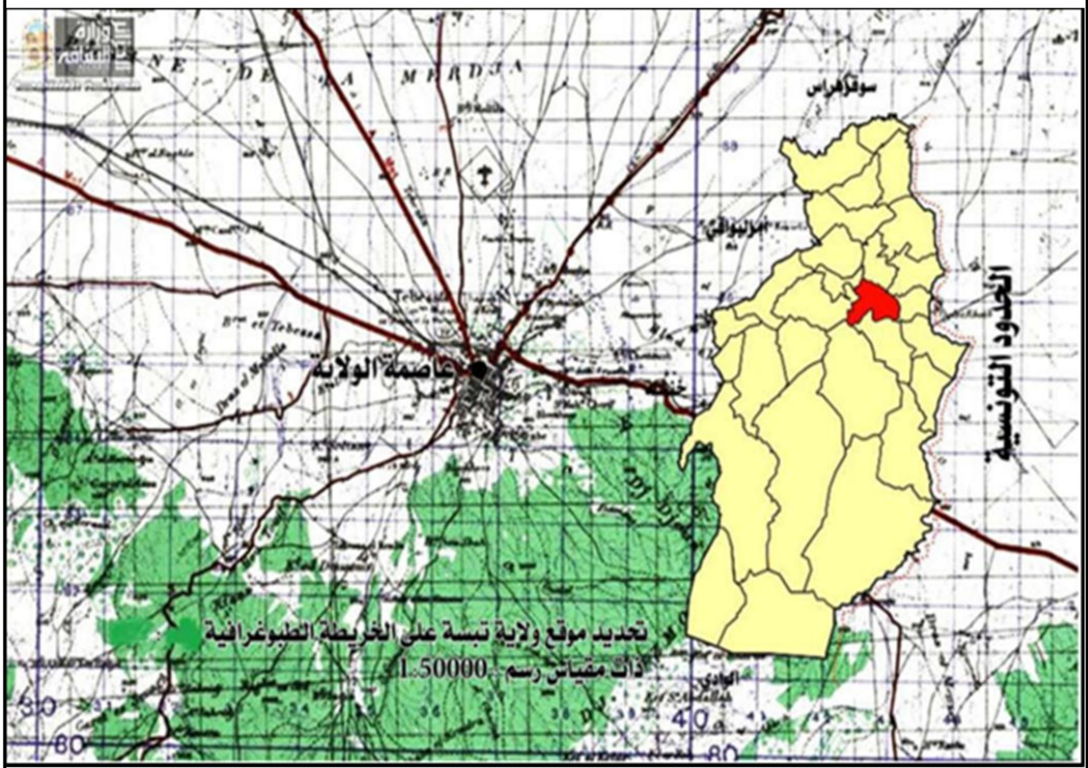

المصدر: https://www.google.fr/search

- يحدها من الشمال ولاية سوق اهراس .
- ويحدها من الغرب ولايتي ام البواقي و خنشلة .
- ويحدها من الجنوب ولاية الوادي .
- ومن الشرق الحدود التونسية الجزائرية بشريط طوله 300 كلم .

تتربع البلدية على مساحة قدرها 14227 يبلغ عدد السكان فيها 706091 نسمة وتبلغ الكثافة السكانية 51 نسمة كلم، سنة 2013. كما تتوفر على العديد من الهياكل القاعدية و الطرق و المواصلات ذات أهمية استيراتيجية و نخص بالذكر:

- ✓ الطريق الوطني رقم 10 الذي يصل مدينة قسنطينة بالمدينة مرورا إلى الجمهورية التونسية .
- ✓ الطريق الوطني رقم 16 الرابط بين مدينة عنابة ومدينة تبسة الى مدينة الوادي .
- ✓ الطريق الوطني رقم 82 وهو المدخل الشمالي الشرقي للمدينة الذي يربطها بمدينة الكويف ليتجه نحو الحدود التونسية (مركز العبور راس العيون).

- ✓ خط السكة الحديدية المار بالمدينة، والذي يربط منجم جبل العنق للفوسفات المتواجد ببئر العاتر بمدينة عنابة، كما يتفرع حط اخر للسكة الحديدية من مدينة تبسة الى الجمهورية التونسية بمدينة الكويف .
- ✓ ويوجد في الجهة الشمالية للمدينة مطار للخطوط الداخلية، وتقع مدينة تبسة فلكيا على خط طول 8، 7 شرقا، ودائرة عرض 35، 4 شمالا، علاوة على انها تدير منطقة صناعية، رعوية وغنية من حيث الثروات المنجمية.

تعتبر منطقة "تبسة " منطقة تضاريسية بها قمم جبلية عالية ومتوسطة الارتفاع في بعض المناطق حيث يبلغ متوسط ارتفاع جبالها حوالي 1286 م فوق سطح الارض.

2-الموقع الإداري

تتكون ولاية تبسة من 28 بلدية حيث تعتبر مدينة تبسة مقر الولاية كما أنها مقر دائرة تضم بلدية واحدة، تقع في الجزء الشمالي الشرقي للولاية، يحدها من الشمال بلدية بولحاف الدير، ومن الشمال الشرقي بلدية الكويف ومن الشمال الغربي بلدية الحمامات، ومن الجنوب بلديتي الماء الأبيض والعقلة المالحة، وشرقا بلدية بكارية، وغربا بلدية بئر مقدم، وتتربع البلدية

على مساحة تقدر ب: 18400 هكتار.[1]

[1]- علي حجلة، محمد الهادي لعروق، البعد البيئي للتنمية المستدامة، المساحات الخضراء بمدينة تبسة "دراسة باستعمال نظام الإعلام الجغرافي والاستشعار عن بعد"، ص ص 02-03.

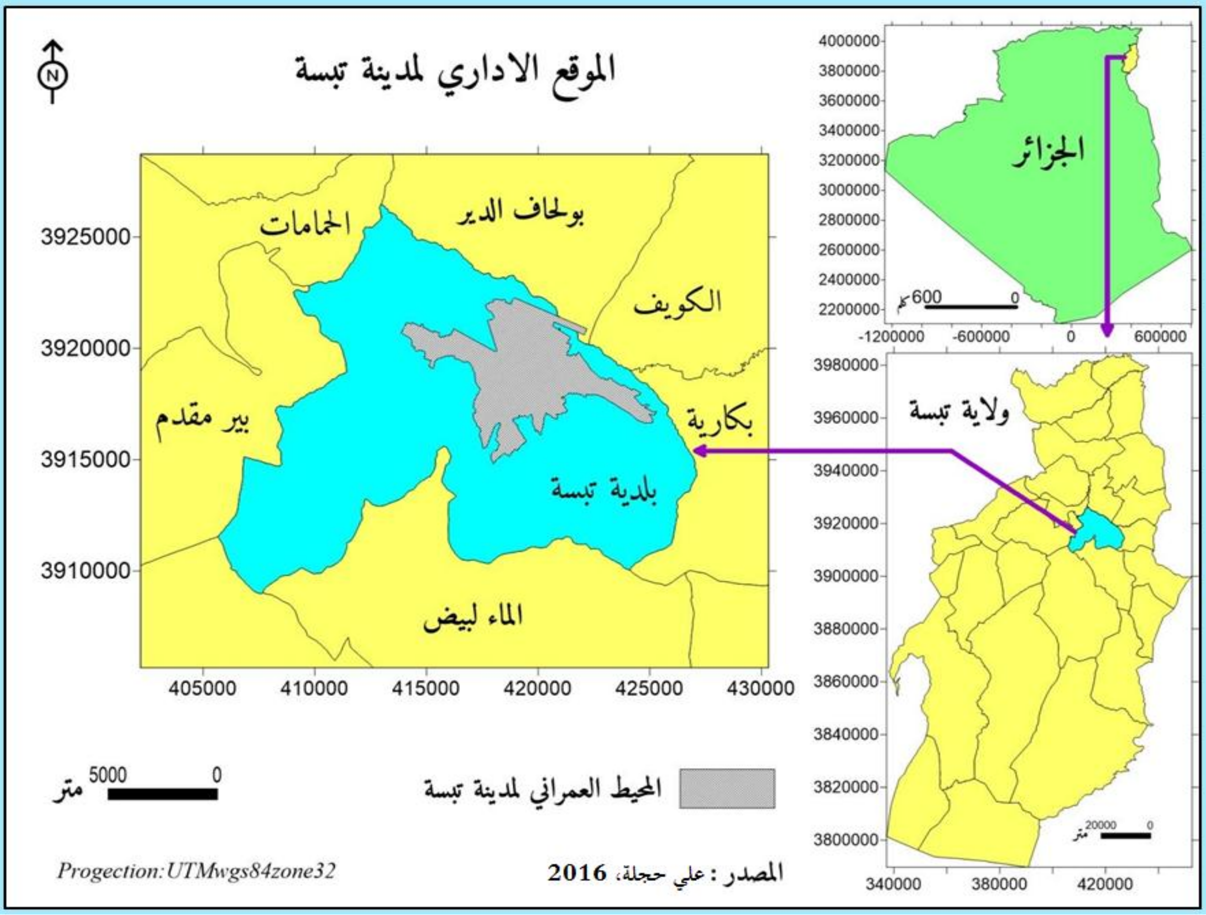

– **فلكيا:** تقع مدينة تبسة على خط الطول11، 8 درجة شرقا، وخط العرض 4، 35 درجة شمالا. أن هذا الموقع يدل على أن المدينة تقع بالمنطقة المعتدلة الحارة) المتوسطية (التي تميزها القارية.[1]

3– أهمية موقع مدينة تبسة

ان مدينة تبسة عبارة على موقع اتصال بري ذو اهمية بالغة في شرق البلاد، اذ تربط بين الجزائر والجمهورية التونسية وهذا ما جعل منها مدينة حدودية تجارية، تلعب دورا محوريا في التفاعلات التجارية والاقتصادية بالنسبة للمدن الواقعة خاصة على الطريق الوطني رقم 10 .

4– موضع مدينة تبسة

تقع مدينة تبسة على سفح جبل ازمور الذي يصل ارتفاعه الى 1500 م. وترتفع عن سطح البحر بحوالي 850 م[2] . تتربع على هضبة رسوبية، وتحتل معظم سهل المرجة كما يوضح ذلك الشكل الموالي .

[1]– جموعي رزقي، آليات دمج البعد البيئي في التحسين الحضري للأحياء السكنية، دراسة حالة حي فاطمة الزهراء، تبسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الهندسة المعمارية، 2015-2016، ص 81.

[2]– ذبان خولة، مصدر سابق، ص 61.

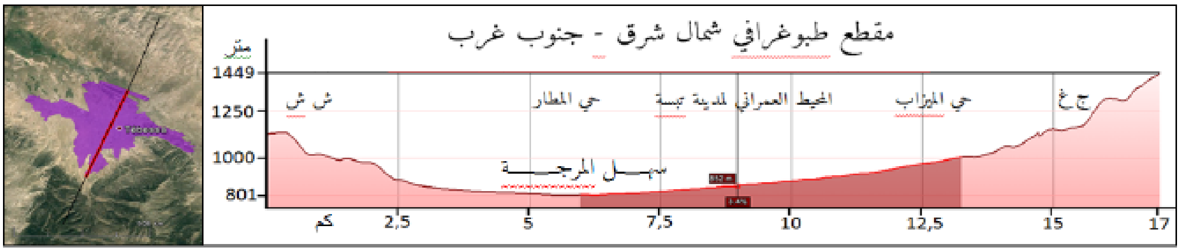

المصدر : علي حجلة، 2016

5- التضاريس

تعتبر التضاريس من أبرز الضوابط الطبيعية التي تلعب دورا أساسيا في توجيه وتحديد نوع النشاط الاقتصادي لأي منطقة كانت. وترتبط العديد من الأنشطة الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالأشكال التضاريسية للمنطقة على غرار النشاط الزراعي والسياحي. كما أن التوسع العمراني للمدينة مجاليا يرتبط بشكل أساسي بوجود مساحات كافية وقابلة للبناء، حيث تتميز المنطقة بوحدتين فيزيائيتين هما:[1]

5- 1- الجبال

و التي تمثل ما يقارب 50 بالمئة من مساحة البلدية متمثلة في جبل ازمور (1500) في الجهة الجنوبية أما الجهة الجنوبية الغربية فكل من جبل انوال (1400) وجبل الدكان (1712). ما يميز هذه الجبال الانحدارات الشديدة والتغطية الغابية التي تعمل على عدم الانجراف وزحف الرمال، فهي تقوم بتصفية الجو وجلب الأمطار للمنطقة.

5-2- السهول

وتتمثل في سهل المرجة المحدودة بالطريق الوطني رقم 10من الجهة الجنوبية وبالحدود الإدارية لبلدية تبسة من الجهة الشمالية، متوسط ارتفاع هذا السهل 800 م عن سطح البحر .

تجدر بنا الإشارة إلى وجود عدد ملحوظ من الأودية التي تمر بمجال الدراسة وتخلق عدة مشاكل للتجمعات والمباني خاصة الواقعة على مقربة من ضفاف هذه الأودية نذكر منها واد رفانة، واد زعرور.[2]

5-3- الانحدارات

تعتبر من أهم العوامل التي تتحكم في قابلية الأراضي للتعمير وتحديد أشكال الاستخدامات ونوعها. كما أنها تعد العامل الأساسي في زيادة حدة العديد من الظواهر الطبيعية على غرار الفيضانات و الانزلاقات الأرضية.

---

[1]- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PUD.

[2]- الخريطة الطبوغرافية لمنطقة تبسة 50000/1.

ونعلم أي تدخل بشري على الانحدارات يكلف باهظا ، ويتضح أن إمكانية المدينة في التوسع نظريا موجودة باعتبار طبيعتها المستوية والمناسبة للبناء.[1]

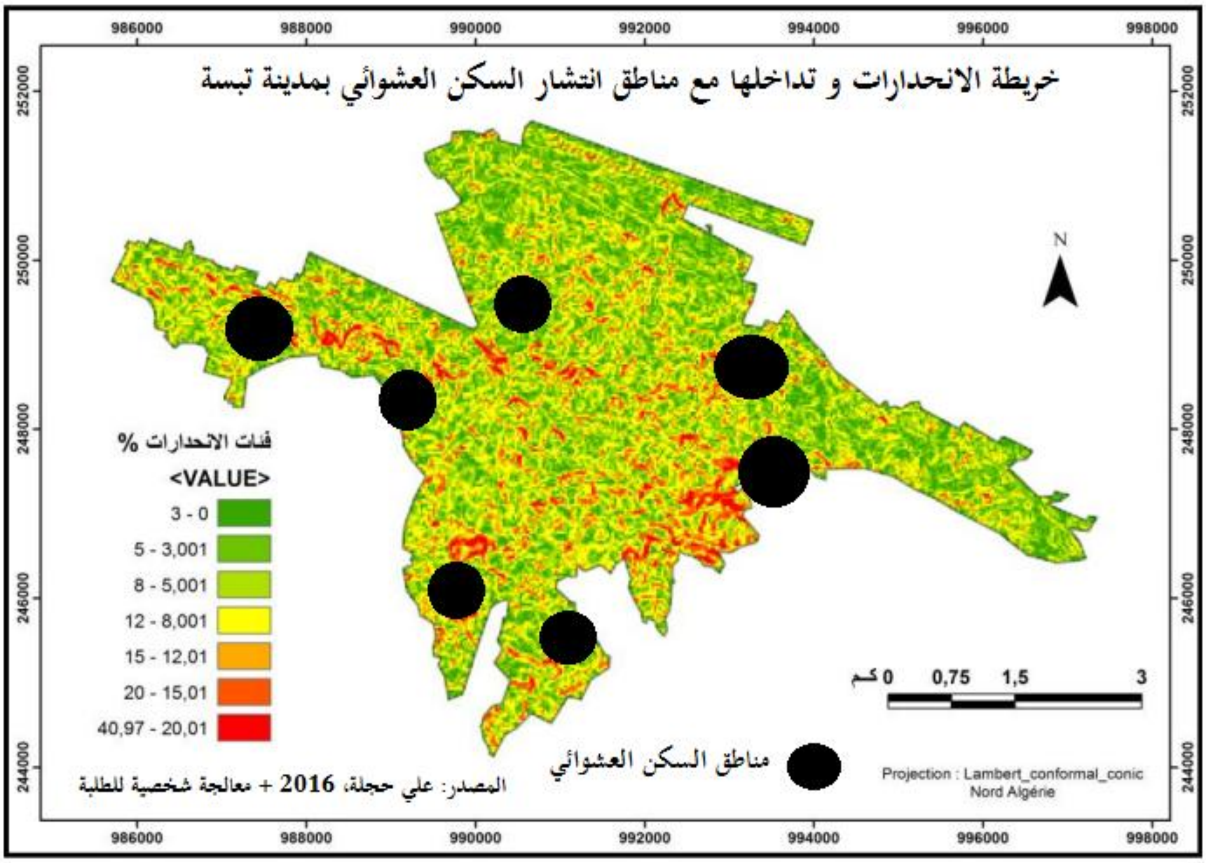

من خلال خريطة الانحدارات لمدينة تبسة نلاحظ انتشار السكن العشوائي في مناطق تتسم بانحدارات كبيرة خصوصا تلك المتواجدة على أطراف المحيط العمراني للمدينة. إذ غالبا ما تكون هذه المناطق هامشية و لا تحظى باهتمام السلطات المحلية من خلال برمجتها للتعمير نظرا لصعوبة طبوغرافيتها، هذا ما يجعلها مهملة و عرضة للاستيطان غير الشرعي من خلال البناء العشوائي. كما أن هذه المناطق تشكل خطرا على سكانها كونها تكون معرضة لخطر الانزلاقات، خصوصا إذا ما تم البناء عليها بشكل صلب دون مراعاة لمعايير البناء و التعمير كعدد الطوابق أو نوعية مواد البناء المستعملة و غيرها من التدابير.

6- التركيب الصخري لمدينة تبسة

يتحكم التركيب الجيولوجي في تحديد المنطقة واتجاهات توسعها، وتوزيع المباني ونوعها، وارتفاعها، تبعا لاستقرار نوع الصخور ومدى صلاحيتها ومقاومتها للبناء .كما تحدد الدراسة الجيولوجية مستقبل نمو المدينة وتحديد الأجزاء المناسبة للبناء والتعمير من غيرها.[2]كما تعد الدراسة الجيولوجية عنصر من العناصر الفيزيائية التي لها

[1]– علي حجلة، التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في مدينة تبسة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، علوم تهيئة المجال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2016، ص 65.

[2]– المرجع نفسه، ص ص 69-70.

دور في تفسير الكثير من الظواهر الطبيعية، حيث تسمح بمعرفة أصل التكوينات الميتولوجية، والظروف التي ساهمت في نشوء المنطقة، وكذلك تسمح بمعرفة التكشفات السطحية و تحديد درجة نفاذية الصخور و تأثيرها على الجريان.

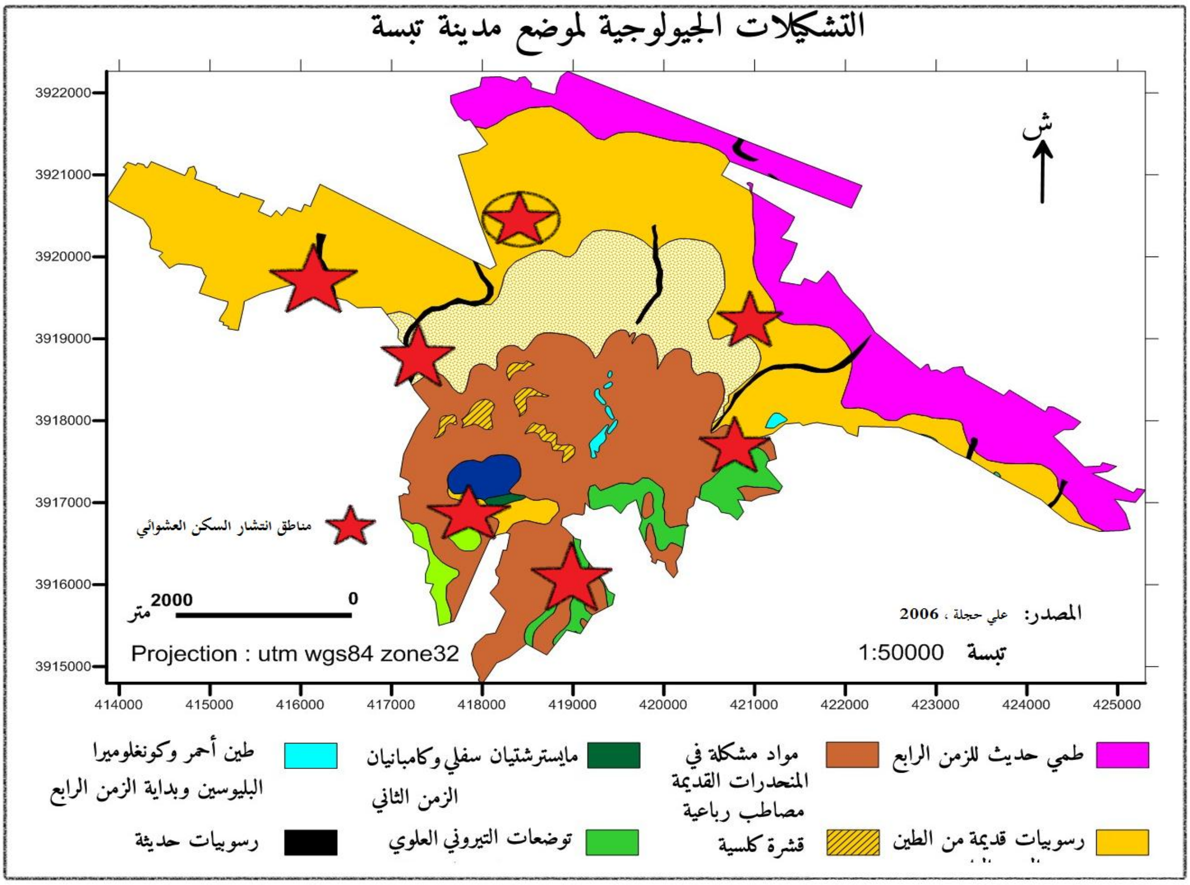

من خلال خريطة التكوينات الجيولوجية لمدينة تبسة نلاحظ انتشار السكنات العشوائية في مناطق ذات التكوينات الصخرية الرسوبية و التي تتسم بكونها صخور لينة قابلة للانجراف و عدم الاستقرار، مما يجعلها مهددة بالانهيار، خصوصا إذا كانت هذه السكنات مبنية بمواد مهترئة و هشة.

7– أنماط التربة حسب مخطط شغل التربة (POS)

تعتبر دراسة جيوتقنية التربة من العناصر الهامة التي تسمح مع عوامل أخرى كالانحدارات والجيولوجية بتحديد الأراضي الصالحة للبناء من غيرها، وقدرتها على تحمل المنشآت، أن الأراضي المحيطة بالمدينة تبدي الكثير من التباينات من حيث صلاحيتها للبناء لأسباب متعلقة بالتكوينات الجيولوجية والخصائص الجيو تقنية للتربة والتضاريس والعوامل الهيدرولوجية (امتداد الأودية والروافد وكذا الفيضانات)والهيدوجيولوجية (تواجد المياه الباطنية)، اعتمادا على هده العوامل أمكن تمييز خمسة فئات من الأراضي حسب مواصفاتها الجيوتقنية هي:[1]

[1]– بوصفاف رشيد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في المشروع الحضري، ص 67.

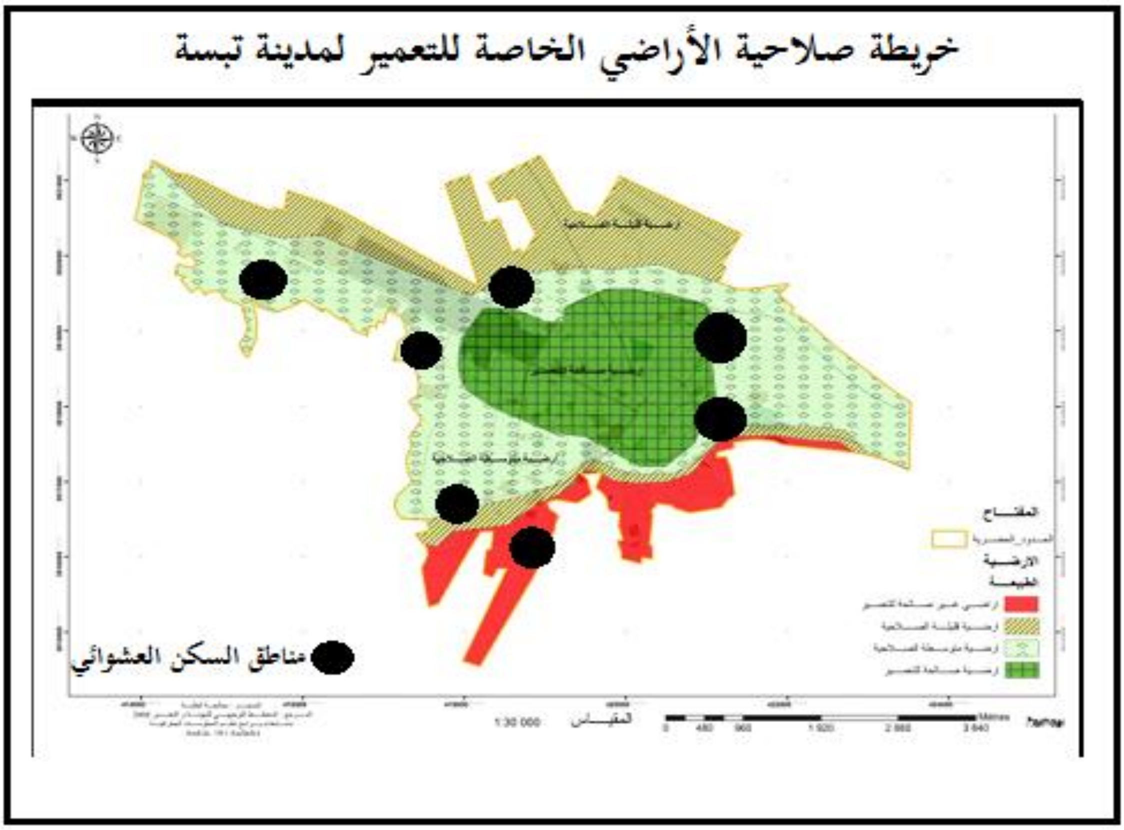

من خلال خريطة توزيع أنماط التربة بمدينة تبسة و مدى صلاحيتها للبناء و التعمير، نلاحظ انتشار السكنات العشوائية بالمناطق المصنفة كأراضي غير صالحة للتعمير و التي تقع بالأساس على أطراف المدينة. كما نجد النسبة الأكبر من السكنات العشوائية منتشرة بالمناطق المصنفة كأراضي متوسطة الصلاحية. هذه الوضعية تشكل خطرا على السكان بهذه المناطق، كما أنها لا تسمح بتسوية السكنات العشوائية الصلبة في إطار القانون 15/08 المتضمن تسوسة البنايات و مطابقتها.

8- المناخ

8-1- الحرارة و الامطار :

تنتمي منطقة تبسة إلى النطاق الجوي الشبه جاف والمعتدل، و الذي يتميز بدرجات الحرارة تصل إلى 1.9 °م كمعدل لدرجات الحرارة الدنيا و36°م كمعدل لدرجات الحرارة القصوى، أما المعدل السنوي فيصل الى 19،96°م.[1]

[1]- نشرة رسمية دورية صادرة عن ولاية تبسة 2010.

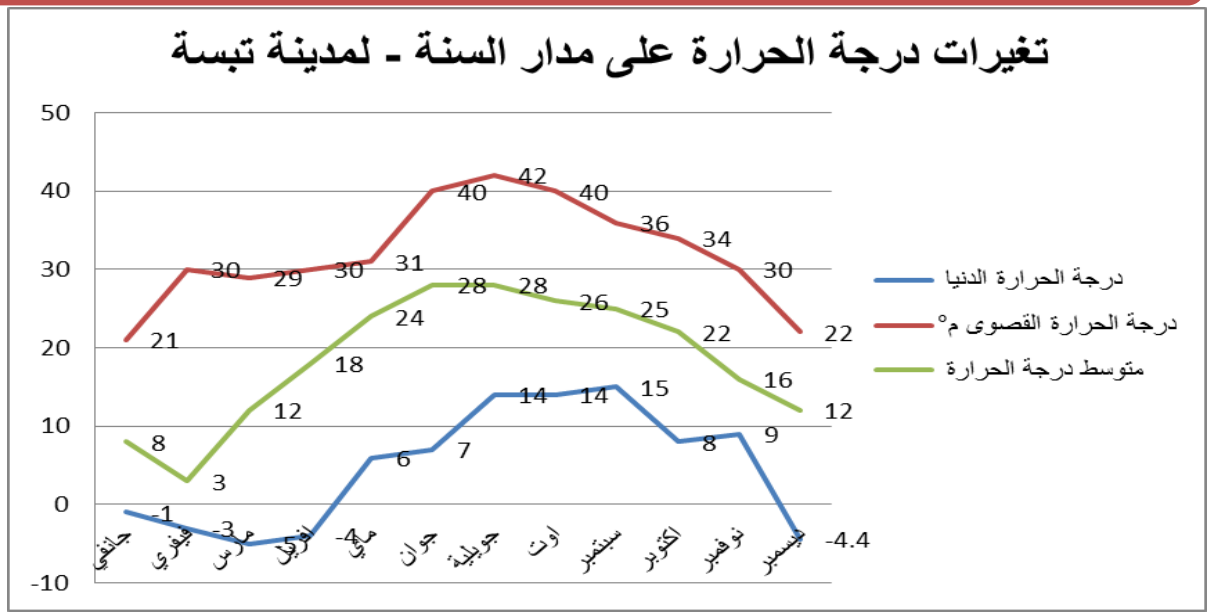

أما بخصوص الامطار فهي تتساقط بصفة غير منتظمة، ويتراوح معدلها بين 300 الى 400 مما في فصل الشتاء تصبح ظاهرة الجليد مألوفة خاصة خلال شهري جانفي وفيفري، بلغ عدد ايام الجليد 16 يوم .ونلخص كل المعطيات في هذا الجدول :[1]

جدول رقم (....) :تطور معدلات الحرارة والتساقط (1972 – 2008) بمدينة تبسة

السنة	الحرارة	التساقط	السنة	الحرارة	التساقط	السنة	الحرارة	التساقط	السنة	الحرارة	التساقط	السنة	الحرارة	التساقط
1972	13,92	561,6	1982	16,51	391,5	1992	14,95	451,7	2002	16,57	438,8			
1973	14,60	467,75	1983	15,53	217,9	1993	15,94	199	2003	16,54	691,3			
1974	14,39	270,31	1984	14,84	307,2	1994	16,94	221,07	2004	16,42	520,7			
1975	14,72	352,61	1985	15,91	311,3	1995	15,92	390,3	2005	16,04	424,5			
1976	13,82	493,9	1986	15,44	364,4	1996	15,57	348,9	2006	16,64	282,3			
1977	15,58	253,6	1987	16,39	258,6	1997	16,41	377,9	2007	16,25	400,5			
1978	14,78	317,4	1988	16,18	340	1998	15,93	314,56	2008	16,34	376,2			
1979	15,20	404,3	1989	15,86	310,6	1999	17,15	432,2	المصدر : محطة الرصد الجوي تبسة					
1980	14,31	357,2	1990	16,13	635,8	2000	16,46	263,5						
1981	15,40	260,2	1991	14,73	463,6	2001	17,25	217,5						

[1] -mardas saifi ,bilon des incendies de forts dans quelques willaya de L'est algérien :mémoire de magester en ecologie végétale ,université mentouri canstantine.année 2006-2007 p45 46

من الجدول البياني لتغير كمية تساقط الامطار في مدينة تبسة واعتمادا على محطة الرصد الجوي للمدينة للفترة الممتدة بين (1972 – 2008) نلاحظ تذبذب في كميات التساقط على الاقل من سنة الى اخرى بشكل واضح، كما تبين ان متوسط كمية التساقط لهذه الفترة يقدر ب :370،03 ملم وان اكبر كمية تم تسجيلها سنة 2003 بحوالي 691،3 ملم اما اقل كمية فسجلت سنة 1993 بحوالي 199 ملم كما يقدر الانحراف المعياري لهذه القيم بحوالي 112،91 ملم ومنه نجد معامل الاختلاف يقدر ب :30،51، رغم وجود تذبذب في كميات التساقط على طول السلسلة الممتدة لفترة 36 سنة الا ان تباين قيم التساقطات وتذبذبها يبدوان بجلاء خلال المرحلة (1990 – 2008) مقارنة مع الفترة السابقة لها (1972 – 1989) وما اكد لنا ذلك هو معامل الاختلاف للفترتين (32،73 بالمئة – 25،40 بالمئة) بالترتيب .

تتأكد لنا قلة كمية الأمطار التي تتلقاها المدينة عبر أشهر السنة كما ذكرنا سابقا، اكبر كمية منها تسقط في شهر سبتمبر (بداية من فصل الخريف 37 ، 40 ملم)، وكذا شهري مارس وماي (فصل الربيع ب:81 ،37- 86 ،38 ملم على الترتيب) بينما نسجل أدنى كمية للتساقط في شهر جويلية ب :38 ، 12 ملم أي ان مواسم سقوط الأمطار في مدينة تبسة هي فصلي الربيع والخريف.

8-2- الرياح و اتجاهاتها

تتمثل أهمية معرفية اتجاه الرياح في دراسة التلوث الجوي، خاصة فيما يتعلق بانبعاثات الغازات السامة وأثارها على سكان المدينة، بالإضافة الى معرفة وتوقع اتجاه انبعاث الروائح الكريهة ودخان الحرائق. إذ تجدر الإشارة إلى أن المنطقة تسودها رياح شمالية - غربية، وبدرجة اقل رياح غربية وجنوبية وغربية وتهب رياح حارة خلال شهر جويلية، اوت اين تنخفض درجة رطوبة الجو انخفاضا كبيرا وتصل الحرارة الى ما فوق 35°م .[1]كما أن المدينة تتعرض إلى رياح شمالية غربية وتمثل 34 % اساسا ثم تاتي بعدها الرياح الجنوبية الغربية 16 %، والغربية 15 % وبدرجة اقل الجنوبية الشرقية وبقية التجاهات، اما رياح السيروكو فتهب خلال المرحلة جويلية و اوت، كما يبين ذلك الشكل و الجدول أسفله.

[1]- مديرية الري لولاية تبسة،والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2009.

الشكل رقم ( ): وردة الرياح لمدينة تبسة[1]

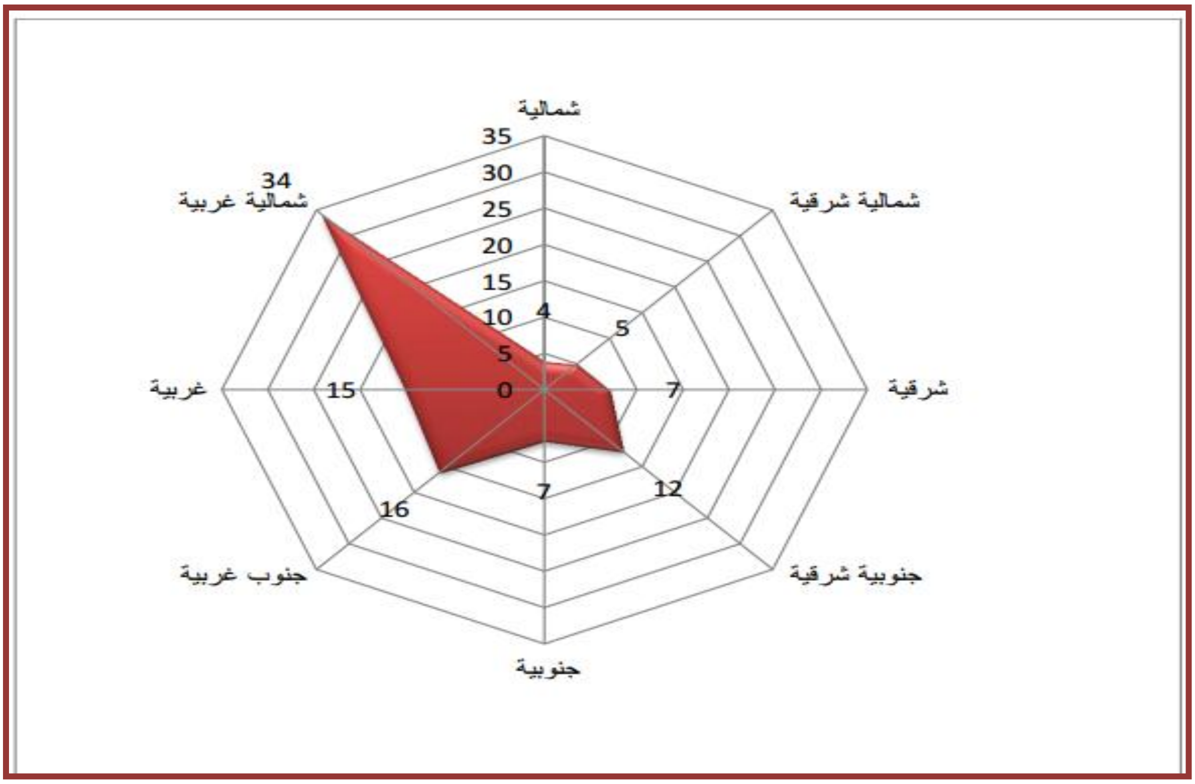

الجدول رقم (...) :اتجاه الرياح وتكرار هبوبها في مدينة تبسة .

اتجاه الرياح	شمالية	شمالية شرقية	شرقية	جنوبية شرقية	جنوبية	جنوبية غربية	غربية	شمالية غربية
محطة تبسة %	4	5	7	12	7	16	15	34

Source :¨PDAU Commune de Tébessa deuxième phrase :Suivant SELTZER

9– الشبكة الهيدروغرافية

يتميز السطح التضاريسي بكثرة الاودية التي تنحدر من الجبال الواقعة جنوب المدينة، من اهمها واد زعرور الذي يمر بالمدينة القديمة، واد الناقص المار في وسط المدينة تقريبا، واد رفانة في الجهة الغربية للمدينة الذي يخترقها مارا في المنطقة الصناعية وواد السقي الذي يمر غرب هذه الاخيرة، كل هذه الاودية مؤقتة الجريان وهي تصب في الوادي الكبير دائم الجريان والمنحدر من الجهة الشرقية للمدينة مارا شمالها، ليصب بدوره في وادي شبرو في الشمال الغربي للمدينة .

[1]– حجلة علي، مرجع سابق، ص 45.

هذه الشبكة المتشعبة من الوديان و المجاري السطحية، و التي تمر بوسط المدينة غالبا ما تشكل عائقا أمام الخطط التنموية من خلال تسببها في العديد من الكوارث الطبيعية كالفيضانات التي تشكل خطرا كبيرا على السكن و السكان. كما أن انتشار السكنات العشوائية بالقرب من هذه المناطق المعرضة للفيضانات، يجعلها هي الاخرى عرضة لمثل هذه الظواهر الطبيعية، مما يؤثر سلاب على البيئة الحضرية بالمدينة كما سنبين ذلك في الفصل القادم.

9- الغطاء النباتي و المساحات الخضراء

تشكل المساحة الغابية 40 % من المساحة الكلية لبلدية تبسة في الجهة الجنوبية للبلدية اضافة الى المراعي في الجهة الجنوبية الغربية بنسبة .23 % والتي تواق م هضبة تازبنت، كما تنتشر بعض الزراعات الموسمية محاذية للمحيط العمراني للمدينة بالجهة الغربية الى الشمال من الطريق الوطني رقم 10 وعلى ضفاف الواد الكبير ممثلة 17 % من مساحة البلدية.

تتواجد المساحات الخضراء على مستوى المدينة بشكل حدائق عامة، حيث تتولى البلدية عن طريق مصالحها تسييرها والاهتمام بها، ومساحات أخرى عديدة تتوزع هنا وهناك متصلة بالاستخدام السكني.

المبحث الثاني : الدراسة البشرية لمدينة تبسة

تمكننا دراسة السكان من فهم و تحديد العلاقات المتداخلة بينمختلف المتغيرات السكنية (النمو، الهجرة، وتركيب السكان) و المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى ضوءئها يمكن تقدير الاحتياجات السكانية لأي إقليم و ما يتطلبه من تجهيزات مختلفة و هياكل قاعدية ومناصب الشغل والخدمات الواجب توفيرها لتفادي الوقوع في الأزمات المختلفة. و عليه فالدراسة السكانية ليست مهمة الدراسيين الأكادميين فقط بل هي ضرورة لأصحاب القرار والمهتمين بالتخطيط والتهيئة العمرانية وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. تشمل الدراسة السكانية عنصريين أساسيين تتعلق بحجم السكان وتوزيعهم الجغرافي وتركيبهم والتي تمكن الدارس من تقييم الإمكانيات البشرية للإقليم المدروس ومؤهلاته للنمو والازدهار. و قد تم الاعتماد في تحليل الخصائص السكانية بلدية تبسة على المعطيات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء وكذا إحصائيات المصالح المختصة المديريات والدائرة والبلدية.

1- التوزيع المكاني للسكان

تعتبر مدينة تبسة من المدن التناريخية القديمة النشأة، إذ يعود تاريخ نشأتها الأولى إلى ما قبل العهد الروماني، إلا أن المعطيات الخاصة بالسكان المتوفرة لدينا من بداية سنة 1870 إلى غاية 2008[1] يمك تميز بمرحلتين :

1-1- المرحلة ما قبل الاستقلال

- **المرحلة الأولى** : (**1870 – 1954**) اتسمت بمعدل نمو بطيء (2،66%) نتيجة الأوضاع المزرية التي عايشها سكان المدينة تحت نير الاستعمار الفرنسي.
- **المرحلة الثانية** : (1954 – 1966) شملت فترة الثورة التحريرية وما بعد الاستقلال مباشرة، وخلال هذه الفترة الانتقالية تضاعف حجمها السكاني مسجلا معدل نمو (7.9 %) يفوق المعدل الوطني حينها و الذي بلغ حوالي 4,77% ، و ذلك بفعل النزوح الكبير للسكان نحوها و هذا تحت تأثير الأوضاع الاستثنائية الاستعمارية .

1-2- المرحلة ما بعد الاستقلال

- **المرحلة الأولى (1966 – 1977)**

بلغ حجم سكان المدينة حوالي 62639 نسمة سنة 1977، في هذه المرحلة تم ترقية مدينة تبسة إلى مقر ولاية أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974، بعد أن كانت مقر دائرة تابعة لولاية عنابة، إلا أن ذلك لم يكن له الأثر الكبير في رفع معدل النمو الحضري بالمدينة المقدر بـ 3.56 % والذي ظل منخفضا خلال هد الفترة مقارنة

بالمعدل الوطني 5.40 % وهذا راجع لسياسة الثورة الزراعية 1974 التي أثمرت في تثبيت السكان الأرياف في أراضيهم، كون منطقة تبسة منطقة فلاحية بدرجة الأولى .

– **المرحلة الثانية (1977 – 1987)**

بلغ عدد السكان المدينة سنة 1987 حوالي 107559 نسمة بمعدل 5.55 % وهو معدل مرتفع نسبيا إلا انه اكبر من معدل الحضري لنفس الفترة المقدر ب : 5.46 % [1]، و يرجع ذلك إلى استفادة المدينة من عدة مشاريع تنموية وتوفر جذب السكان كتوفر السكن وهياكل الرعاية الصحية والعمل على وجه الخصوص. كما يمكن الإشارة إلى نشأة التجمع الثانوي (علي مهني) الذي ظهر خلال هذه الفترة، على بعد حوالي 8 كم الى جهة الغربية عن مركز مدينة تبسة بمحادات طريق قسنطينة، وهي تمثل أول نواة لمنطقة التوسع وقد بلغ عدد سكانها سنة 1987 الى 2676 نسمة .

– **المرحلة الثالثة (1987 – 1998)**

قدر عدد سكان المدينة في تعداد 1998 بحوالي : 154335 نسمة فكان بذلك معدل نمو هذه الفترة 3.34 % وهو دون المعدل الوطني لنفس الفترة والمقدر ب : 3.57 % [2]، كما أنه منخفض مقارنة بمعدل نمو المرحلة السابقة و من بين الأسباب التي أدت إلى ذلك راجع لظروف جذب السكان كالسكن و العمل . أما التجمع الثانوي (علي مهني) ففي سنة 1998 بلغ عدد سكانه 5313 نسمة بمعدل نمو 6.43 % .

– **المرحلة الرابعة (1998 – 2008 م)**: أصبح التجمع الثانوي (علي مهني) ضمن المحيط العمراني لمدينة تبسة حيث بلغ عدد سكان المدينة سنة 2008 ب 198735 نسمة وهذا وفقا لمعدل نمو 2.64 % و كان معظم التوسع نحو الطريق الوطني رقم 10.

جدول : تطور معدلات نمو سكان مدينة تبسة (1966 – 2008)

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
السكان (ن)	42642	62639	107559	154335	198281
معدل النمو (%)	3.56	5.56	3.34	2.54	

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء بتصرف

واذا أخذنا في الاعتبار تناقص وثيرة تزايد السكان بالمدينة ابتداء من سنة 1977 فمن المتوقع أن ينخفض معدل النمو أكثر الى حد معين يقترب فيه من معدل الزيادة الطبيعية، وصافي الهجرة الذي سينخفض هو الأخر في حال استمرار تحسن أوضاع الريف بفعل التنمية، وفي هذه الحالة يمكن استعمال طريقة المربعات الصغرى من اجل تقدير السكان في أجال مستقبلية.

الديوان الوطني للتخطيط الإحصاء .

1. Collections statistiques N° 163/2011 série S statistiques sociales، Armature urbaine RGPH 2008 Page 34

2- توزيع السكان وكثافتهم عبر القطاعات العمرانية

قسمت المدينة الى 9 قطاعات عمرانية مثلما هو موضح في الخريطة رقم (..) .

الخريطة رقم(....) : القطاعات العمرانية بمدينة تبسة سنة 2008 م

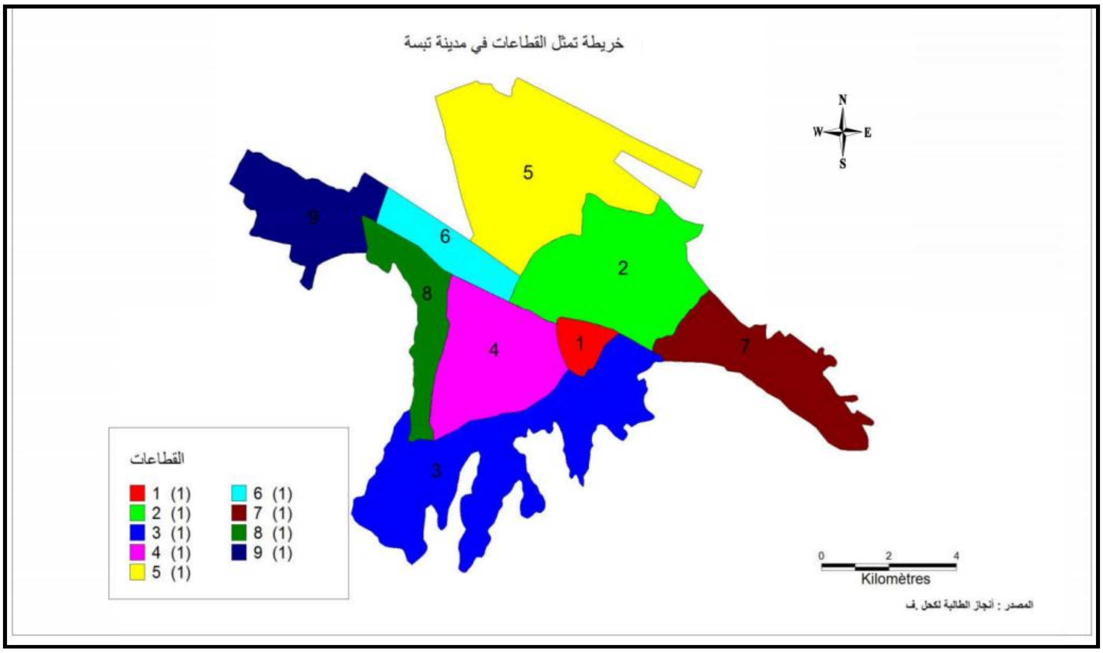

اهم الأحياء السكنية داخل القطاعات العمرانية لمدينة تبسة	
رقم القطاع	أهم الأحياء المنتمية
01	مركز المدينة : حي سواحي- باب زياتين- حي السلم- حي المحطة القسم الجنوبي
02	أحياء (المحطة الشمالي - الكنيسية - الزهور- البساتين - المرجة - زايدي لمين - الطيب غريب- دراع الامام- درباسي خليل - جديات مسعود - 40مسكن- تجزئة 1نوفمبر- تجزئة قرفي عبد اللطيف- تغريثي طارزي بن محمد)
03	الجرف - الزيتون - الزاوية - الميزاب - بير سالم- الشعابي - الاقامة الطيبة-
04	03 ماي 1945- الكرامة- الكوبماد- 18 فيفري- يحي فارس- تجزئة الأصيل- تجزئة هواري بومدين - تجزئة الحرية - 200 مسكن- تجزئة الأمل- حي لحبيب فارس- حي فارفوس - الحماية المدنية
05	العرامي - فاطمة الزهراء- منسل براهيم- 325 مسكن - ZHUN03 - حي 134 مسكن- تجزئة دنيا
06	المنطقة الصناعية
07	حي البعالا- حي الشهداء
08	تجزئة الشيخ العربي التبسي- تجزئة شريط لزهر - تجزئة رفانا - الوئام - حي OPGI
09	أول نوفمبر(علي مهني) - حي جبل أنوال - 120 مسكن - 04 مارس - 600مسكن

اعتمادا على خريطة القطاعات العمرانية و جدول توزيع الاحياء السكنية بمدينة تبسة، و بعد مقارنتها بعدد السكان و توزيعهم كثافتهم عبر القطاعات العمرانية و مساحة كل قطاع طبقا للجدول الوارد أسفله،

لاحظنا أن أكبر كثافة سكانية توجد عكس اكبر مساحة قطاعات ، إذ يمكن القول أنها تعكس ما يتعلق بتوزيع الاحجام السكانية و الى حد كبير .

الخريطة رقم (.....) :توزيع السكان وكثافتهم عبر القطاعات العمرانية لمدينة تبسة سنة 2015

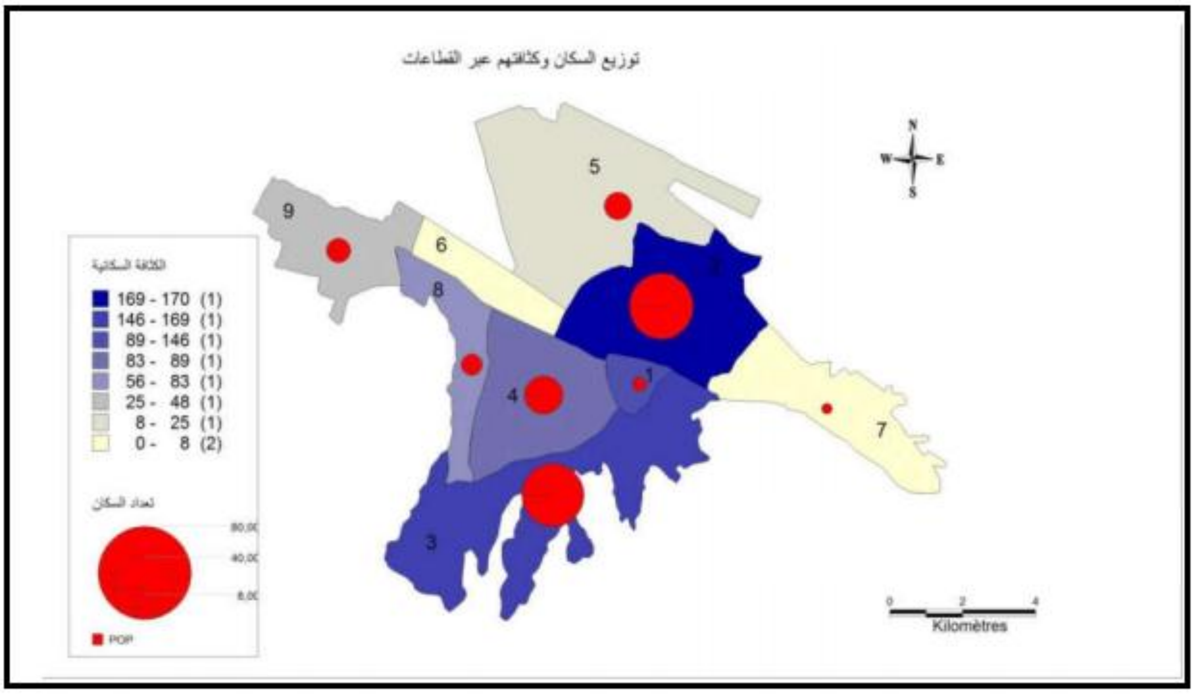

المصدر : من انجاز الطلبة اعتمادا على التعداد العام للسكن والسكان 2008.

اذ يلاحظ أن اعلى قيمة تسجل بالقطاع العمراني 02 بحوالي 169، 14 ن/هـ، والقطاع العمراني 03 قدرت بحوالي 146، 30 ن/هـ، كما تعود اقل نسبة للقطاع 06 الخالي من السكان، بينما يقدر المتوسط بحوالي 69، 24 ن/هـ، وبناءا عليه يمكننا تقسيم القطاعات الى الفئات التالية :

الجدول رقم :......توزيع السكان وكثافتهم عبر القطاعات العمرانية سنتي 2008 – 2015 .

القطاع	المساحة (هـ)	%	عدد السكان سنة 2008	%	الكثافة (ن/هـ)	عدد السكان سنة 2015	الكثافة (ن/هـ)
01	59,137	1,97	4502	2.27	76,13	5271	89,13
02	472,371	15,76	68231	34.41	144,44	79899	169,14
03	513,580	17,13	64168	32.36	124,94	75139	146,30
04	375,752	12,53	26348	13.29	70,12	30859	82,13
05	673,280	22,46	14229	7.18	21,13	16672	24,76
06	142,975	4,77	00	00	00	00	0
07	333,810	11,13	2250	1.13	6,74	2624	7,86
08	163,234	5,44	7805	3.94	47,81	9149	56,05
09	263,015	8,77	10748	5.42	40,86	12585	47,85
المجموع	2998	100	198281	100	66,14	232196	77,45

الخريطة رقم (...) :توزيع السكان وكثافتهم عبر القطاعات الحضرية و تداخلها مع مناطق السكن العشوائي

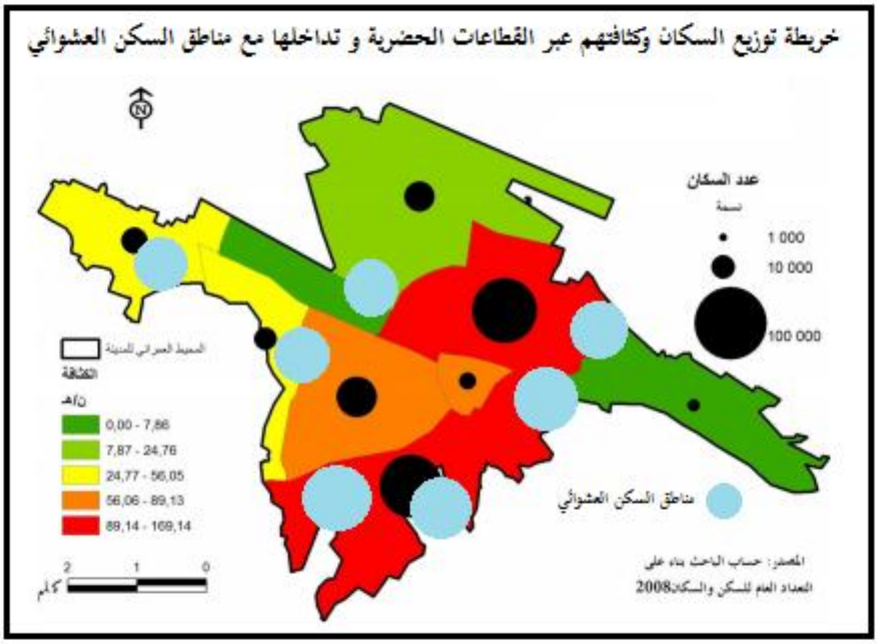

المصدر : مخطط التناسق الحضري لمدينة تبسة، المرحلة الثانية، جوان 2011

- **الفئة الأولى**: تفوق المعدل بأكثر من الضعف وتتراوح بين 169، 14 و146، 03 ن/هـ وتشمل القطاعين 01 و02 ، كما يوجد بها نسيج عمراني كثيف ويعد الاقدم من نوعه يصرف النظر عن المركز التاريخي معظمه بناء فردي ويشكل البناء العشوائي به النسبة الغالبة رغم انتشار الشكن الجماعي ايضا .

– **الفئة الثانية** :وهي الاخرى دات قيم تفوق المعدل تنحصر بين 89، 13 ن/هـ . 82.13 وتضم القطاعين 01 و04 .

– **الفئة الثالثة** :تتميز بكثافات تتراوح بين 47 و56 نسم/هـ ينتمي لهده الفئة كل من القطاعان العمرانيان 08 و09، وهي اقل من المعدل حيث يغلب عليها البناء الفردي المنظم والسكن الجماعي .

– **الفئة الرابعة** : تضم القطاع العمراني رقم 05 ويفسر انخفاض الكثافة به لوجود مساحة شاسعة تابعة للارتفاقات مطار الشيخ العربي التبسي، تقدر الكثافة فيه بحوالي 24، 76 ن/هـ.

– **الفئة الخامسة** : نسجل بها اضعف الكثافات بصرف النظر عن القطاع رقم 06 (المنطقة الصناعية) تمثل هده الفئة خصوصا في القطاع العمراني رقم 07 ب :7، 86 نسمة /هويايتي دلك باعتبارها القطاع منطقة للنشاطات والتخزين .

من خلال الجدول رقم ()، والشكل رقم () نستنتج انه رغم كل المجهودات المتبعة من طرف الدولة للحد من ظاهرة النزوح الريفي، وتسخيرها لأدوات وسياسات من بينها سياسة التجديد الريفي و المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) و ما تبعها من مشاريع سكنية، تجهيزات عمومية، هياكل قاعدية و دعم فلاحي للفلاحين، إلا أن مناطق السكن العشوائي لا تزال تعرف كثافة سكانية معتبرة مما يؤثر بشكل سلبي على البيئة الحضرية بهذه القطاعات الحضرية على جميع الأصعدة.

3- التراكيب النوعية و العمرية للسكان :

3-1- البنية النوعية: ان دراسة السكان دراسة احصائية تبقى قليلة الفائدة بدون تقسيمهم الى مجموعات رئيسية وفرعية بما يخدم اغراض الدراسات الاقتصادية والاجتماعية . ودراسة تركيب السكان انما تدخل في هذا الإطار. فالتركيب الاقتصادي هو تقسيم لهم حسب النشاطات التي يمارسونها، وكذا تركيب السكان حسب الجنس والعمر وحسب الوضعية العائلية (اعزب – متزوج – ارمل – مطلق) ويكسب تركيبهم حسب الفئات العمرية اهمية خاصة في عمليات التخطيط الاجتماعي والاقتصادي و تقسيم السكان حسب الجنس و تبعا لاعمارهم إلى الفئات التالية:

الجدول رقم (...) :توزيع سكان مدينة تبسة حسب الفئات العمرية و البنية النوعية

فئة العمر	الإناث	الذكور	المجموع	
فئة صغار السن (0 – 19)				
0–4 سنة	8567	8939	17506	104.34
5–9 سنة	8191	8263	16455	100.87
10–14 سنة	10002	9869	19871	98.67
15–19 سنة	11229	11656	22886	103.80
فئة متوسطي السن (20–59)				
20–24 سنة	11247	10791	22038	95.95
25–29 سنة	9464	9341	18805	98.70
30–34 سنة	7402	7195	14597	97.20
35–39 سنة	6459	6035	12493	93.43
40–44 سنة	6415	5978	12393	93.18
45–49 سنة	5343	5367	10710	100.45
50–54 سنة	4343	4604	8947	106
55–59 سنة	2809	3181	5990	113.24
فئة كبار السن (< 60)				
60–64 سنة	1966	1802	3769	91.65
65–69 سنة	1777	1752	3529	98.59
70–74 سنة	1438	1394	1959	96.94
75–79 سنة	975	984	1959	100.92
80–84 سنة	522	485	1007	92.91
+ 85 سنة	347	310	657	89.33
ND	52	41	39	78.78
مجموع	98551	97986	196537	99.42

مصدر : الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ من خلال تحليل معطيات الجدول رقم ( ) و الشكل رقم ( ) المتضمن التركيب العمري للسكان والهرم السكاني لبلدية تبسة تقلص في قاعدة الهرم او فئة الاطفال الاقل من عشر سنوات اد يمثلون 18، 50 % بينما

يتضح ارتفاع نسبة الفئة العمرية من 10 الى 34 سنة حيث تمثل 51، 30 % بينما تسجل الفئة من 35 الى 60 سنة نسبة 23، 40 % وتعكس لنا هده الارقام حقيقة ان مجتمع المدينة و إن بدت عليه ظاهرة ارتفاع الخصوبة نسبيا إلا انها لم تعد كسابق عهدها وهو ما يتبين من ضيق قاعدة الهرم لتدل على نقص في الزيادة الطبيعية للسكان، بينما يلاحظ ان نسبة السكان الدين تفوق اعمارهم 70 سنة تقدر تقد ر ب:3، 30 % . وعلى صعيد نسبة التنوع نلاحظ التقارب الكبير فيما بين الجنسين اد يمثل الاناث نسبة 49، 95 % مقابل 50، 05 % للذكور .

الشكل رقم (...) : الهرم السكاني لبلدية تبسة 2008

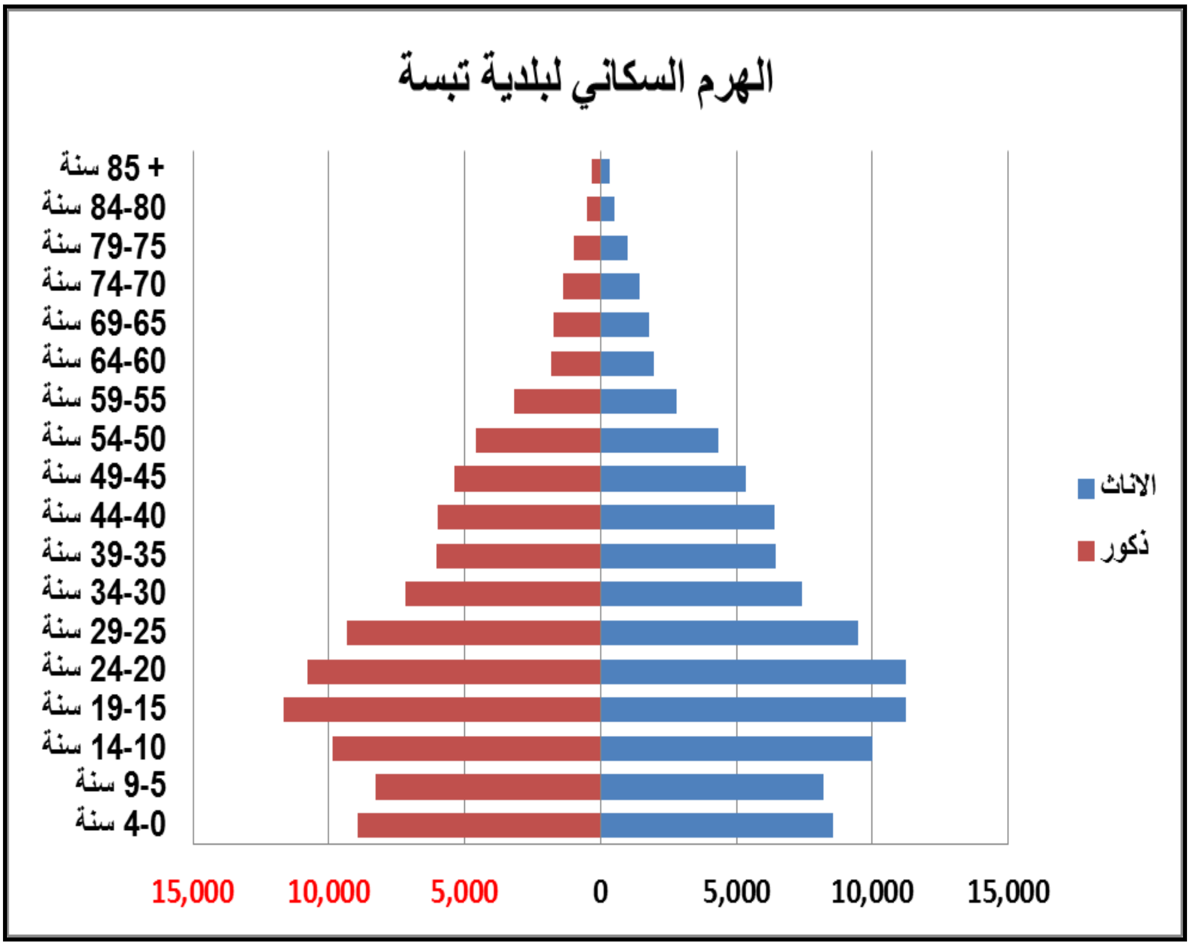

إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات إحصاء السكان 2008

3-2- البنية العمرية : تبعا للمعايير المعتمدة بخصوص تقسيم السكان حسب العمر نجد ان سكان مدينة تبسة يتوزعون حسب الفئات العمرية على النحو التالي :

الجدول رقم :التركيب العمري للسكان

المجموع العمرية	التعداد العام للسكان والسكن 2008 – RGPH					
	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
0–14 سنة	27071	% 27.63	26760	% 27.16	53831	% 27.39
15–19 سنة	11656	% 11.90	11229	% 11.40	22886	% 11.64
20–59 سنة	52492	% 53.59	53482	% 54.29	105974	% 53.92
اكثر من 60 سنة	6727	% 6.68	7025	% 7.13	13752	% 7.00
المجموع الكلي	97945	% 100	98499	% 100	196537	% 100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

- **الفئة العمرية (0 – 19 سنة**): وتمثل الفئة المستهلكة أو المعالة في المجتمع، وبلغت نسبتها 39.03 %من مجموع سكان مدينة تبسة، كما يوضحه الشكل رقم وهذا راجع لعدة أسباب منها انخفاض نسبة الوفيات وكذا تحسن الظروف المعيشية.
- **الفئة العمرية (20 – 59 سنة**) : وهي تمثل الفئة المنتجة أو المعيلة في المجتمع، بلغت نسبتها 53.92 من مجموع سكان المدينة، وهي تمثل أعلى نسبة، ولهذه الفئة أهمية كبيرة وبالغة في التنمية الاقتصادية.
- **الفئة العمرية (اكثر من 60 سنة**) : تمثل فئة كبار السن حيث بلغت نسبتهم **7.00 %** من مجموع السكان، وتصنف ضمن الفئة المستهلكة مع فئة صغار السن.

الشكل رقم : التركيب العمري للسكان

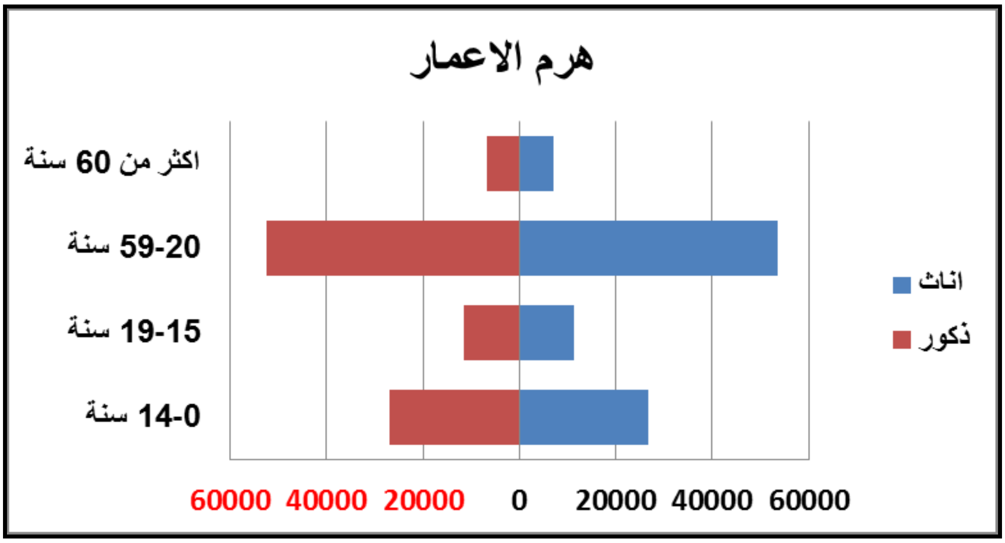

إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات إحصاء السكان 2008

4- التركيب الأسري :

يعتبر التركيب الأسري، الذي يتضمن توزيع الأسر ومتوسط حجم الأسرة، أحد المؤشرات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها بغية تقدير احتياجات السكان المختلفة وبالأخص السكن كمشكل رئيسي اولي .

الجدول رقم : توزيع الأسر العادية والجماعية حسب بلدية الميلاد وحسب بلدية الإقامة والتشتت ومتوسط حجم الأسر

المؤشر	تجمع حضري رئيسي	النسبة %	تجمع حضري ثانوي	النسبة%	منطقة مبعثرة	النسبة%	المجموع
عدد الأسر	34717	97.91	483	1.36	257	0.72	35457
متوسط عدد الأسر	5.5	-	5.8	-	5.5	-	5.5

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

الشكل رقم : توزيع المكاني للأسر

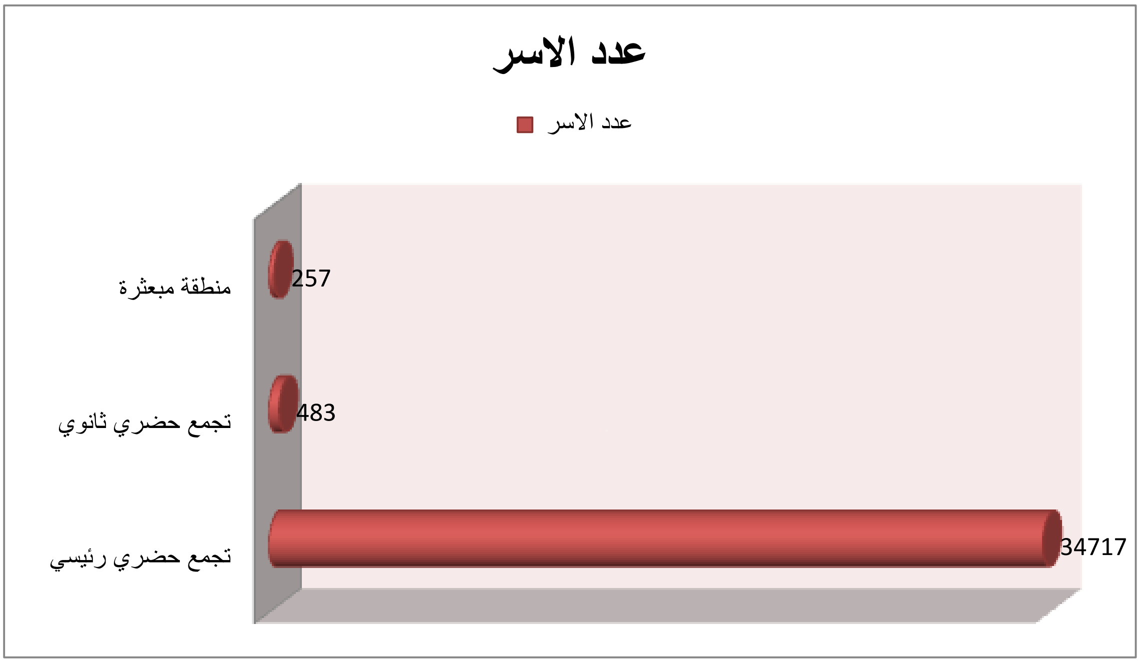

إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات إحصاء السكان 2008

يبين الجدول و الشكل السابقين أن توزيع الأسر جغرافيا في بلدية تبسة يغلب عليه التركز في مركز البلدية بنسبة 97.91 % مما يجعل الضغط على طلبات السكن في مركز البلدية كبيرا جدا، مما يؤدي إلى استهلاك المجال الحضري بشكل كبير، بغية توفير المساحات اللازمة والكافية للمشاريع السكنية. أما متوسط حجم الأسرة في البلدية فقد بلغ 5.5 فرد/أسرة، وهو أقل من المعدل الوطني لنفس الفترة والذي بلغ 5.9 فرد/أسرة .

بالمقابل فإن الريف لا يزال طاردا للسكان .حيث كانت نسبته 1.36 % ونسبة ضعيفة جدا بمقارنة ما تقوم به الدولة من مجهودات لتركيز سكان الريف من برامج هادفة ومساعدة خاصة بما يخص التنمية والتوفير كل متطلبات الحيات الكريمة لسكان.

5- التراكيب الاقتصادية للسكان :

تكتسي دراسة التراكيب الاقتصادية للسكان أهمية بالغة في تحديد طريقة و نمط توزيع السكان حسب فروع النشاط الاقتصادي ومدى تناسب ذلك مع المقدرات الطبيعية للمنطقة، إضافة إلى إبراز نسبة السكان النشطين وغير النشطين. كما أنها تساعدنا على بلورة فكرة واضحة حول المستوى المعيشي للسكان من خلال بعض المؤشرات كمعدل النشاط و معدل البطالة، و نسبة الإعالة...الخ، إذ غالبا ما يساهم ذلك في منحنا تصورا حول نمط السكن المنتشر بالمنطقة، إذ كلما كان المستوى المعيشي للسكان مرتفعا كلما دفعهم ذلك إلى اللجوء للبناء الذاتي لحل مشكلة السكن و ذلك بأي صيغة كانت سواء من خلال السكن الرسمي أو اللارسمي (العشوائي).

5-1- السكان الناشطون :

السكان النشطون هم السكان الذين يشتركون في تقديم العمل لانتاج السلع والخدمات وكذلك السكان العاطلون عن العمل ولكن يبحثون عنه.

الجدول رقم : توزيع السكان الناشطين ونسبة النشاط في بلدية تبسة سنة 2008

المؤشرات	عدد السكان (نسمة) (1)	سكان من 15 سنة فأكثر (2)	السكان ناشطون (3)	السكان العاملون (4)	نسبة النشاط الاقتصادي % = (2/3) 100x	نسبة التشغيل (العمالة) % = (2/4) 100x	معدل الاستخدام الخام % = (1/4) 100x	معدل الاستخدام الفعلي % = (3/4) 100x
2008	198281	142612	60911	53906	42.71	37.79	27.18	88.49

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول رقم (...)، نلاحظ أن عدد السكان النشطين قد بلغ 60911 نسمة حسب تعداد 2008 م أي أكثر من ثلث سكان البلدية بنسبة نشاط اقتصادي قدرها 42.71 % وهي أكبر من المعدل الوطني لنفس الفترة والتي قدرت ب 41.7 % [1]. ونسبة تشغيل تقدر بحوالي 37.79 %. وهي تفوق النسبة الوطنية التي بلغت 37 %[2] اما معدل الاستخدام الفعلي فقد بلغ 88.49 % وهي متقربة لمعدل الوطني لنفس الفترة والمقدر بحوالي 88.7 %[3]، مما يعطينا صورة حول ارتفاع نسبة السكان غير النشطين ومعدل البطالة في البلدية .

إن ارتفاع نسبة النشاط يعتبر مؤشر على توفر اليد العاملة في البلدية الأمر الذي يجعل الضغط على مناصب الشغل كبيرا.

5-2- السكان غير الناشطون :

الجدول رقم : توزيع السكان الناشطين وغير الناشطين في بلدية تبسة سنة 2008

المؤشرات	عدد السكان	سكان من 15 سنة فأكثر	السكان ناشطون	طلاب التلاميذ	ماكثات في البيت	متقاعدون	ذوو معاشات	آخرون غير ناشطين	غ.م
2008	198281	142612	60911	21330	46738	7100	2015	4441	77

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول رقم، والشكل رقم، نلاحظ أن عدد السكان غير النشطين في بلدية تبسة بلغ سنة 2008 حوالي 81701 نسمة من بينهم 21330 طالبا و 46738 ماكثة في البيت، حيث شكل السكان غير النشطين نسبة 41.20 % من مجموع من مجموع سكان البلدية و57.28 % من مجموع السكان في سن النشاط (من 15 سنة فأكثر).

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الطلبة يشاركون في العديد من الأعمال كالخدمات، التجارة والسياحة الصيفية وغيرها من الأعمال خاصة أثناء العطل. كما أنه من الجدير بالذكر أن العديد من المطلقات والأرامل يمارس بعض الأعمال لدى بعض الخواص كمنظفات وغيرها دون التصريح بذلك.

الشكل رقم () : توزيع السكان الناشطين وغير الناشطين في بلدية تبسة سنة 2008

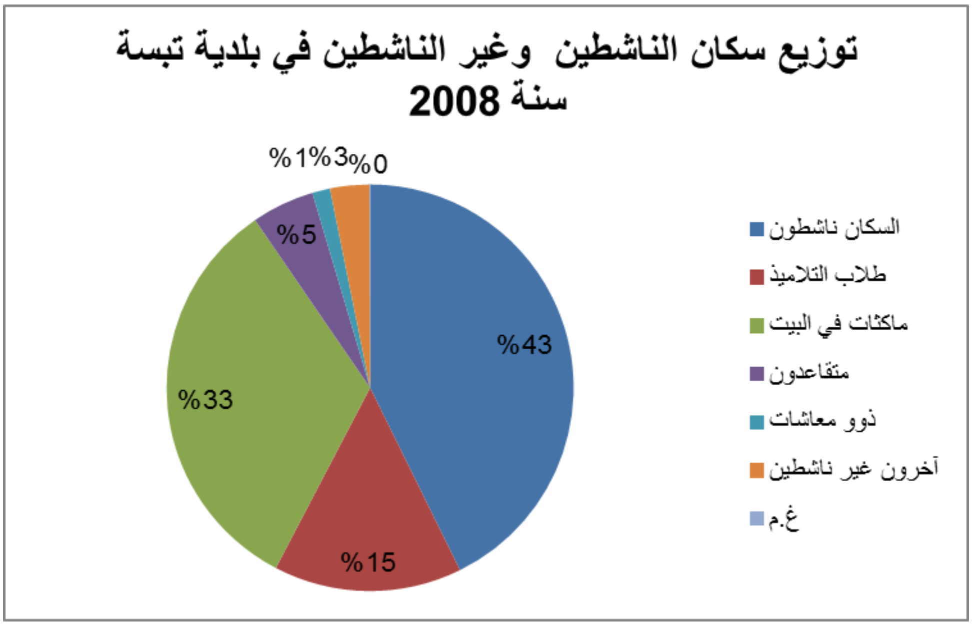

5-3- البطالة :

يقصد بالبطالة الإفراد القادرون على دخول سوق العمل، ولكنهم لا يجدونه رغم رغبتهم فيه و بحثهم عنه، ويعد انخفاض نسبة معدل معدل البطالة، احد أهم المؤشرات التي تعبر عن الرخاء الاقتصادي داخل البنية الاجتماعية، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دعا ذلك إلى ضرورة التفكير في مصير هذه القوة العاطلة عن العمل.

جدول رقم (10) : معدل البطالة في بلدية تبسة لسنة 2008

السنة	عدد السكان النشطين	عدد السكان العاملين	عدد البطالين	مؤشر البطالة
2008	60911	53906	7005	% 11.5

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء + مديرية التشغيل

ومن خلال المعطيات الإحصائية لسنة 2008 م فقد بلغ عدد البطالين 7005 نسمة أي ما يعادل 11.50 %.

وهذا راجع للاستقرار ألامني الذي عرفته البلاد في ذلك الوقت بالإضافة لتشجيع لاستثمار الخواص في شتى المجالات في المنطقة الصناعية والدعم للفلاحين للاستثمار في المجلات الفلاحين، كما لعبت سياسة التشغيل المعتمدة من طرف الدولة والمتمثلة في عقود ما قبل التشغيل لمختلف المستويات (محصلين على شهادات جامعية ومن التكوين المهني وبدون شهادات) فبرغم من أنها مؤقتة ولمدة ثلاث سنوات إلا أنها قلصت من البطالة بشكل فعال بالإضافة الذي كان له هو الأخر دورا هاما في امتصاص وتقليص في نسبة البطالة.

5-4- توزيع السكان حسب النشاط الاقتصادي :

الجدول رقم (11): تطور توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي في بلدية تبسة 2008

فروع النشاط الاقتصادي			2008
القطاع الأولي	الفلاحة	العدد	19945
		%	37
القطاع الثانوي	الصناعة والبناء والأشغال العمومية	العدد	9703
		%	18
القطاع الثالثي	التجارة و الخدمات و السياحة	العدد	24258
		%	45
	المجموع	العدد	53906
		%	100

المصدر : معلومات محصلة من مديريات (الفلاحة والصناعة والإشغال العمومية)

الشكل رقم (07) تطور توزيع السكان العاملين حسب فروع النشاط الاقتصادي في بلدية تبسة 2008

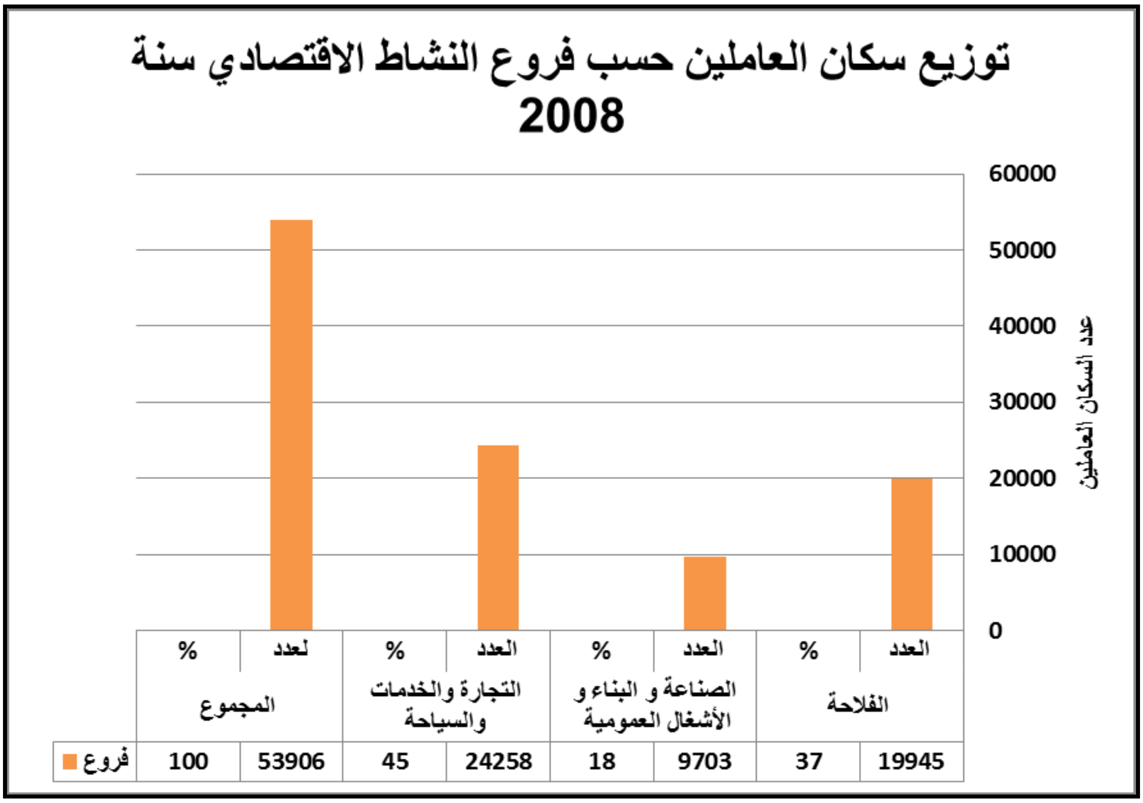

– **القطاع الاولي** :يتمثل في القطاع الفلاحي (الزراعة وتربية الحيوانات وقطاع الغابات .) حيث يشكل عدد المشتغلين في هذا القطاع سنة 2008 ما نسبته 37 % من اليد العاملة في البلدية، وهي نسبة معقولة مقارنة بوضع الاقتصادي والسكاني للمنطقة، والذي يغلب عليه الطابع الفلاحي، نظرا لموقع البلدية .كما أن غالبية العمال في المناطق الريفية يشكلون نسبة القطاع الزراعي، خلال فترة الاستعمار، كانوا من سكان المنطقة، حيث تم الاحتفاظ بهم بعد الاستقلال في إطار سياسة التسيير الذاتي .

لقد ساهمت العديد من العوامل في ارتفاع نسبة المشتغلين في القطاع الفلاحي بالبلدية، ونخص بالذكر :

- ✓ سياسة الدولة المعتمدة خلال تلك الفترة، والتي اعتمدت على تشجيع ودعم الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000 م، والذي دفع بالكثير من أصحاب الأراضي الزراعية المهملة إلى استغلالها، خاصة بعد تطبيق سياسة التجديد الريفي واستحداث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) سنة 2004م، حيث تم دعم سكان الريف بالعديد من المنشآت كتوفير السكن الريفي الفردي منه والجماعي، وكذلك مشاريع فك العزلة وتهيئة المسالك الريفية وتوفير الكهرباء الريفية وغيرها (المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، ما يعرف بـ PPDRI)، مما شجع العديد من المهاجرين الريفيين إلى العودة إلى قراهم ومداشرهم أو واستغلال أراضيهم .
- ✓ دعم الدولة للقطاع الزراعي أيضا سمح للعديد من الفلاحين وأصحاب المال بخلق مستثمرات فلاحية كبيرة تمثلت أساسا في تكثيف زراعة البطاطا والقمح وإنشاء غرف التبريد ...إلخ .هذا ما سمح بتوظيف العديد من التقنيين

الزراعيين الشباب خريجي المعاهد الفلاحية، ناهيك على العمال اليدويين وسائقي الجرارات والآلات الفلاحية، حيث أن العديد منهم تم توظيفهم بشكل دائم ووفقا لقانون العمل، من خلال الوكالة المحلية للتشغيل .كما تزامن ذلك وخلق مكاتب دراسات فلاحية تعنى بدراسة ومتابعة مختلف المشاريع الفل

✓ احية الخاضعة لدعم الدولة، مما سمح بتشغيل العديد من خريجي الجامعات والتقنيين السامين في القطاع الزراعي .

– **القطاع الثانوي** : يضم هذا القطاع قسمين رئيسين من النشاط، الأول البناء والأشغال العمومية، والآخر هو قطاع الصناعة .اعتمادا على المعطيات الإحصائية حول اليد العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعة التي تم عليها شكلت نسبة العمال في القطاعين 18% أي ما يعادل 9703 عامل ينشطون في قطاعين.

خلال الفترة 2008م ومع تحسن الأوضاع الأمنية والمالية للبلاد، أدى ذلك إلى إطلاق العديد من مشاريع البناء والتعمير، وبالخصوص شق الطرقات والسكن، مما أدى إلى توفير العديد من مناصب العمل في قطاع البناء والأشغال العمومية، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن غالبية المشاريع خصوصا السكنية منها، أسند إنجازها للمقاولات الخاصة، والتي غالبا ما تتفادى التصريح بالعمال أو تأمينهم، مما يجعل الإحصائيات المتوفرة حول نسبة العمال غير دقيقة وبعيدة عن الواقع كما عرفت الصناعة تطور في تبسة خلال سمحت بامتصاص البطالة ولو جزء منه رغم ان الصناعة تعبر من ركائز الدول لرفع التنمية في البلاد وتعتبر ولاية تبسة ولاية منجامية بامتياز لما تملك من مقومات طبيعية وثورة باطنية (الحديد والفوسفات في الونزة و بوخضرة) وموقعها الحدودي الجيد إلا أن المسوؤلين لم يأخذوا زمام المسؤلية للرقي بهذه الولاية الحدودية ورفع مستوى تنميتها ومنها توفير مؤسسات صناعية وقضاء على البطالة .

– **القطاع الثالثي**: يضم هذا القطاع عمال الخدمات بجميع أنواعها (التجارة، التعليم، الصحة، الإدارة...الخ.) وكذلك قطاع السياحة والصناعات التقليدية. خلال سنة 2008م، تم تسجيل عدد كبير لعمال في هذا القطاع، والذي بلغ24258 عاملا إي بنسبة 45% من مجموع اليد العاملة في البلدية ويرجع دلك إلى عاملين أساسيين هما :

– تحرير العديد من القطاعات وخصخصتها على غرار النشاط التجاري (صدور قانون 90-22 المتعلق بالسجل التجاري) مما سمح بانتشار كبير لعدد العمال الخواص كالتجار والحرفيين وغيرهم من أصحاب المهن الحرة وذلك تماشيا مع الإصلاحات التي باشرتها الدولة بعد صدور الدستور 1989 م.

– إنجاز العديد من الهياكل الخدماتية والإدارية تماشيا والزيادة السكانية، مما خلق العديد من مناصب العمل في قطاع التعليم والصحة والإدارة.

6– البنية التعليمية لسكان :

يعتبر المستوى التعليمي للسكان ذو أهمية كبيرة في إبراز مدى قدرة السكان على المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمجتمع بحاجة إلى أيادي عاملة مؤهلة علميا، إذ كلما ارتفع المستوي التعليمي

للفرد كلما اتسعت مداركه واطلاعه على مختلف تجارب الآخرين، كما يميل إلى اتباع الطرق الحديثة والعلمية في نشاطه. كما يؤدي ذلك إلى ارتفاع الوعي والحس المدني مما يسمح بانخراطه ومساهمته في مختلف البرامج التنموية الهادفة لتحقيق، والحضاري لدى الفرد .و من جهة اخرى فان الدراسة التعليمية ومستوى التعليم بالمدينة من خلال مؤشرات مختلفة مرتبطة بالمؤشرات المختلفة والتي تكون مرتبطة بالمرافق و الاطارات التعليمية ومستوى التجهيز و في هذا الاتجاه سنقوم بدراسة موجزة للاستخدامات التعليمية بمدينة تبسة كما يبين ذلك الجدول رقم (..) الذي يمثل التركيبة النسبية للسكان حسب مستوى التعليم.

الجدول رقم (12): التركيبة النسبية لسكان (6 سنوات فأكثر) حسب مستوى التعليمي في بلدية تبسة 2008

المستوى التعليمي	إناث	ذكور	المجموع
	%	%	%
بدون تعليم	25.5	14.7	20.1
يقرأ / يكتب	0.1	0.1	0.1
ابتدائي	22.7	26.1	24.4
متوسط	24.9	31.4	28.1
ثانوي	19.3	19.8	19.5
جامعي	7.8	7.4	7.6
غ.م	0.1	0.1	0.1
المجموع	100	100	100

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

6-1- الأميون :

تشكل نسبة الأمية في البلدية ما نسبته 20.1% من مجموع السكان الذين يزيد سنهم عن 6 سنوات، وهي منخفضة مقارنة بالنسبة الوطنية التي بلغت 22.3% تختلف هذه النسبة حسب نوع، إذ ترتفع بشكل كبير عند الإناث وذلك بنسبة 25.5% من مجموع السكان الأنات اللواتي يزيد سنهم عن 6 سنوات بينما تشكل الذكور ما نسبته 14.7%. ويرجع ذلك إلى تراكمات الماضي، حيث كانت النظرة الاجتماعية السلبية لتعليم الأنثى خاصة في المناطق الريفية للبلدية. كما أن هذه النسبة نجدها عالية لدى كبار السن .غير أنه يمكن الإشارة إلى أن هذه النسبة قد انخفضت في السنوات الأخيرة، تبعا للمجهودات التي بذلت في هذا الصدد، من خلال أقسام محو الأمية خصوصا على مستوى المدارس القرآنية الناشطة بالمساجد، وكذلك مختلف الجمعيات الناشطة في هذا المجال، خصوصا بالتنسيق مع المديرية الولائية للنشاط الاجتماعي (D.A.S) .

6-2- مستوى التعليم الابتدائي:

يشكل عدد المتمدرسين في هذا المستوى ما نسبته 24.4% من سكان البلدية، وهو يشمل عدد التلاميذ الذين لا يزالون يزاولون تعليمهم وأولئك الذين فشلوا في الانتقال إلى الطور الثالث .ترتفع هذه النسبة لدى الذكور مقارنة بالإناث بنسبة 26.1% للذكور و22.7% للإناث . غالبا ما يكون التلاميذ في المناطق الريفية المعزولة ومناطق السكن العشوائي الأكثر عرضة للإخفاق وذلك بسبب الظروف المعيشية والتعليمية السيئة (عدم التدفئة في المدارس، الإكتظاظ الكبير في الأقسام، نقص المعلمين، بعد مكان السكن عن المدرسة، الظروف المعيشية في السكن ...الخ). كما أن توفر الهياكل التعليمية القريبة من مقر السكن من شأنه رفع نسبة المتمدرسين لدى هذه الفئة (الخريطة رقم ...).

إن هذه الفئة من التلاميذ غالبا ما يتم توجيههم إلى سوق العمل، كيد عاملة موسمية حيث يقدمون جهدا عضليا، وقليل منهم من يلتحق بمراكز التكوين المهني والتمهين خصوصا لدى سكان المناطق العشوائية.

الحريطة رقم (10) : توزيع مؤسسات التعليم الابتدائي بمناطق السكن العشوائي في مدينة تبسة

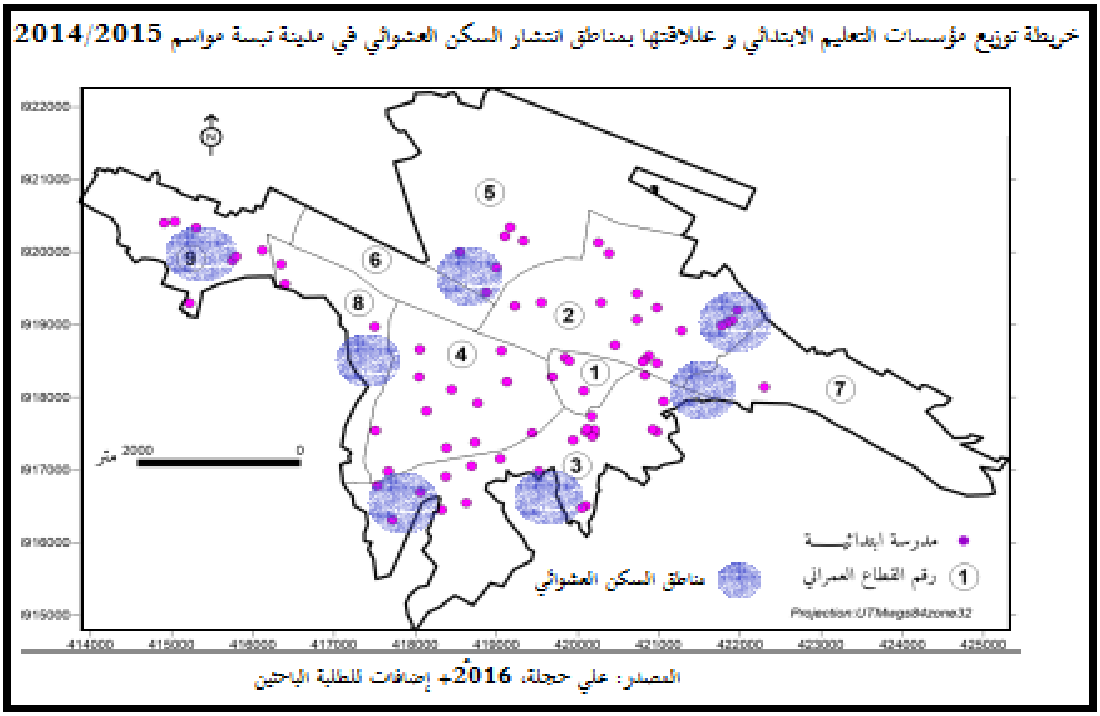

من خلال الخريطة السابقة نلاحظ غياب ملحوظ للمرافق التعليمية للطور الابتدائي بالمناطق التي ينتشر بها السكن العشوائين مما يمنحنا صورة واضحة حول المعاناة التي يكابدها سكان هذه المناطق، ناهيك على ما ينتج عنه من نتائج سلبية تؤدي بالضرورة إلى التاثير على النتائج الدراسية للتلاميذ و تجعل من نسبة التسرب المدرسي مرتفعة بهذه المناطق.

6-3- مستوى التعليم المتوسط:

يوجد بهذا المستوى الدراسي أكبر نسبة من مجموع السكان إذ تقدر بحوالي 28.1%، وهو يشكل المتمدرسين، وفئة الموجهين للحياة العملية بعد فشلهم في اجتياز شهادة التعليم الأساسي .ترتفع هذه النسبة لدى الذكور مقارنة بالإناث بما نسبته 31.4% للذكور و24.9% للإناث. يرجع ذلك، في الغالب إلى كون هذه المرحلة من التعليم حساسة حيث يكون فيها التلاميذ في سن المراهقة، و عرضة للتسرب المدرسي بشكل كبير، خصوصا لدى سكان المناطق الهشة والهامشية (الريفية والعشوائية) . غالبا ما يتم توجيه التلاميذ الراسبين إلى مراكز التكوين المهني الباقي يتم استغلالهم في عدة أنشطة كيد عاملة موسمية.

الخريطة رقم (11) :توزيع مؤسسات التعليم المتوسط والتعليم الثانوي عبر القطاعات ببلدية تبسة

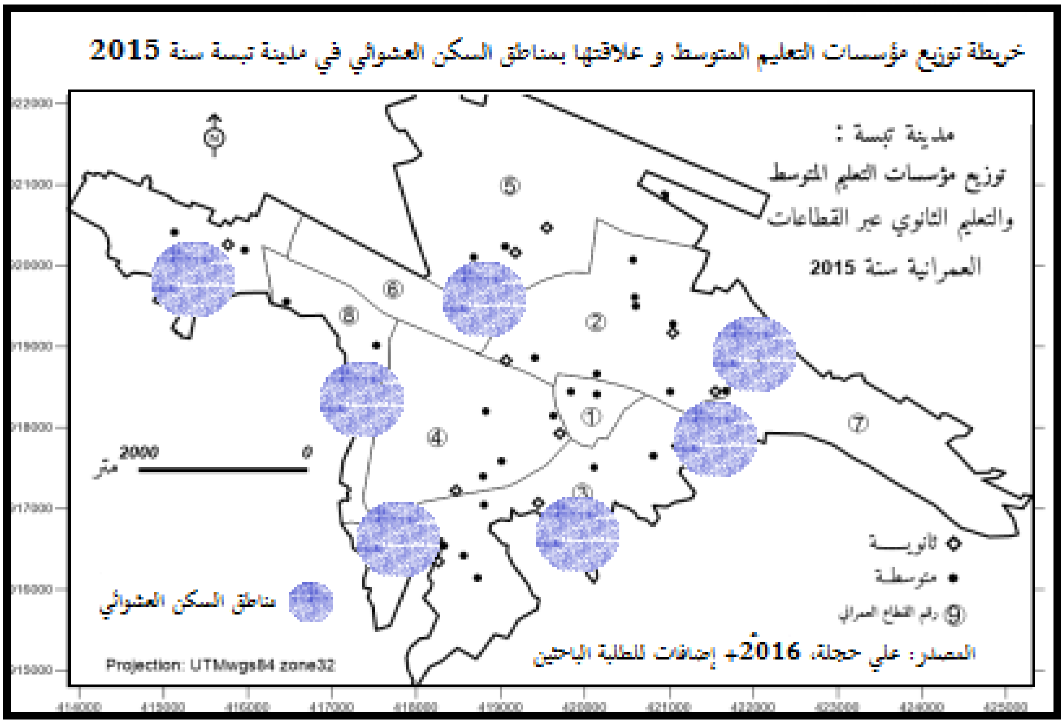

من خلال الخريطة السابقة نلاحظ غياب ملحوظ للمرافق التعليمية للطور المتوسط بالمناطق التي ينتشر بها السكن العشوائين مما يمنحنا صورة واضحة حول المعاناة التي يكابدها سكان هذه المناطق، ناهيك على ما ينتج عنه من نتائج سلبية تؤدي بالضرورة إلى التأثير على النتائج الدراسية للتلاميذ و تجعل من نسبة التسرب المدرسي مرتفعة بهذه المناطق، خصوصا إذا اخذنا بعين الاعتبار خصوصية هذه الفئة و التي غالبا ما تكون من الملاراهقين الذين يكونون معرضين للانحراف، مما يجعل من عملية إدماجهم في المجتمع ضرورية من خلال توجيههم إلى مراكز التكوين المهني مثلا.

6-4- مستوى التعليم الثانوي :

يضم هذا المستوى ما نسبته 19.5% من مجموع السكان ويشمل فئة المتمدرسين وفئة الموجهين إلى الحياة العملية بعد فشلهم في اجتياز شهادة الباكالوريا. تشكل نسبة الإناث فيها 19.3% ونسبة 19.8% الذكور. يرجع سبب ذلك غالبا لحساسية هذه المرحلة من العمر، والتي تشهد لدى الذكور غالبا نوعا من الانحراف

ما لم يتم الاهتمام بهم خصوصا في الإطار العائلي . يمكن لهذه الفئة الالتحاق بمختلف المراكز و المعاهد التكوينية، وذلك بغية تكوين يد عاملة مؤهلة في مختلف الحرف والمهن، بهدف امتصاص البطالة والمساهمة في التنمية المحلية .

الخريطة رقم (12) :توزيع مؤسسات التعليم الثانوي عبر القطاعات ببلدية تبسة

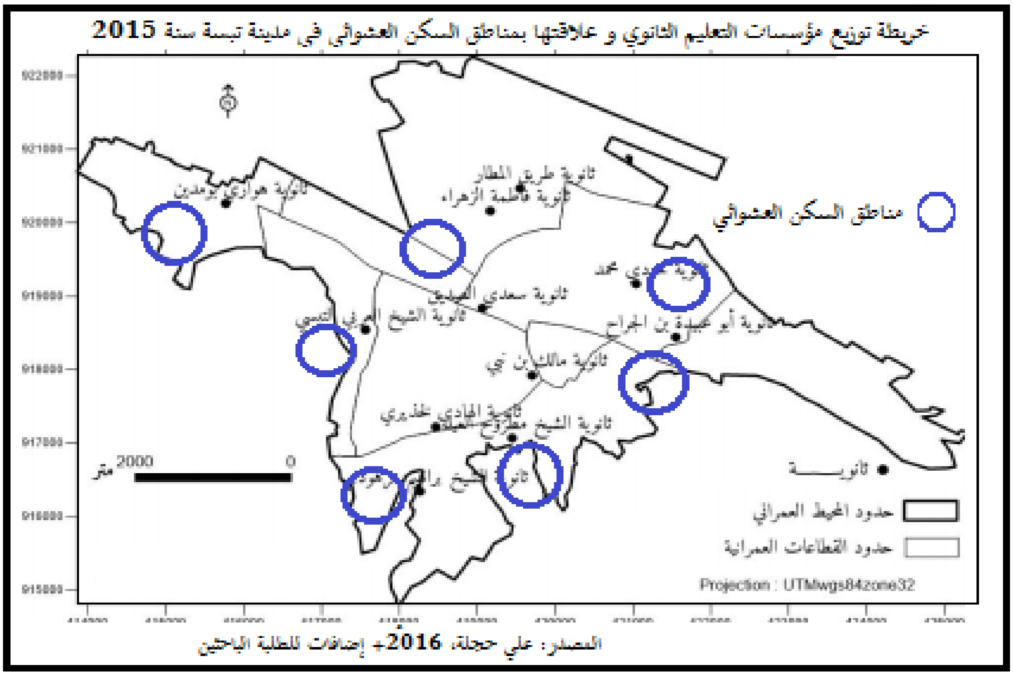

من خلال الخريطة السابقة نلاحظ غياب كلي للمرافق التعليمية للطور الثانوي بالمناطق التي ينتشر بها السكن العشوائي مما يمنحنا صورة واضحة حول المعاناة التي يكابدها سكان هذه المناطق، ناهيك على ما ينتج عنه من نتائج سلبية تؤدي بالضرورة إلى التأثير على النتائج الدراسية للطلبة و تجعل من نسبة الاخفاق المدرسي خصوصا في شهادة البكالوريا مرتفعة بهذه المناطق، خصوصا إذا اخذنا بعين الاعتبار خصوصية هذه الفئة و التي غالبا ما تكون من المراهقين الذين يكونون معرضين لمختلف الآفات الاجتماعية.

6-5- المستوى الجامعي :

تمثل هذه الفئة ما نسبته 7.6% من مجموع السكان في سن الدراسة .ترتفع هذه النسبة عادة في المناطق الحضرية الكبرى، وذلك نظرا لتوفر الظروف التعليمية المناسبة (المدارس والمعاهد الخاصة، المكتبات، النشاطات العلمية والثقافية ...)، ناهيك على توفر بعض المدن على جامعة مركزية كما هو الحال بالنسبة لمدينة تبسة (الخريطة رقم ...). تعد هذه المرحلة امتدادا للمرحلة الثانوية، ولذلك نجد نسبة الإناث مرتفعة مقارنة بنسبة الذكور، حيث تبلغ النسبة لدى الإناث 7.8%، بينما تشكل لدى الذكور ما نسبته7.4. هذا التباين له ما يبرره اجتماعيا، اقتصاديا، سياسيا وحتى نفسيا، كما أن العديد من الذكور، يفضل الالتحاق بعالم الشغل بشكل مباشر، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة العسكرية .

يضم هذا المستوى كل الطلبة الجامعيين وأصحاب الشهادات الجامعية والدراسات العليا .تعتبر هذه الفئة النخبة التي يعتمد عليها في التسيير والتخطيط لأي سياسة تنموية .تشارك هذه الفئة في التنمية المحلية من خلال أصحاب الشهادات الجامعية في جميع الميادين .حيث يلعب هؤلاء دورا كبيرا في الحد من انتشار الظواهر السلبية في المجتمع، كما هو الحال بالنسبة لظاهرة البناء العشوائي .

7- التجهيزات و الهياكل القاعدية :

إن دراسة استخدامات الأرض بالمدينة تعد وقفة هامة لمعرفة تركيب نسيجها العمراني وحقيقة استهلاك المجال بها، ولمعرفة أيضا مدى تلبيتها لاحتياجات الأفراد بالمدينة . ومن هذا المنطلق سنحاول الاهتمام بدراسة مختلف التجهيزات بدينة تبسة (سكنية،تعليمية،صحية، تجارية، إدارية ... الخ).

7-1- التجهيزات:

7-1-1- التجهيزات الإدارية :

تحتل التجهيزات الإدارية مساحة 54.09 هكتار، وبما ان مدينة تبسة مقر ولاية فإنها تتميز عن باقي مدن الولاية بتوفرها على الكثير من المرافق الإدارية على غرار مقر الولاية والعديد من المديريات كمديريتي الصناعة والصحة، إضافة إلى 12 فرعى بلدي، كما توجد بها أيضا مختلف الإدارات و البنوك (البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التوفير و الاحتياط) كما تتوفر على عديد من الهياكل الإدارية الأخرى مثل : البريد، الضمان الاجتماعي، مديرية التربية، مديرية الري، مديرية التعمير والبناء.

7-1-2- التجهيزات التعليمية :

يعتبر هذا النوع من التجهيزات ذو أهمية بالغة لما له من تأثير على حياة المجتمع، ويعتبر احد المعاير البارزة بين المجتمعات فكريا وحضريا، باعتباره مطلب استراتيجي لأي خطة تنموية اجتماعية، لذا فمن المهم الاهتمام به وتطويره لرفع المستوى التعليمي للمجتمع، ومن هذا المنطلق فمدينة تبسة تتوفر على:

- 75 مؤسسة تعليمية لتعليم الابتدائي
- 28 مؤسسة تعليمية لتعليم المتوسط
- 11 ثانويات من بينها متقنتين
- 4 مراكز للتكوين المهني والجامعة

حيث تستحوذ التجهيزات التعليمية على مساحة 120.59 هكتار بنسبة 13.03 من المساحة الإجمالية للتجهيزات على مستوى المدينة، وبنسبة 3.10 % بالنسبة للمساحة الكلية للمدينة

7-1-3- التجهيزات الصحية :

يلعب هذا الاستخدام دورا هاما في التحسين المعيشي للسكان من خلال تحسين ظروفهم الصحية، ويستحوذ الاستخدام الصحي على مساحة 11.87 هكتار من إجمالي التجهيزات بالمدينة .

- مستشفى خالدي عبد العزيز للام والطفل طاقة استيعابه 140 سريرا
- المؤسسات العمومية الاستشفائية وتضم :
  - ✓ مستشفى عاليا صالح
  - ✓ الاستعجالات الطبية جراحية
  - ✓ عيادة جراحة الأسنان
- 8 مؤسسات عمومية لصحة الجوارية
- 11 قاعة علاج
- وحدات الطب المدرسي
- مصلحة الأمراض المتنقلة والطب الوقائي
- 50 صيدلية

7-1-4- التجهيزات التجارية :

يكتسي النشاط التجاري أهمية بالغة، فهو من متطلبات الإنتاج وعوامله، ويلعب دور الوسيط بين المنتج والمستهلك حيث توجد 7 مراكز تجارية وأكثر من 7416 محل تجاري يتوزعون عبر مختلف أحيائها، بمعدل محل /28 ساكن، ليفوق المعدل الوطني محل /20 ساكن وثلاثة مناطق لنشاطات والتخزين، والهدف منها توفير الحاجيات التجارية للسكان إلى جانب مساهمتها في خلق ديناميكية اقتصادية.

7-1-5-التجهيزات الأمنية

إن التجهيزات الأمنية نظرا لأهميتها في حفظ امن المواطن، يجب إن تكون مواقعها تساعد على لعب دور الموكل، وهذا ما نجده ممكنا من خلال التوزيع الجيد لمراكز الشرطة الخمس على مختلف أرجاء المدينة تضاف إليها :

- ✓ مقر الأمن الولائي
- ✓ فرقة الدرك
- ✓ القطاع العسكري الولائي
- ✓ فرقة الطرقات

حيث تقدر مساحتها الإجمالية بـ 4.085 هكتار بنسبة 0.11 % من إجمالي المدينة .

7-1-6- التجهيزات الرياضية و الثقافية :

- ✓ المركب الرياضي 04 مارس 1956 والذي يتوفر على ملعب لكرة القدم بطاقة استيعابية 40000 مقعد .
- ✓ ملعب بلدي (ملعب بسطنجي) .
- ✓ ثلاث مسابح احدها اولمبي بجوار المركب الرياضي وأخر قرب الولاية .
- ✓ بالإضافة إلى قاعة متعددة الرياضات وأخرى متخصصة وعدة مساحات للعب

أما بخصوص التجهيزات الثقافية فتتمثل في :

- ✓ دار الثقافة
- ✓ بيت الشباب
- ✓ دارين للشباب
- ✓ متحف اثري داخل السور
- ✓ متحف المجاهد بالحي الشعبي

ثلاث قاعات للسينما بينها واحدة بها 1000 مقعد وتعتبر كبديل عن المسرح، حيث تقام فيها عدة عروض في الكثير من المناسبات، وتقدر مساحتها الإجمالية بـ 3.062 هكتار .

7-1-7- التجهيزات الترفيهية : وتتمثل في :

- ✓ حدائق التسلية الثمانية بمساحة 17.32 هكتار كلها في حالة متوسطة
- ✓ مساحة عمومية واحدة بوسط المدينة في حالة جيدة
- ✓ منتزه عائلي (بارك فمي) بمحاذات طريق الوطني رقم 10

إضافة الى مكتبة الشيخ العربي التبسي بوسط المدينة، يمكننا أن ندرجها ضمن المرافق الترفهية لمدينة تبسة، والتي تعتبر تاريخها وحضارتها العريقة هذه المعالم تتمثل في في السور البيزنطي والعديد من الآثار بداخله كمعبد (مينارف)، الدار الرومانية، متحف " تيفاست "، ثلاث مواقع أثرية أخرى خارج السور، مقبرة الدكتور سعدان، المسرح المدرج و" البازليك " المسيحية .

7-1-8- التجهيزات السياحية : تتمثل في :

الفنادق الموجود بالمدينة عددها 15 فندقا طاقة استيعابها 810 سرير .

يتركز اغلبها في وسط المدينة بعدد 05 فنادق أهمها فندق الدير، كركلا وفكتوريا كما نسجل وجود أربعة فنادق على طريق الوطني رقم 10 أهمها فندقي الامير ومهية بالاس، بمساحة تقدر بـ 2.461 هكتار .

7-1-9- التجهيزات الدينية :

تتجسد في المسجد وعددها 29 مسجدا بالمدينة، تتوزع عبر قطاعات العمرانية تتربع على مساحة 7.35 هكتار، ليكون متوسط الفرد من مساحة 0.38 م^2، وهو أعلى من المعدل الوطني المقدر بـ 0.2 م^2 / الفرد، بالإضافة إلى ثلاثة مقابر إسلامية بمساحة 23.49 هكتار(مقبرة تاغدة، مقبرة سيدي خريف، مقبرة جديدة) وهناك مقبرة يهودية مسيحية بجوار البازليك مساحتها 1.07 هكتار.

7-1-10- التجهيزات الصناعية :

تتمثل في تجهيزات المنطقة الصناعية التي تتربع على مساحة 127 هكتار، أغلب الهياكل بها متوقفة على الإنتاج نظرا للتحول الاقتصادي الذي تعرفه البلاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي يسيطر فيه القطاع الخاص

والذي لم تتاح له الفرصة الفعلية للاستثمار في الصناعة بهذه المنطقة الصناعية نظرا للعائق المطروح حول طبيعة ملكية الأراضي بها، بالإضافة إلى قلة التهيئة والأمن والإهمال في التسيير الذي لم يعنى به إلا في الآونة الأخيرة، من خلال استحداث مؤسسة للتسيير العقاري تعمل على إدارة المنطقة الصناعية وتسير الحصص العقارية إضافة إلى حفظ الأمن بها، أما عن أهم الوحدات التي تنشط بالمنطقة الصناعية فيغلب عليها طابع التجاري وتقل بها الوحدات ذات الطابع الصناعي على غرار :

- ✓ ثلاث مطاحن للسميد
- ✓ مؤسسة صناعية الأكياس البلاستيكية
- ✓ مؤسسة صناعية وتفصيل التجارة
- ✓ مؤسسة صناعية السراويل
- ✓ أما المؤسسات ذات الطابع التجاري نذكر منها :
- ✓ نقطة للبيع لمؤسسة مطاحن العوينات .
- ✓ التعاونية الفلاحية لخدمات توزيع وصيانة العتاد الفلاحي .
- ✓ وحدة توزيع المواد النسيجية .

نشير أن نسبة 50 % من الحصص العقارية بالمنطقة الصناعية غير مشغلة كما أفادتنا مؤسسة التسيير العقاري بالمنطقة الصناعية بتبسة، سواء كانت شاغرة أو بها مؤسسات قديمة كمؤسسة الصناعات النسيجية (تمثل لوحدها مساحة 16.3 هكتار) والتي لم تستطيع النهوض وبعثها من جديد نظرا لمنافسة القطاع الخاص لها من خلال استيراد الملابس المستعملة وبيعها بأثمان منخفضة، المؤسسة الصناعية للسيارات السياحية .

7-2- الهياكل القاعدية

تعتبر خدمات البنية التحتية المختلفة من صرف صحي ومياه الشرب وشبكات نقل والهاتف والكهرباء هذه الخدمات يؤدي إلى عدم التحكم في عواقبه خاصة في ظل التوسع التحضر السريع لذا تعتبر البنى التحتية العيار الأنسب للوقوف على واقع المدينة

7-2-1- شبكة مياه الشرب:

مصادر المياه الصالحة للشرب

نجد ان هناك خمسة مصادر للمياه في مدينة تبسة لها الفضل في تزويد القطاعات العمرانية وتتمثل هذه المصادر الجوفية في :

1. **مصدر حقل بكارية** : يقع شرق المدينة على بعد 15 كلم ويضم أربعة أبار يبلغ التدفق به 59 ل/ثا
2. **مصدر حقل المرجة** : توجد فيه ثلاثة أبار يبلغ التدفق الإجمالي له 39 ل/ثا

3. **مصدر حقل عين زروق** : هو أهم مصدر تموين المدينة بلغ التدفق النظري له 239 ل/ثا يقع على بعد 9 كلم غرب المدينة ويضم 7 أبار
4. **مصدر الإشغال العمومية والصناعية** : يقع في المنطقة الصناعية يبلغ التدفق الإجمالي له 42 ل/ثا
5. **مصدر حقل الحضري** : يتواجد داخل المحيط العمراني للمدينة به أربعة أبار ويبلغ التدفق الإجمالي له 42 ل/ثا

تعتمد المدينة اعتمادا على هذه المصادر الخمسة لتلبية حاجيات المواطنين وقد بلغ التدفق الإجمالي لها 430 ل/ثا

خريطة رقم (13): توزيع شبكة المياه الصالحة للشرب بمدينة تبسة و علاقتها بمناطق السكن العشوائي

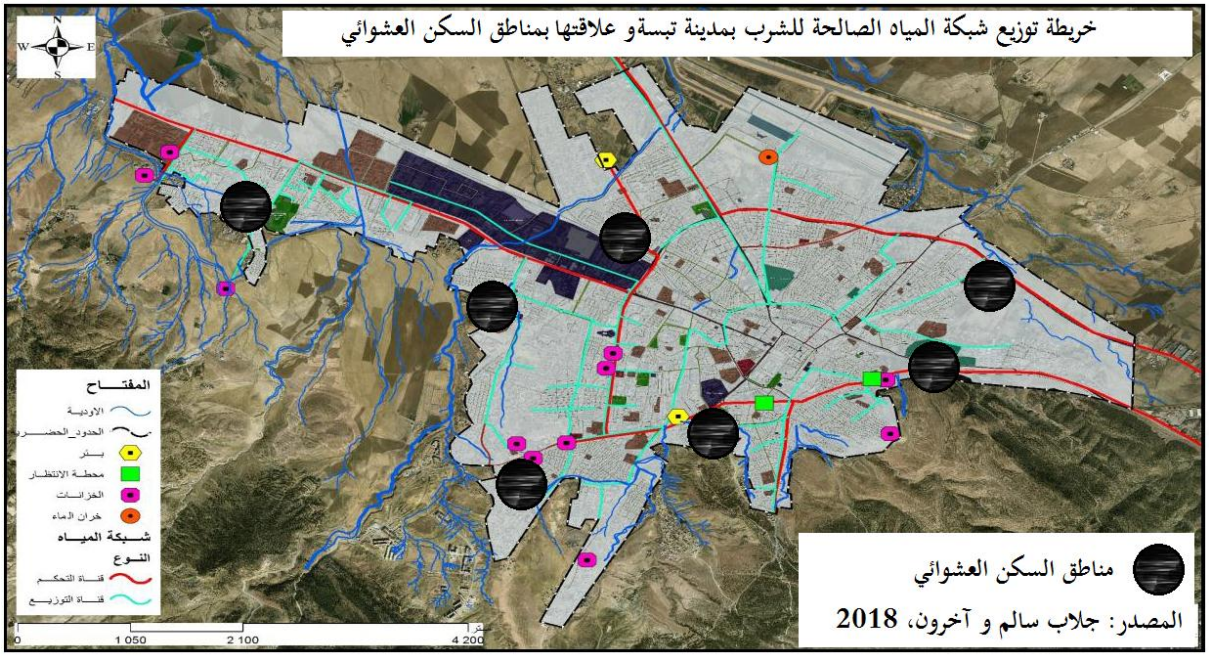

من خلال الخريطة نلاحظ أن مناطق السكن العشوائي تعرف تغطية بشبكة المياه الصالحة للشرب من خلال قنوات التوزيع او خزانات المياه، مما يجعل من هذه المناطق لا تعاني من إشكالية الاستفادة من مياه الشرب، رغم تذبذبها أو قدم القنوات مما يطرح إشكالية إهترائها و نقاط التسربات الكثيرة، و التي أثرت على البيئة الحضرية عامة من خلال اهتراء الطرقات و انتشار البرك و اختلاط مياه الشرب مع مياه الصرف الصحي.

7-2-2- شبكة الصرف الصحي :

شبكة الصرف الصحي من الأولويات قبل أي توطين عمراني والغاية منها التخلص من المياه المستعملة بطرق منتظمة وموجهة إلى مصبات وأماكن لا تضر بالمجتمع ولا البيئة بلغ طول هذه الشبكة بمدينة تبسة 187050 كلم بقطر (300-1200 ملم) وهي تغطي ما نسبته 99 % من السكنات بالمدينة أي انه لا توجد إشكالية مطروحة ما عدا المصب النهائي للمياه القدرة والذي يعتبر كارثة للبيئة الحضرية خاصة وانه لا يوجد عزل للمصبات (المياه المطروحة النهائية = المياه المطروحة من المساكن + المياه المطروحة من الصناعات + كميات الإمطار) مما أدى إلى عدم استغلال امثل لها .

خريطة رقم :(14) شبكة الصرف الصحي بمدينة تبسة و علاقتها بنمناطق السكن الغشوائي

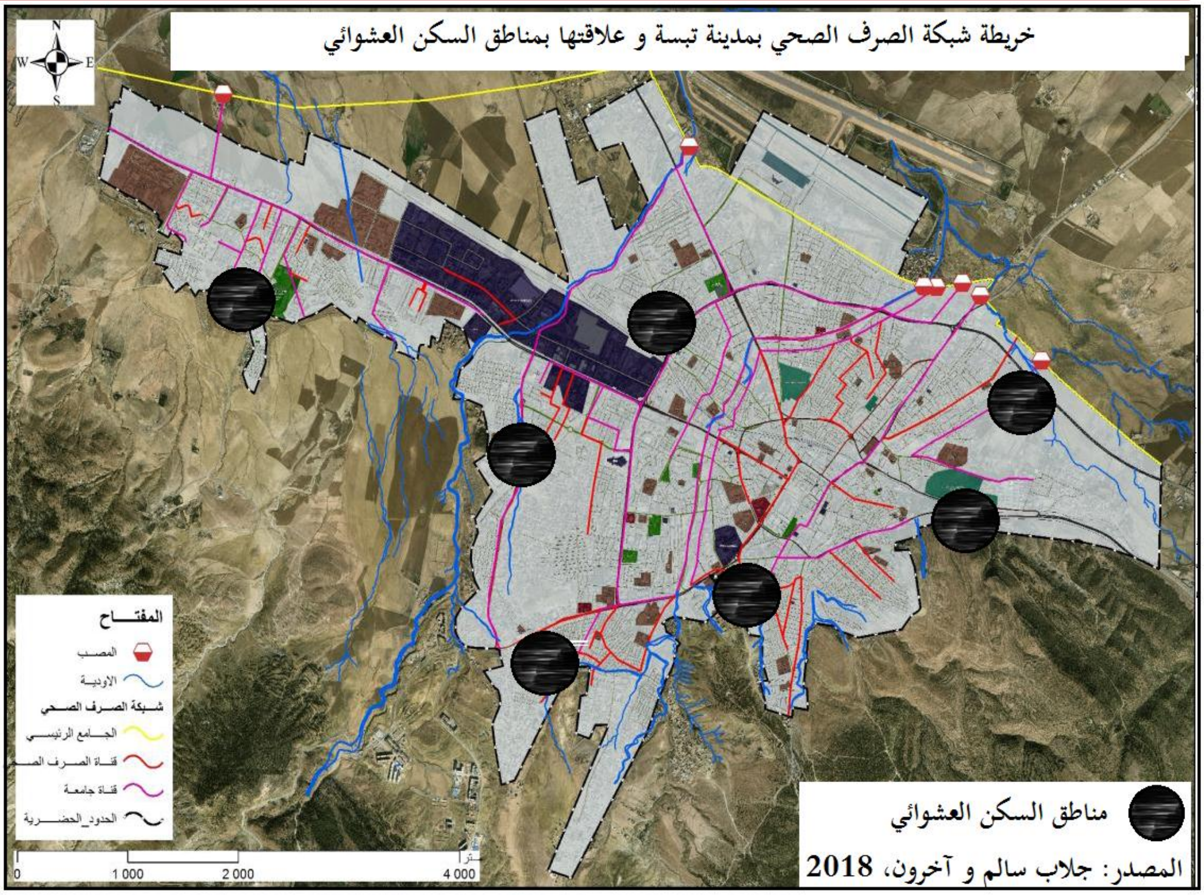

الملاحظ من خلال خريطة شبكة الصرف الصحي لمدينة تبسة وجود تغطية لمناطق السكن العشوائي غير انها غير كافية كونها تتميز بنوع من الربط العشوائي بالقنوات الرئيسية، هذا ما جعل الشبكة تعاني من التشبع و العديد من الاعطال، مما يؤدي في كثير من الاحيان إلى اختلاط المياه القذرة بمياه الشرب، ناهيك على وجود العديد من النقاط السوداء تتمثل في التسربات التي ينتج عنها روائح كريهة، و تشكل مصدر للعديد من الامراض المتنقلة عن طريق المياه و الحشرات الضارة.

7-2-3- شبكة الغاز الطبيعي:

الغاز من الضروريات اليومية للسكان والجزائر من الأولى في المجال، لذا فشمولية الوصل والتزويد بهذه الخدمة أمر مفروغ منه، تقدر نسبة التغطية بالغاز الطبيعي لمدينة تبسة 98 % وهي تتزود من مصدر متوسط 2500 م^3 / سا عن طريق أنبوب قطره 50 سم حيث يتم تحويله (أنبوب حاسي مسعود – ايطاليا) المار بالقرب من الحدود البلدية للمدينة .

7-2-4- شبكة الهاتف:

شهدت المنطقة تراجع في التزويد بشبكة الهاتف اذ بلغت قرابة 45 % ويعود السبب في ذلك إلى كثرة وتفضيل الهواتف النقالة ولم يعد التزويد بشبكة الهاتف إلا للحصول على خدمات الانترنت التي تقتصر على معينة من المجتمع .

7-2-5- شبكة الطرق والمواصلات:

تعتبر الطرق من العناصر المهيكلة المجال العمراني ومنسقا بين الوظائف التي تقوم بها المدينة ويمكن أن تصنف الطرق إلى الأصناف التالية :

الخريطة رقم : (15) شبكة الطرق الحضرية بمدينة تبسة و علاقتها بمناطق السكن الغشوائي

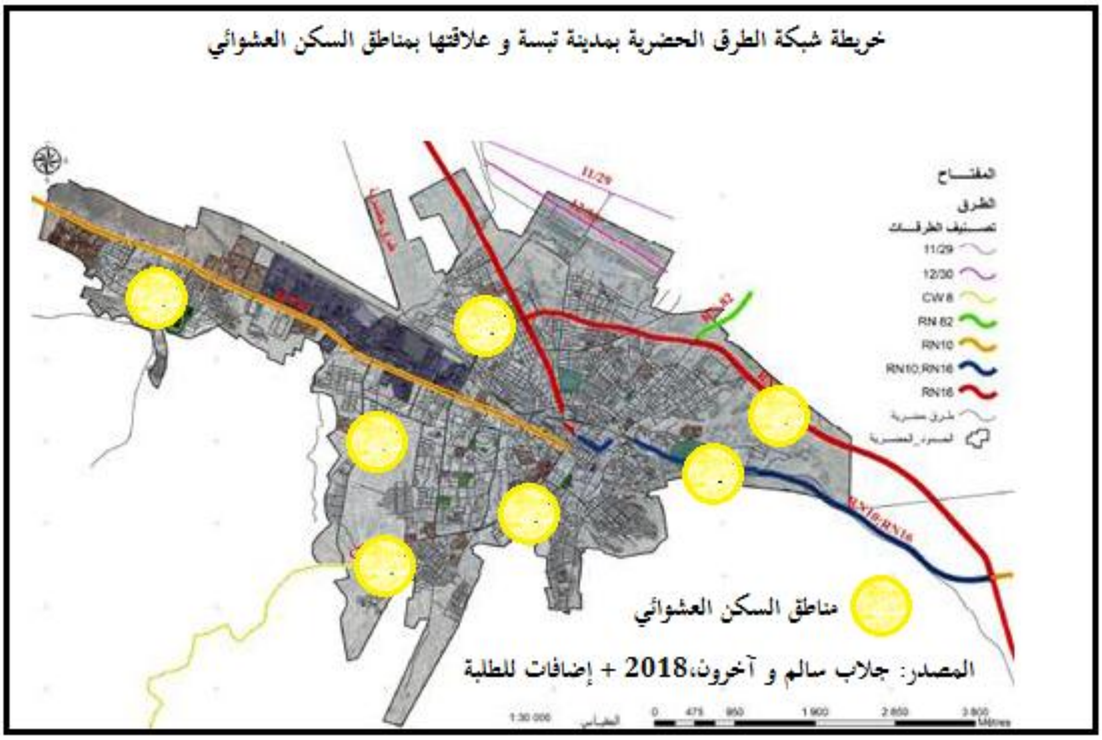

➢ **الطرق الوطنية** : نظرا لأهمية المدينة وموقعها الاستراتجي الحدودي تلتقي بها ثلاثة طرق وطنية .

- **الطريق الوطني رقم 10**: الرابط بين مدينة قسنطينة وتبسة اتجاهها إلى تونس ويعتبر أحسن الطرق من ناحية الإنشائية والحركية تسجل به اكبر حركة مرور ب 4536 مركبة/سا وهو مصنف ضمن الطرق الحضرية عند الدخول المجال العمراني.

- **الطريق الوطني رقم 16**: الرابط بين مدينتي عنابة والوادي مرورا بتبسة مؤديا لدور فعال في وصل الجنوب بالشمال الجزائري وهو في حالة إنشائية جيدة لكن بحركية اقل من الطريق الوطني رقم 10 يصنف من الطرق الحضرية عند دخول المجال العمراني للمدينة .

- **الطريق الوطني رقم 82** : وهو المدخل الشمالي الشرقي لمدينة تبسة يربطها بمدينة الكويف متجها نحو الحدود التونسية ويشهد حركية متوسطة ترتفع بحلول الصيف وهو بحالة إنشائية جيدة .

- الطريق الوطني رقم 82 : وهو المدخل الشمالي الشرقي لمدينة تبسة يربطها بمدينة الكويف متجها نحو الحدود التونسية ويشهد حركية متوسطة ترتفع بحلول الصيف وهو بحالة إنشائية جيدة .

➢ **الطرق الحضرية** :

يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية : طرق أولية، طرق ثانوية، وطرق ثالثية ساهمت الطرق الوطنية في هيكلتها

- **الطرق الثانوية**

الطريق الذي يخترق المدينة من الجهة الغربية وينتهي عند مركز المدينة وهو امتداد لطريق قسنطينة السريع ويشكل هذا الطريق شارعا رئيسي وهو نهج الأمير عبد القادر حيث ساهم في توجيه التعمير بشكل طولي

- ✓ الطريق الذي يخترق المدينة من جهة الشمالية ويلتقي بالأول في وسط المدينة والامتداد لطريق عنابة
- ✓ الطريق الذي يشكل امتداد للطريق الولائية رقم 08 وينتهي عند وسط المدينة نهج أولاد هلال
- ✓ الطريق الرابط بين نهج أولاد هلال ونهج الأمير عبد القادر مشكلا بذلك نهج هواري بومدين .

7-2-6- شبكة السكك الحديدية :

تتوفر المدينة على خط السكة الحديدية (عنابة – بئر العاتر) ذو أهمية الاقتصادية إذ يستغل في نقل الفوسفات من جبل العنق جنوب الولاية إلى عنابة، حيث أن هذا الخط يقسم المدينة إلى قسمين تقريبا ليكون بذلك من اكبر العوائق حيث يتسبب في العديد من الإخطار على السكن والسكان من أبرزها :

1. الخطر على الراجلين وخاصة الأطفال نظرا لكثرة الفتحات في السياج العازل عنه .
2. الضجيج الذي تسببه القطارات .
3. التشققات التي ألحقت ضرار بالغا بالسكنات نتيجة عدم احترام المسافات الفاصلة .

المبحث الثالث: الدراسة العمرانية لمدينة تبسة

1- تاريخ و نشأة مدينة تبسة :

عرفت مدينة تبسة الحياة ووجود الإنسان عليها منذ ما يزيد عن 12000 سنة قبل الميلاد ، أي مرحلة ما قبل التاريخ فيما يعرف عند المؤرخين بالحضارتين العاترية التي تشير بعض المصادر بأنها تعود لفترة أقدم من ذلك بكثير نسبة لبئر العاتر بالجزائر ، و القفصية نسبة لمدينة قفصة بتونس والواقع أن التواجد البشري بمنطقة تبسة على الحدود الجزائرية التونسية يرجع فعلا لفترات أقدم من ذلك بكثير حيث بينت الدراسات الأركيولوجية وجود مواضع كثيرة احتضنت حضارات قديمة شهدتها المنطقة زيادة على ا لأثار الرومانية البيزنطية والنوميدية "غير أن الدراسات التاريخية المتعلقة بهذه الحقبة لدى قدامى المؤرخين لم تحض بالكثير من الاهتمام لأن ذلك يعني عراقة الشعب الجزائري وهو مايزعج كل محتل، ومن شواهد ذلك قبور قسطل بعين الزرقاء ، الماء لبيض ، وتازبنت بالشريعة ، ورسوم الكهوف الحمراء بجبل الدكان جنوب المدينة ، ومواقع عدة منتشرة هنا وهناك.

civilization de la Peebles-culture ou de la culture acheuléenne، وقد أطل فجر التاريخ على المنطقة مع قدوم الفينيقيين لسواحل شمال افريقيا 12000 قبل الميلاد (عنابة وبجاية) دون حروب الذين أسسوا مملكة قرطاج وتوسعوا باتجاه مدينة تبسة بحكم الجوار، فتمازجوا وتصاهروا مع سكانها

الأصليين الذين كانوا يسمون بالليبيين ومن تمة أصبحوا يدعون بالبونيقيين بعد امتزاجهم بالفينيقيين وذلك مند عام 814 ق م بنيت المدينة خلال القرن الخامس قبل الميلاد على غرار مدينة سوق اهراس من طرف الفينيقيين وهي بذلك تعد من أقدم مدن شمال افريقيا ، لعبت دورا كمركز تجاري نشط في المبادلات التجارية مع قرطاجة ،خضعت تبسة لحكم قرطاجة سنة 855 ق م بعدما عرفت من قبل فترات تحت حكم البونيقيين ، دخلت تبسة في صراعات قرطاجة وروما الى أن وقعت تحت حكم الرومان الغازي بحلول القرن الثاني قبل الميلاد.

ومند ذلك وبسقوط قرطاجة اصبحت تبسة مقاطعة رومانية تقيم بها الكتيبة الرومانية الأوغسطية الثالثة أي انها كانت تأوي المقر العام للفرقة الثالثة الرومانية" للقيصر أوغست Auguste، التي يتراوح عدد أفرادها بين 5500-6000 مقاتل ، وفرق أخرى من المشاة والفرسان يبلغ عددها زهاء ثلاثة عشر ألف مقاتل ،نقل مقر هذه الوحدة في عهد الأمبراطور" هدريان "الى مدينة" لامبيزيوس "سنة 122 م ،تمتعت المدينة بنوع من الاستقرار والأمن بلغ دروته في عهد الامبراطور الروماني فسباسيان (69-79م) فكانت المدينة الرومانية الثانية بعد قرطاج ، استمر هذا الازدهار والدور التجاري الذي لعبته المدينة على طريق قرطاجة – لامبيزيوس حتى أواخر القرن الخامس الميلادي ، وقد ظلت المدينة تحتل تلك المكانة المرموقة في عهد الأباطرة " دوميتانيس (81-96م) "تراجان "و"هاردين "و"سبتيم سيفر" (193-212م) وفي عهد ابن الأخير الأمبراطور" أنطونين كاراكلا" (212-217م) الذي أشتهر بالقوانين العادلة والمساواة ومنحه الحقوق والحريات لجميع مواطني منطقة تبسة شهدت المنطقة الازدهار الاقتصادي ، والتقدم الزراعي والرخاء التجاري والأمني، كما عرفت حركة التوسع العمراني مثل شق الطرقات وبناء بوابة النصر المثمثلة في قوس النصرl’arc de triomphe كاراكلا المعروف ، وعمد الرومان إلى تشييد الكثير من المعالم. لا يزال معظمها قائما وشاهدا على منجزاتهم زيادة على قوس النصر ومنها المسرح المدرجL’amphithéâtre ، معبد مينارف temple de Minerveالسور القديم أو القلعة la citadelle، الجسور السبعة على واد زعرور والكنيسة الكاتدرائية الأولى في افريقيا سنة 856م ، وتبسة العتيقة. انتشرت الديانة المسيحية في مدينة تبسة وضواحيها مند بداية الاحتلال واعلنت رسمية في بداية القرن الرابع الميلادي وبعد الصراع الذي وقع بين الرومان من المسيحيين وغيرهم الذي أل بالبلاد الى المسيحيين كثر الفساد والتنافس على السلطة وتعددت المذاهب فتمرد الجيش وزحف الوندال بقيادة "جنسريق"على ممتلكاتهم فهدموا مابناه الرومان خلال أربعة قرون ثم عادوا للتشييد بعد ادراكهم فداحة مافعلوه وهو ماتبين من خلال اكتشافات السيد "ألبيرين " في بئر العاتر متمثلة في 45 لوحة عقود بيع وشراء ، وكذا المقبرة المترامية الأطراف بحي دراع الامام وقرب مدرسة" الدكتور سعدان " التي تعود لنهايةالقرن الرابع وبداية القرن السادس الميلادي وتوجد بها شواهد عن العهد الوندالي الذي واجهته ثورة الأهالي سنة 403 م فخرجت تبسة من تحت سيطرتهم لغاية سنة 532م. وبعد حكم الوندال كانت بداية العهد البيزنطي بإرسال الامبراطور" جستنيان " جيوشه لشمال افريقيا بقيادة "بليزاريوس "الى تبسة وانتصارها على أخر جيوش الوندال الذين غادر قائدهم نحو "بونة "ومنها الى بيزنطة ، وحل محله البطريق" صولومون "الذي يعد محتلا كغيره من الغزاة واجهه ملك الأوراس

أنداك فدياس مدعما بحوالي ثلاثين ألف مقاتل مادفعه للعمل على بناء أسوار لحماية نفسه وجيشه معتمدا على العمال أسرى الحرب والأهالي وأحضر المهندسين من قرطاجة فبنى القلعة الحالية بالمدينة العتيقة ، وكذلك أسوارا حول مبنى البازيليك المشيد في العهد الروماني ، وحول تبسة القديمة وحوالي 55 برجا للمراقبة والحراسة من العدو ورغم هذه التحصينات فقد انتهى حكم البيزنطيين بأسر وقتل صولومون سنة 546 م على يد الأمير" أنطلاس " قائد قبائل الفراشيش والنمامشة بضفة وادي زعرور خارج الحصن تحت الأسوار التي بناها سولومون بنفسه .عرفت المنطقة تعاقب الكثير من الحضارات بداية من عصور ماقبل التاريخ كالحضارة العاثرية تعود لفترة تتراوح مابين 7500-50000، ثم الرومانية التي تركت الكثير من المعالم والشواهد فالوندال والبيزنطيين على فترات قصيرة ، أعقب هذه الحضارات الفتح الاسلامي سنة 647م، ومدينة تبسة من أوائل المدن الجزائرية التي وصلها الاسلام في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الل ه عنه الذي أرسل عبد الله بن جعفر لهذا الغرض في بداية الفتوحات بشمال افريقيا حيث انتصر على" جرجير" ملك سطيف البيزنطي المسيحي الذي قتل وفرت جيوشه في معركة بمكان يسمى سبيطلة التابعة لحوز تبسة لتلتف فيما بعد حول الكاهنة ، ولم يتم الفتح الاسلامي سوى بعد حملتين أعقبتا فتح قرطاج بتونس من طرف الصحابي الجليل عقبة بن نافع والذي أقام أول مسجد بالشمال الافريقي المعروف حاليا بجامع القيروان ، والواقع أن مدينة تبسة لم تفتح رغم هذا الانتصار إلا بعد حصار ضربه عليها عقبة بن نافع وانتهى بدخول المسلمين المدينة دون قتال وإسلام ملكها بعد أن تمكن عبد الل ه بن جعفر من الولوج للمدينة ومن ثمة فتح بابها الشرقي ليدخلها المسلمون الفاتحين سنة 682م، و قد أعقب الحملة الأولى التي كانت بقيادة حسان بن النعمان الغساني والصحابي الجليل عقبة بن نافع الذي فتح قسما كبيرا من افريقيا، استشهاد الأخير في معركة بالقرب من بسكرة وهو مانراه وفق روايات الكثير من المؤرخين أنظر كتاب" حوز تبسة "الصفحة 171 عكس مانجده في كتاب" صفحات من تاريخ تبسة " الصفحة 46 الذي يذكر جبال سرديا س 20 كم غرب مدينةتبسة كمكان للواقعة واستشهاد الصحابي الجليل عقبة بن نافع وهو مالانرجحه ، وبقي حوز تبسة أو اقليم تبسة تحت حكم الكاهنة، أما الحملة الثانية فعاد فيها الفاتح حسان بن النعمان ثانية ليفتح منطقة تبسة بعد معركة دارت بين الطرفين بالقرب من وادي مسكيانة سنة 703م انسحب اثرها جيش الكاهنة نحو جبال حوز تبسة للاحتماء بها غير أن جيش حسان لحق به وبالقرب من مدينة بئر العاثر جنوب تبسة تم القضاء على الكاهنة ومن هنا كانت بداية فتح باقي جهات الشمال الغربي لإفريقيا.

وبعد الفتح الإسلامي للمنطقة عرفت حكم الخلافة الاموية تم العباسية والفاطمية تم الزحف الهلالي وأخيرا تحت راية الدولة الموحدية وبعد انقسام شمال افريقيا لثلاث دويلات أصبح اقليم تبسة تابعا للدولة الحفصية بتونس لثلاث قرون وبحلول سنة 1573م، أصبحت تبسة جزءا من بايلك الشرق المنتمي للحكم التركي . وبعد سقوط قسنطينة سنة 1837م، ومغادرة الأتراك المدينة نحو تونس بقيت مدينة تبسة دون قوة نظامية تحميها وانتهى بها الوضع للوقوع تحت الاحتلال الذي بدأ سنة 1842م على يد الجنرال" دو نيقريي "،ورغم الحملات الأخرى التي شنها الجيش الفرنسي مثل حملة الجنرال راندون 1845م، إلا أن الاحتلال الرسمي لمدينة تبسة لم

يكن سوى سنة 1851م، على يد الجنرال" سانت أرنو "في ظل فوضى عارمة كانت تعم أعراش وقبائل المنطقة ورغم المقاومات التي واجهت الاحتلال دون توقف والمجازر التي ارتكبها جنرالات العدو وانتهاجهم لسياسة التفرقة وبث الخلاف بين القبائل للتمكن منهم.

2- مراحل التوسع العمراني لمدينة تبسة خلال الفترة الممتدة من (1962 – 2008)

واكب عملية التحضر استهلاكا كبيرا للمجال وخاصة بعد 1987 م مع تبلور آليات التعمير حيث تضاعف محيطها العمراني مساحة ،تخترق المدينة أودية تشكل عائقا في وجه التوسع العمراني وتشكل الطرق (ط و10، ط و 16 ، 83 ، 82) محاور مهيكلة لهذا التوسع، ساعد في ذلك توفر مساحات عقارية مع انحدارات ضعيفة بجوارها مؤدية نحو مراكز حضرية اخرى مما يدفع في اتجاه حدوث امتداد حضري conurbation باتت معالمه واضحةبين تبسة وبولحاف الدير ، اتخذ العمران أثناء ذلك شكل راحة وأصابع اليد فامتد نحو مناطق بلغ منسوبها 970 مترا (حي الميزاب وحي الجرف) أنظر الخريطة" امتداد العمران بحي الميزاب وحي الجرف جنوب المدينة "على أراضي رسوبية بعضها يعود للزمن الرابع وأخرى للزمن الثاني الطباشيري بالمنحدرات الجبلية تتخللها مجاري مائية مؤقتة تشكل خطرا اثناء سقوط الأمطار الفيضانية المميزة للمنطقة هذه الأخيرة عادة ماتكون على فترة زمنية قصيرة وبكميات كبيرة .

الخريطة رقم(16) : امتداد العمران نحو المنطقة الجبلية

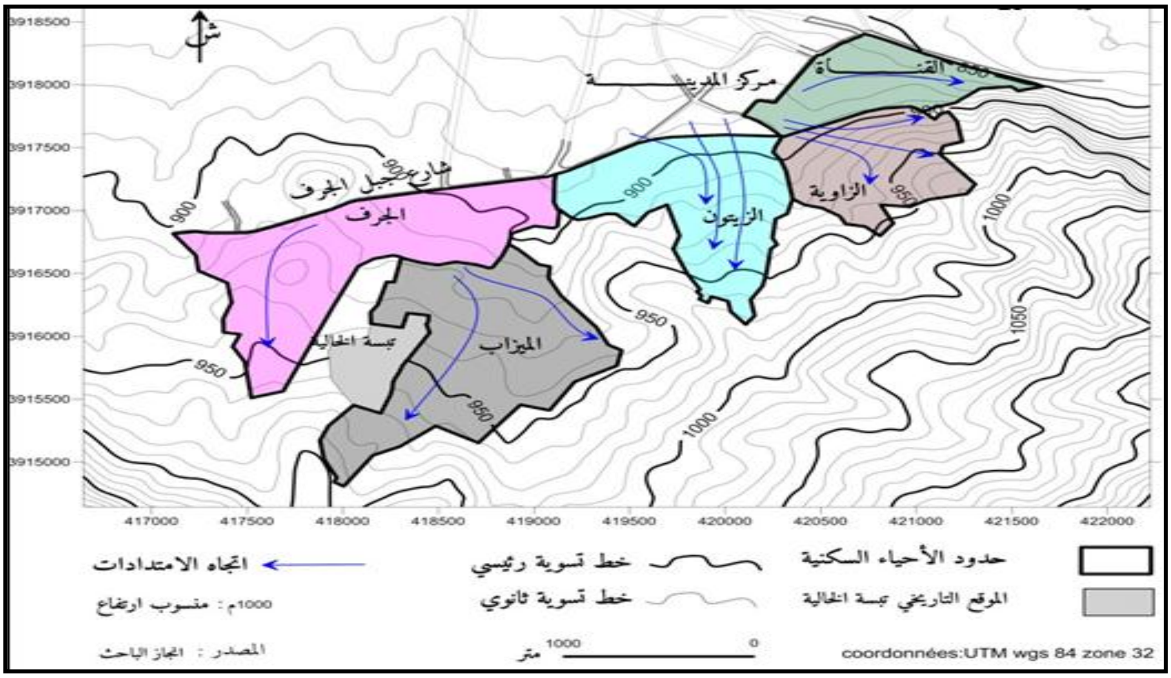

ويمتد خطرها لأجزاء عديدة من المدينة ومن المناطق أو الأجزاء الأكثر عرضة لهذه الفيضانات هي حي الجرف جنوب شرق المدينة نتيجة فيضانات وادي الناقص في منابعه ، حي المرجة – تاغدة شرق المدينة بتأثير فيضانات وادي زعرور و روافده عند المصب ، منطقة 100 مسكن والحماية المدنية وجزء من المنطقة الصناعية ، وحي فاطمة الزهراء بفعل فيضانات وادي رفانا ، حي الوئام الذي يعبره وادي السقي ، كما يتعرض حي علي مهني والجامعة للفيضانات على غرار المناطق المشار اليها سابقا وتعتبر هذه الأودية أودية مؤقتة تعبر المدينة جميعا لتصب في الوادي الكبير الذي يصب هو الأخر في وادي شابرو غرب المدينة، و سيتم التطرق بالتفصيل لهذه الجزئية في الفصل الثالث الخاص بالسكن العشوائي و علاقته بعناصر البيئة الحضرية.

2-1- مراحل التوسع العمراني لمدينة تبسة :

تعد دراسة التطور و التوسع العمراني للمدينة مدخلا مهما لقراءة تاريخ وسوسيولوجية مجتمعها مما يدلنا على اتجاهات نموها والمحاور التي اتخذها هذا النمو، وبالتالي ابراز محفزات و عوائق توسع المدينة و آفاق تطورها اعتمادا على المعطيات الطبيعية المرتبطة بموقعها وموضعها.

توضيحا لهذا نذكر مراحل التطور العمراني التي عرفتها مدينة تبسة كما توضحها الخريطة رقم (..) و الشكل رقم (..) و هي كالتالي :

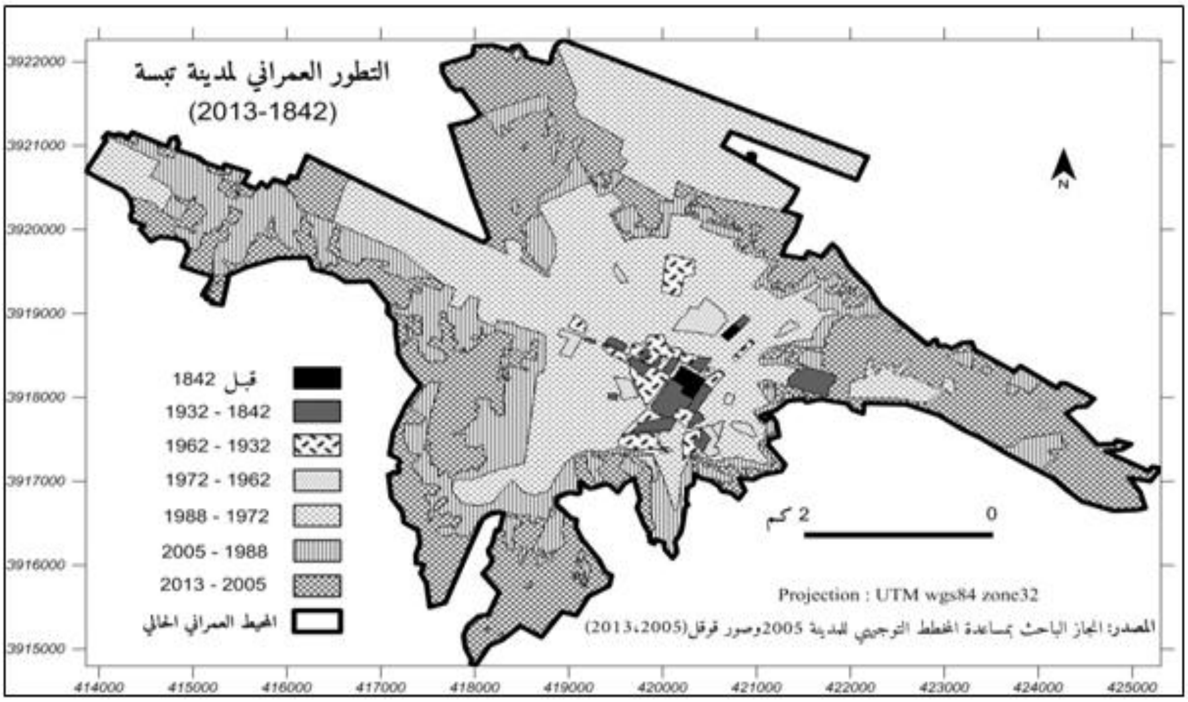

– المرحلة الاولى : (مرحلة ماقبل 1846) : كانت بداية حلقات التطور العمراني النواة الاستعمارية ممثلة في ثيفاست العهد الروماني محاطة بالسور البيزنطي ثم الأحياء العربية الاسلامية بدروب ضيقة (trame viaire) كما عرفت هذه المرحلة انشاء أولى المرافق اضافة الى المسجد التركي العتيق. فعمران المدينة المميز لهذه المرحلة يرجع الى الرومان والبيزنطيين ثم العرب المسلمين والأتراك بلغت مساحة المدينة أنداك 8,9 ه .

– المرحلة الثانية (1846 – 1932): و بسقوط المدينة تحت الاحتلال اتخذ النسيج الاستعماري الفرنسي هندسة شطرنجية مع انشاء الثكنة العسكرية داخل السور البيزنطي الى الناحية الجنوبية سنة 1852 ، الحي

العسكري و الكنيسة ، ، المستشفى ، خط السكة الحديدية ، الحدائق العمومية ، والبلدية واستبدل الفرنسيون بعض المباني العربية بأخرى استعمارية . بلغ المحيط العمراني 53,35 هـ وبهدف التحكم في توسع عمران المدينة وتنظيمه اصدرت سلطات المستعمر.

- **المرحلة الثالثة** : (**1932 – 1962**): اتجه العمران في هذه المرحلة على محورين شرق – غرب وشمال – جنوب وفق توجيهات مخطط التهيئة لسنة 1931م متخذا شكلا منظما و ذلك بتكثيف البناء ليشغل الفراغات المتواجدة ضمن فضاءات المرحلة السابقة الفارغة ،بلغت مساحة المحيط العمراني مع نهاية المرحلة حوالي 126,05 هكتار في ظرف 30 سنة .

- **المرحلة الرابعة** (**1962– 1988**): شهد النسيج العمراني تكثيف تدريجي مع تغير لنوع الوحدات السكنية و تركز نشاطات القطاع الثالث وتوسع المدينة نحو الشمال والشرق والغرب بمحاذاة الطرق الوطنية 10, 82 ,16, والولائي 08 ،أعقب ذلك توسع للمدينة نحو الجنوب والجنوب الشرقي من المدينة القديمة) أحياء عشوائية كما هو الحال في حي الجرف و حي الميزاب(في وضع متدهور عكس ذلك شمالا وغربا أحياء في اطار مخططات التهيئة PUD،PDAU والبناء الذاتي ، هذا النسيج الممتد حول النواة ترك مناطق شاغرة واستغلال متقطع للمجال الحضري .

- **المرحلة الخامسة** (**1988 – 2013**): في مراحل متقدمة شمل التوسع المجالات المحيطة بالطريق الوطني 10 بالمنطقة الصناعي، ZHUN3 ، وأحياء السكن الجماعي وحول الطريق الوطني 16(المطار و التجزئات السكنية). و أخيرا تفاقم التوسع العمراني نحو الشمال والغرب (أحياء فاطمة الزهراء ، 325 مسكن و 134 مسكن) وهذا تحت تأثير العوائق الطبوغرافية جنوبا ، وبالنظر إلى موضع المدينة يتجلى لنا أن هذا التوسع كان على حساب أراضي مستوية فلاحية وذات تركيب طيني – ماربي معرض للفيضانات و الإنزلاقات. فموضع المدينة امتد على حساب أراضي مستوية فلاحية إضافة إلى بعض سفوح الجبال التي تحدها جنوبا على حساب تكوينات جيولوجية حديثة تعود للزمنين الثالث والرابع ، ويلاحظ استهلاك مفرط للمجال وخاصة بعد سنة 2004 الذي امتد طوليا على محور الطريق الوطني10 المؤدي الى قسنطينة وكذا نحو الجنوب ، إذ بلغ المحيط العمراني سنة 2013 م مساحة 2998 هـ .

من خلال دراستنا للنمو و التوسع العمراني لمدينة تبسة نلاحظ ما يلي :

1- معظم مساحة النسيج العمراني القائم والمساحة المبرمجة لعمليات التعمير)المدى القريب والمتوسط او المدى البعيد ماهي إلا امتداد أفقي للنسيج العمراني القديم ، اتجاهات نموه فرضت بفعل الطبوغرافيا وطبيعة الملكية العقارية .

2- قرابة ثلثي مساحة المحيط العمراني تمتد على أراضي مستوية أو شبه مستوية مما يجعلها معرضة لخطر الفيضانات في ظل المعطيات المتعلقة بالمناخ وانتشار الأودية المؤقتة التي منابعها السفوح الشمالية لجبال تبسة، وكذلك الشأن

بالنسبة لمناطق التوسع العمراني على مستوى التجمعات العمرانية الاخرى كما في التجمع العمراني بلدية بولحاف الدير الذي سبقت الاشارة اليه من قبل و يمتد فيه جزء كبير من مساحات التوسع للمدى القريب والمتوسط) 437 هـ (أنظر "خريطة التوسع العمراني بولحاف الدير" .

الخريطة لرقم : (18) التوسع العمراني : المدين الجديدة بولحاف الدير

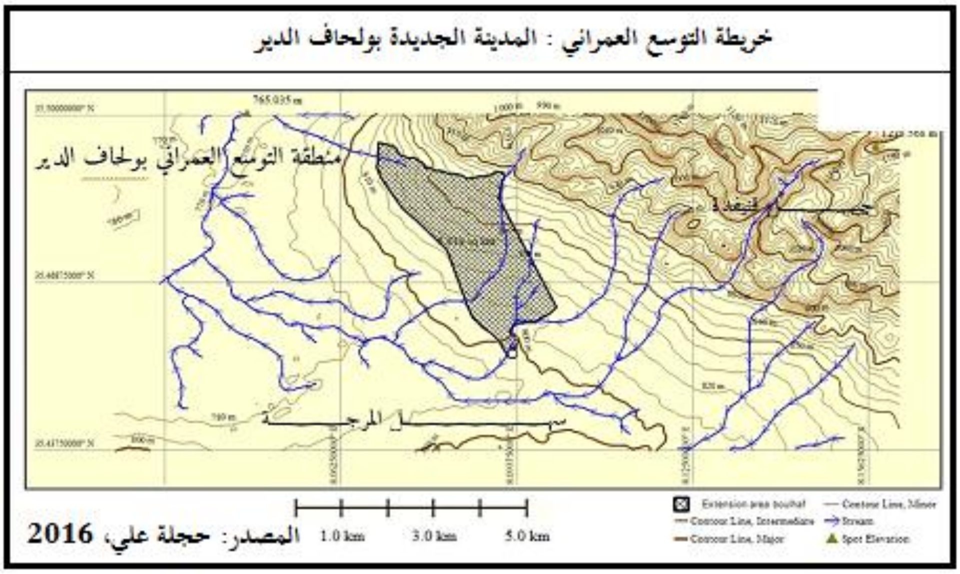

المصدر: حجلة علي، 2016

3- إن امتداد العمران في مدينة تبسة بشكل أفقي غير عقلاني من جهة يعني استهلاك عشوائي للمجال ، وعلى حساب أراضي حديثة جيولجيا وقليلة الصلاحية جيوتقنيا ، في معظمه اراضي فلاحية ، ومعرضة لخطر الفيضانات ، يؤدي بنا للقول ان التهيئة الحضرية من خلال آلياتها POS et PDAU لم تحقق نموا حضريا مستديما.

3- أدوات التهيئة و التعمير ودورها في النمو الحضري لمدينة تبسة :

كانت سياسة التهيئة العمرانية في بداية الثمانينات مجرد تصورات محددة في المخططات الوطنية، و لم يكن في الحسبان أ نها ستدخل حيِّز التطبيق إلا بعد صدور نصوص قانونية تضفي عليها الطابع التنظيمي، و بالفعل فقد عرف شغل المجال صدور أهم قانونين يحدِّدّان أدوات التهيئة العمرانية وهما:

3-1- القانون87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية : يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي ،و الموازنة بين وظائف السكن و الفلاحة و الصناعة و وقاية المحيط و الأوساط الطبيعية و مجالات أخرى أدرجها القانون، و ذلك على أساس إحترام مبادئ و أهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية؛ وهو من خلال تضمنه التحكم في المجالات الحضرية والاستغلال العقلاني للمجال ونشر التنمية نحو المناطق الداخلية والجنوبية والمناطق الحدودية والجبلية وسياسة المدن الجديدة لتحقيق التوازن في الشبكة الحضرية كان يتماشى وأهداف التنمية المستدامة الحالي و حسب ما جاء فيه فهناك العديد من أنواع المخططات الخاصة بالتهيئة و التعمير و المتمثلة في كل من:

– **الرسيمة الوطنية للتهيئة الاقليمية (SNAT)**: هو مخطط يرسم الخطوط العريضة للسياسة الوطنية للتهيئة، و ذلك من أجل إنجاز المشاريع الكبرى ذات البعد الوطني، و يحدد التوجيهات الأساسية في مجال تنظيم التراب الوطني، و تنمية و تحديد إستراتيجية عامة لشغل التراب الوطني، كتحديد أماكن المناجم ، حقول البترول، و غيرها. يشكل هذا المخطط الإطار العام لباقي المخططات الأخرى الجهوية و الولائية.

– **الرسيمة الجهوية للتهيئة الإقليمية (SRAT)** : يعتبر أداة إستراتيجية لتنفيذ الرسيمة الوطنية للتهيئة اللإقليمية، حيث يتولى في حدود مجاله ، شرح و توضيح توجيهاتها و مبادئها، و يبين كل مخطط جهوي تفاصيل الصور المستقبلية للإقليم تبعا لخصوصياته الجهوية. يضم الولايات ذات الخصائص الطبيعية ، الاقتصادية و الاجتماعية المتشابهة. يهدف إلى تثمين الإقليم الجهوي ، و يحدد التوجهات الخاصة بالمخططات الولائية و المحلية.

– **المخطط الولائي للتهيئة (PAW)**: يعتبر الإطار المرجعي للتنمية المحلية، حيث يحدد التوجيهات العامة لتنمية الولاية حسب خصائصها الطبيعية و الاقتصادية، و ذلك في إطار توجيهات كل من الرسيمة الوطنية و الجهوية. كما يحدد مجال و طريقة التدخل محليا في كل من المجالين، الحضري و الريفي.

– **المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU)** : المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ، وسيلة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية لبلدية واحدة أو عدة بلديات متجاورة تجمعها عوامل مشتركة، كانتشار النسيج العمراني كمستوطنة عمرانية عبر عدة بلديات،واشتراك عدة بلديات في شبكة أنابيب الماء الشروب و وسائل النقل الحضري العمومية و غيرها من الهياكل والتجهيزات الأساسية،كما يأخذ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بعين الاعتبار جميع تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، و يحافظ على توجيهات مخطط شغل الأراضي ويحترمها و يضبط الصيغة المرجعية للتهيئة والتعمير من تقرير تقني و خرائط و رسوم بيانية و إحصائيات.

– **مخطط شغل الأراضي (POS)**: هو عبارة عن وثيقة عمرانية قانونية، ويعد وسيلة لتخطيط و استغلال المجال الحضري، إذ يهدف إلى تحديد القواعد العامة للتعمير و بالتفصيل، و كذا حقوق استخدام الأرض و البناء، و ذلك بمراعاة توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

"غير أن الأزمة الأمنية الحادة و الأوضاع التي عاشتها البلاد، أفرزت تعقيدات كبيرة حالت دون الاستمرار في تطبيق السياسة العمرانية الجديدة ، مما جعل بعض القوانين الهامة لاسيما المتعلقة بالمدينة و بالرقابة البعدية تتأخر"[(1)]. "كما أن صدور قوانين جديدة نظمت بصورة مختلفة بعض المجالات في ميدان التعمير، مثل السياحة و

1: يحي مدور، التعمير وآليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية – حالة مدينة ورقلة ،مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011. ص 20.

البيئة و الفلاحة، جعل من عملية مراجعة المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير أكثر من ضرورة، و يتعلق الأمر بالقوانين التالية" [1]:

- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الاقليم و تنميته المستدامة.
- القانون رقم 02-08 المؤرخ في 2002/05/08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها.
- القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية.
- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون 04-05 المؤرخ في 2004/08/14 المعدل و المتمم للقانون 29/90 و المتعلق بالتهيئة و التعمير.
- القانون رقم 06-06 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.
- القانون رقم 08-15 المؤرخ في 2008/07/20 الذي يحدد قواعد البنايات و إتمام إنجازها.

كل هذه القوانين، و غيرها من المراسيم التنفيذية، دفعت بالسلطات المحلية لإعادة مراجعة مختلف المخططات المتعلقة بتنظيم المجال و تسييره.

4- واقع الحضيرة السكنية بمدينة تبسة :

4-1- الكثافات السكنية عبر القطاعات :

هي العلاقة التي تربط بين عدد المساكن والمساحة , ودراستها تعطي فائدة في فهم مدى تنظيم مجال المدينة من خلال توزيع المساكن على كامل المساحة، والممثلة بالقطاعات العمرانية.

تقسيم الكثافات السكنية بمدينة تبسة إلى أربعة فئات هي :

- **الفئة الأولى (20 – 30 مسكن /هكتار)** : هذه الفئة تضم القطاعات 1, 2, 3, بكثافة 28.83 , 26.56 , 26.80 مسكن /هكتار على التوالي باعتبار القطاعين 2, 3, تطغى عليهم الوظيفة السكنية .
- **الفئة الثانية (11.6 مسكن /هكتار)** : تضم هذه الفئة قطاع رقم 4 حيث تقدر الكثافة فيه 11.6 مسكن /هكتار ويفسر انخفاض النسبة بطغيان الاستعمال الإداري والصحي.
- **الفئة الثالثة (3 – 7 مسكن /هكتار)** : تضم كل من القطاعات 5, 8, 9 حيث أ ن أخفض كثافة نجدها في القطاع الخامس كونه يحوي المطار الذي يستحوذ على 320 هكتار أما القطاعين 8, 9 فيرجع انخفاض النسبة إلى أنها منطقة توسع لم تشيد بعد.
- **الفئة الرابعة (0.33 مسكن / هكتار)** : تضم القطاع 7 الواقع بالجهة الشمالية للمدينة أين نجد منطقة النشاطات والتخزين على مساحة كبيرة 30هكتار, كما توجد مساحات لم تبنى بعد . أما القطاع السادس هو عبارة عن المنطقة الصناعية تكاد تنعدم فيه الكثافة السكنية.

2: محمد الأمين حركات، التخطيط الحضري في الجزائر، أدوات التهيئة و التعمير: عشريتين من التطبيق، محاولة للتقييم، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة قسنطينة 1، 2018/2017.، ص 56.

4-2- توزيع السكن بمدينة تبسة حسب النوع :

من خلال الجدول رقم (..)، و الشكلين رقم (..) و رقم (..) نلاحظ أن السكن الفردي يسيطر بشكل كبير على الحظيرة السكنية للمدينة إذ يستحوذ على نسبة 66.32 % لتشهد القطاعات 7, 3, 2, 5, 1, أكبر تركز للسكن الفردي , 100 % , 95% , 78.10% , 65.45% , 60.45% , على التوالي . أما السكن الجماعي فهو يشكل نسبة 33.68 % من إجمالي المساكن ،ويغطي القطاعات المعمرة حديثا.

الجدول رقم 13:توزيع السكن حسب النوع عبر القطاعات العمرانية

القطاعات	نوعية السكن				عدد المساكن الإجمالية
	السكن الفردي		السكن الجماعي		
	العدد (مسكن)	النسبة ٪	العدد (مسكن)	النسبة ٪	
01	1082	60.45	708	39.55	1790
02	8391	78.31	2324	21.69	10715
03	9812	95.10	506	04.90	10318
04	2285	39.01	3572	60.99	5857
05	1686	65.25	898	34.75	2584
06	13	39.39	20	60.60	33
07	104	100.00	00.00	00.00	104
08	724	19.88	2918	80.12	3642
09	280	16.34	1434	83.66	1717
المجموع	24377	66.32	12380	33.68	36757

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية تبسة

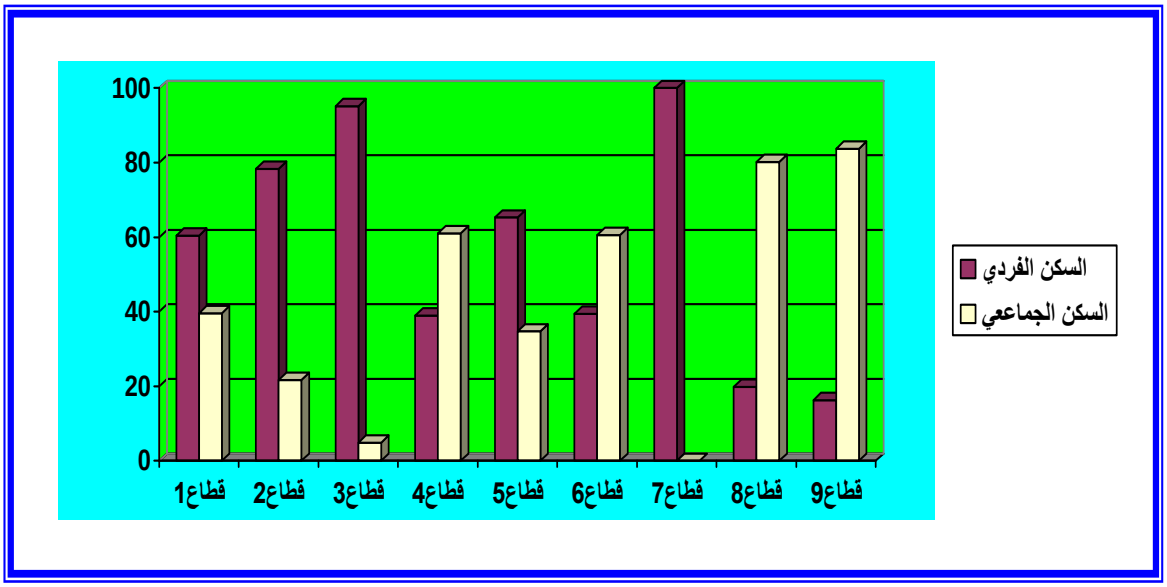

4-3- معدل إشغال المسكن :

هو مؤشر يعبر عن درجة التزاحم داخل المسكن أي معرفة بالتحديد عدد الأفراد بالمسكن الواحد. لقد قدر معدل إشغال المسكن بمدينة تبسة 7.4 شخص في المسكن سنة 2000 لكنه انخفض بصورة واضحة سنة 2008 حيث وصل إلى 5.54 شخص في المسكن (5.59 فرد في المسكن بالوسط الحضري ،و 5.40 فرد للسكن بالوسط الريفي)، وهي معدلات مقبولة إذا ما قورنت بالمعدل الوطني الذي قدر ب 7 فرد/المسكن.

4-4- معدل أشغال المسكن و الغرفة:

حسب إحصائيات 2008 فقد بلغ 2 فرد / الغرفة. إذ من خلال الجدول (..) يتبين لنا ما يلي :

الجدول رقم : (14) اتوزيع معدلات اشغال المسكن والغرفة عبر القطاعات العمرانية بمدينة تبسة

القطاع العمراني	1	2	3	4	5	6	7	8	9	المتوسط
معدل اشغال المسكن TOL	6,27	7,68	8,04	7,16	6,6	-	7,5	7,06	6,48	7,10
معدل اشغال الغرفة TOP	1,45	2,56	1,52	2,08	1,11	-	2,34	2,05	2,04	1,89

- ارتفاع معدلات اشغال المسكن بالقطاعات العمرانية 8 ، 3 ،5 نظرا لسيطرة السكن الفردي بهذه القطاعات وخاصة بالقطاعين 3 ، 5 أين يشكل هذا النمط ما نسبته 56 % ، 50 % على الترتيب و إن كان التفسير نسبيا ، أما المعدلات الأقل فنجدها المسكن بهما بين 6,61 و 7,16 فرد/مسكن أي أنها فئة متوسطة، والحقيقة أن المؤشر الأكثر دلالة على سعة المساكن ورحابتها والوضع الاجتماعي الأحسن فهو معدل اشغال الغرفة TOP

- بخصوص هذا الأخير ومن ذات الجدول يتضح لنا ارتفاع المعدل بالقطاعين 8،5 حيث يتراوح بين 2,09 و 2,56 فرد/غرفة وهي أكبر من المتوسط 1,89 فرد/غرفة ، تماشيا مع معدل اشغال المسكن وهو ما يعني أن القطاع 58 الذي يحتضن عددا سكانيا وكثافة سكانية كبيرين ونسيجا عمرانيا متراصا مثله مثل القطاع 55 المنخفض من حيث الكثافة السكانية يعاني من الاكتظاظ ، وعلى العكس من القطاعين السابقين نجد القطاع العمراني 53 وعلى الرغم من ارتفاع معدل اشغال المسكن بها إلا أن معدل اشغال الغرفة يعد أفضل وهذا يدل على كثرة المساكن متعددة الغرف وهي المساكن الفردية ويجعل من هذا القطاع اضافة الى القطاعين 0 ،5 ينتميان إلى الفئة الأولى بمعدل يتراوح بين 1,11 و 1,25 فرد/غرفة .

الخلاصة

من خلال الدراسة السكانية لمختلف العناصر المكونة للنسيج الاجتماعي و الاقتصادي و كذلك العمراني لمدينة تبسة و سكانها، و مقارنته بمناطق انتشار السكن العشوائي، يتضح لنا جليا أن النمو السكاني الكبير الذي عرفته المدينة و الذي كان نتاجا لمختلف عوامل الجذب التي تتميز بها المدينة مما جعلها عرضة للهجرة و النزوح الريفي و استقرار الوافدين ضمن مناطق السكن العشوائي، داخل المدينة و على اطرافهان هذا ما جعل الكثافة السكانية مرتفعة بالمدينة و اثر سلبا على مختلف الهياكل القاعدية المتوفرة بالمدينة و مختلف المرافق الاجتماعية و الاقتصادية. كل ذلك ادى إلى استهلاك المجال الحضري بالمدينة و حتمية توسعها نحو الاطراف نحو مناطق ذات تضاريس وعرة و معرضة لمختلف المخاطر الطبيعية و الصناعية و مهددة كذلك مناطق سياحية و معتدية على المساحات الخضراء.

الفصل الثالث

السكن العشوائي و أثره على البيئة الحضرية بمدينة تبسة

مقدمة الفصل :

نهدف في هذا الفصل إلى دراسة ظاهرة السكن العشوائي في مدينة تبسة، دراسة وصفية تحليلية، مع إبراز مختلف الخصائص العمرانية لمناطق انتشار السكن العشوائي، من خلال تحليل المعطيات المتحصل عليها عن طريق مختلف المصادر.

بناءا عليه سيتم التطرق في المبحث الأول إلى نشأة الظاهرة في مدينة تبسة باعتبارها مدينة ذات وظيفة تجارية ونشاط اقتصادي، وذات توجهات سياحية مهمة، حيث سيتم دراسة الظاهرة والأسباب والعوامل التي ساهمت في انتشارها وتطورها عبر مختلف مراحل نمو المدينة.

أما في المبحث الثاني فسيتم التطرق للانتشار المكاني للسكن العشوائي بأنواعه داخل المدينة وخارجها، مع دراسة تأثير السكن العشوائي على النمو والتوسع الحضري، مع إبراز الخصائص العمرانية للسكن العشوائي.

أما في المبحث الثالث، فسيتم التطرق إلى واقع البيئة الحضرية بمناطق السكن العشوائي و ارتباطها بمختلف العناصر و مكونات المدينة سواء الطبيعية منها أو البشرية، حيث سيتم التركيز على أهمها كالمناطق المعرضة للفيضانات، و مخطط النقل و المناطق السياحية و المساحات الخضراء و غيرها.

على أن يتم في المبحث الرابع تقديم الحلول والاقتراحات الممكنة لمعالجة واقع البيئة الحضرية و الارتقاء به ضمن المناطق التي تنتشر بها ظاهرة السكن العشوائي و ذلك تبعا لخصوصية مدينة تبسة كونها مدينة داخلية كبرى.

المبحث الأول: واقع السكن العشوائي بمدينة تبسة

تمهيد:

سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على ظاهرة السكن العشوائي في مدينة تبسة بشكل عام ، من خلال دراسة نشأتها و أماكن انتشارها خصوصا بالنسبة لمركز المدينة. كما سيتم التطرق لمدى تطور و نمو هذه الظاهرة عبر مختلف مراحل نمو المدينة، و العوامل التي ساهمت في ذلك ، حيث سنحاول ربط ذلك بنمو و توسع المجال الحضري للمدينة و كذلك تطور و تغير وظيفتها عبر مختلف المراحل الزمنية. كما سنتطرق بشكل عام لمختلف خصائص السكن العشوائي خصوصا الاجتماعية و العمرانية.

1- أسباب وعوامل نشأة السكن العشوائي بمدينة تبسة

من خلال البحث الميداني و المعطيات التي تحصلنا عليها ، تمكنا من استخراج العديد من المعطيات الإحصائية التي تمنحنا نظرة مفصلة حول أسباب وعوامل نشأة السكن العشوائي بمدينة تبسة ، حيث من خلال تحليلنا لها يمكننا إبرازها في ما يلي:

1-1-ازدياد عدد السكان وقلة السكن:

جدول رقم (15): مراحل تطور السكان ومعدلات النمو بين (1870 – 2016)

السنوات	سكان المدينة	معدل النمو %
1870	2370	/
1954	21482	0.66
1966	42642	05.88
1977	62639	03.56
1987	107559	05.55
1998	154335	03.34
2016	200156	03.42

المصدر: الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء .ONS

نلاحظ من خلال الجدول أنه بعد الاستقلال شهدت مدينة تبسة نموا سكانيا و حضريا كبيرا تبعا لمختلف العوامل السياسية و الاقتصادية التي لعبت دورا مهما في ذلك. و لقد شهدت مناطق انتشار السكن العشوائي هي الأخرى توسعا ، مع ظهور بؤر جديدة، خصوصا في محيط المدينة و عبر مختلف التجمعات الثانوية.

الشكل رقم (10): تعداد السكان من سنة 1870 إلى غاية 2008

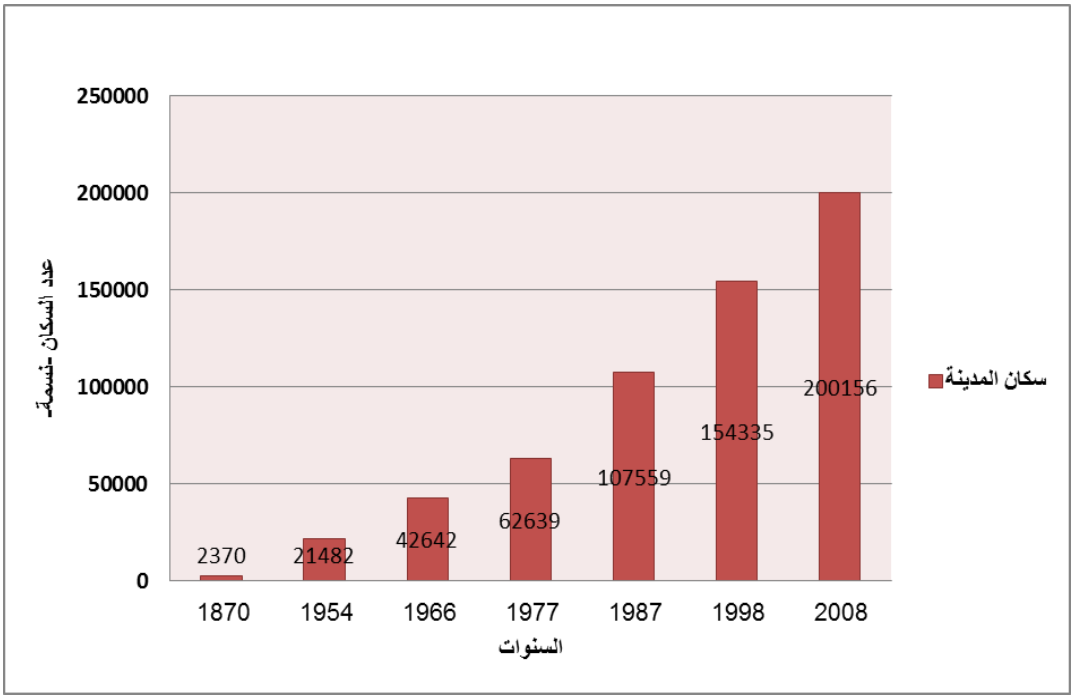

الخريطة رقم (19): التطور العمراني لمدينة تبسة (1842-2013)

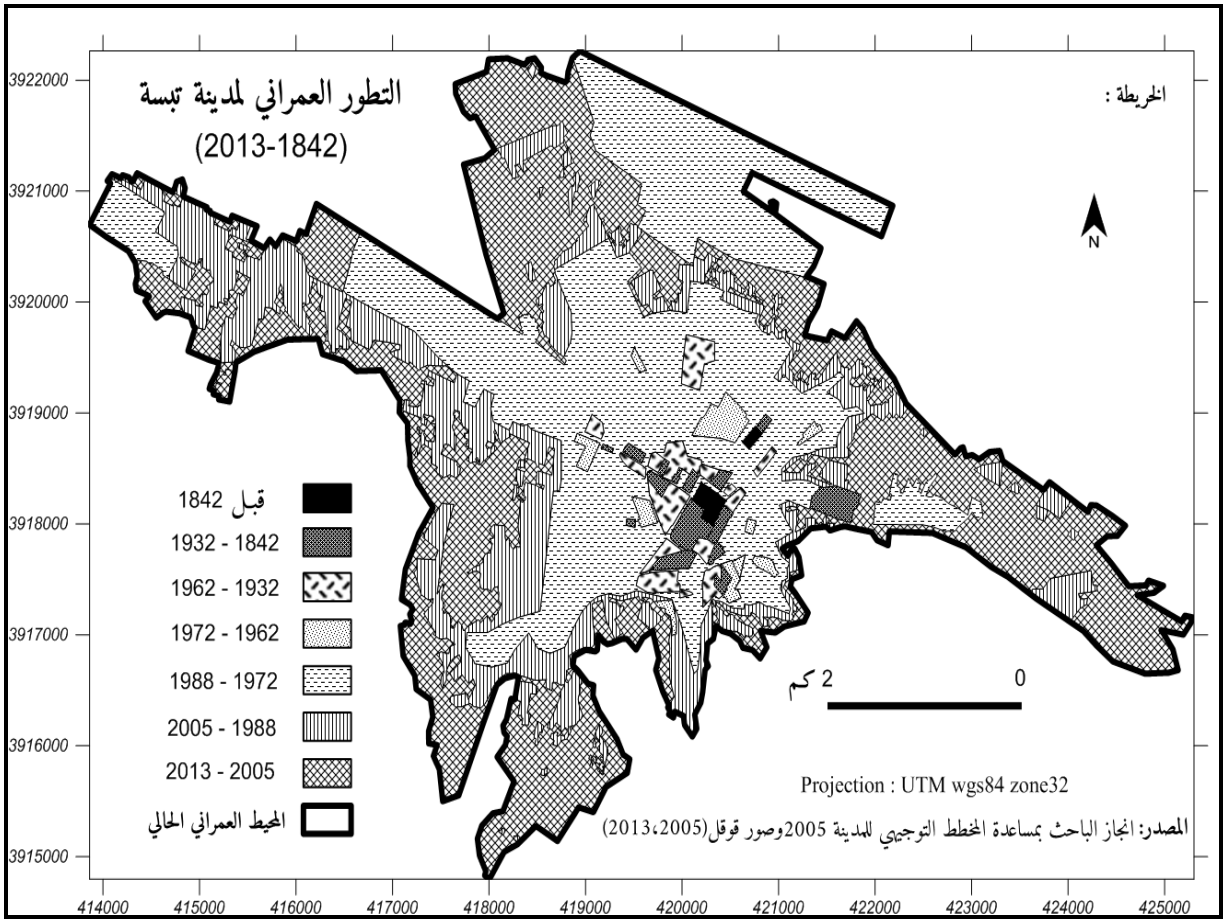

1-2- الهجرة و النزوح الريفي نحو المدينة:

"تعرف الهجرة بأنها الانتقال من مكان إى آخر في سبيل الحصول على حياة أفضل ولهذا كانت عنصرا من العناصر الرئيسية للدراسة الديمغرافية المرتبطة بتغير حجم السكان وتغير خصائصهم الديمغرافية المرتبطة بتغير حجم السكان والتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية"[1].

لقد كان لتركيز الصناعة بعد سنة 1966م في المدن الكبرى، تأثير كبير في جذب اليد العاملة الريفية نحو المدن، و التي كانت على حساب الأراضي الزراعية في السهول الخصبة، خصوصا تلك الأراضي التي خضعت لنظام التسيير الذاتي مباشرة بعد الاستقلال. كما أن تركيز الدولة لمختلف الخدمات من تعليم و صحة و إدارة و غيرها في المدن الكبرى و المتوسطة، و بقاء الريف يعاني من التخلف و الحرمان، أدى إلى تعميق الهوة بين المدينة و الريف، و ساهم في تفاقم ظاهرة الهجرة الداخلية. يمكن تفسير هذه الظاهرة من خلال كون مدينة تبسة تشكل منطقة جالبة للسكان نظرا لتوفرها على جميع المرافق و التجهيزات، ناهيك على توفر فرص العمل بها. كما ان مناطق المهاجرين الوافدين، فأغلبها بلديات فقيرة (الكويف، بئر مقدم ...) و بالتالي فهي مناطق طاردة للسكان.هؤلاء المهاجرون و الوافدون نحو المدينة غالبا ما يتم استقرارهم ضمن أحياء عشوائية على أطراف المدينة، من خلال بناء سكنات فوضوية بمواد بناء هشة. كما تبين ذلك الخريطة التالية:

1: محمد الهادي لعروق : مدينة قسنطينة: دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984 ،ص 162

الخريطة رقم : (20) مناطق انتشار السكن العشوائي على اطراف مدينة تبسة

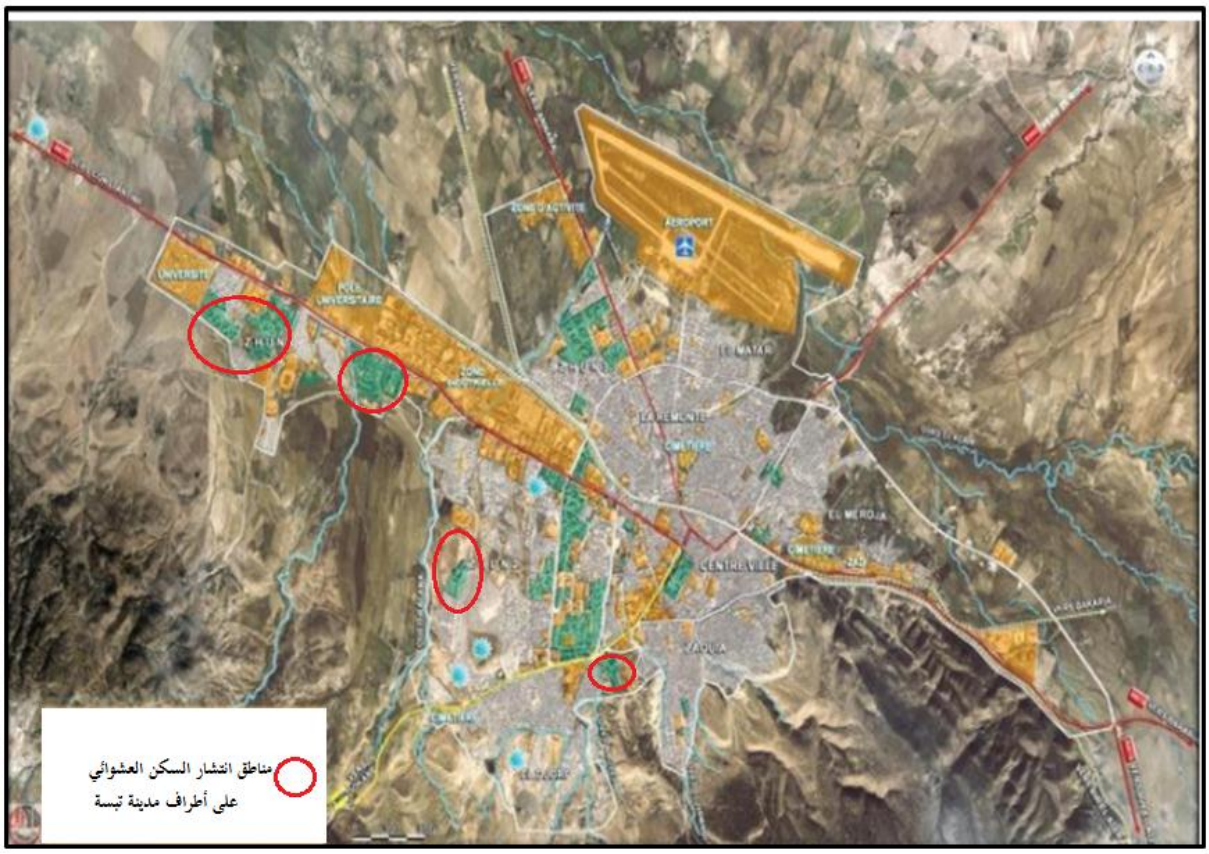

2- الخصائص العمرانية للسكن العشوائي بمدينة تبسة

تتميز الأحياء العشوائية لمدينة تبسة بالعديد من الخصائص العمرانية التي ما هي إلا نتيجة حتمية لمختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يقطنونها. تبعا لذلك يمكن أن نلخص هذه الخصائص العمرانية للسكنات العشوائية على النحو التالي:

2-1- الطبيعة القانونية لعقار المسكن العشوائي:

تكمن أهمية دراسة هذا العنصر في الإطلاع على مدى معرفة السكان بالطبيعة القانونية للعقار الذي قاموا ببناء السكن العشوائي عليه. إذ غالبا ما يلجأ السكان إلى بناء سكنات عشوائية صلبة بالاعتداء على الأراضي التابعة للبلدية، أو على المساحات المهملة والهامشية غير المعروفة. بينما يتحاشون ذلك في حالة وجود مساحات تعود ملكيتها للدولة (قطاع الفلاحة والغابات)، أو ضمن الأراضي الملك.

لاحظنا أن المساحات العقارية المبني عليها السكن العشوائي بمدينة تبسة، تصنف تبعا لملكيتها إلى ما يلي:

- بالنسبة لعشوائيات مدينة تبسة، فإن ما نسبته 76، 04% من الأراضي التي تقع عليها السكنات العشوائية هي أملاك تابعة للبلدية، بينما شكلت الأراضي التابعة لأملاك الدولة (قطاع الفلاحة أو الأملاك الغابية) ما نسبته 13، 54%.

الملاحظ أن غالبية سكان العشوائيات يعتقدون أن المساحات العقارية التابعة لأملاك البلدية، هي عبارة عن أراضي قابلة للتنازل أو التقادم أو الحجز، وعليه يتم الاعتداء عليها والبناء فوقها دون خوف أو حذر، خصوصا إذا غابت رقابة الدولة (السلطات المحلية) اتجاههم في أول ما يسكنون ويبنون مساكنهم.

أما بخصوص الأراضي التابعة لأملاك الدولة، وبالخصوص تلك التابعة للقطاع الفلاحي (المستثمرات الجماعية EAC)، فغالبا ما تكون هي الأخرى محل اعتداء إذا كانت مهملة وهامشية، حيث يتحاشى أعضاء المستثمرة متابعة المعتدين عليها أمام القضاء، ويكتفون فقط بتبليغ إدارة المصالح الفلاحية (DSA). بل على العكس فقد وجد منهم من قام بأخذ أموال مقابل السماح للسكان بالبناء عشوائيا أثناء فترة العشرية السوداء.

2-2- الحالة الإنشائية للمسكن العشوائي:

نقصد بها حالة المسكن ومواد البناء التي تم إنجازه بها، والتي تشمل الأساسات والجدران، بالإضافة السقف. كما سنتطرق لهيكل المسكن هل هو مكتمل البناء أم لا، وهل يحوز صاحب المسكن على مخطط معماري للسكن المبني بشكل صلب، إلى غيرها من النقاط.

2-2-1- مواد بناء الأساسات والجدران:

النسبة للسكنات العشوائية بمدينة تبسة، يلاحظ أن نسبة مواد البناء الصلبة (الإسمنت المسلح) المشكلة للأساسات والجدران بلغت 70، 25%، بينما المواد نصف الصلبة (الحجر) فقد شكلت ما نسبته 12، 25 %. في حين بلغت نسبة المواد الهشة (الطوب، الخشب، الزنك والصفيح) ما نسبته 17، 5 %. المتمعن في هذه النسب يلاحظ أن السكنات العشوائية يغلب على جدرانها وأساساتها طابع مواد البناء الصلبة، وعليه يمكن اعتبار أن أكثر السكنات العشوائية بمدينة تبسة هي عبارة عن سكنات عشوائية صلبة.

2-2-2- مواد بناء السقف:

بالنسبة للسكنات العشوائية لمدينة تبسة، فإن 60، 24% من البنايات تتشكل أسقفها من مواد بناء صلبة (إسمنت مسلح)، في حين تشكل مواد البناء نصف الصلبة (القرميد و الاميونت) ما نسبته 18، 07%. أما

بخصوص الأسقف المبنية من مواد هشة (الزنك والخشب) فقد شكلت نسبتها 21، 69%. بمعنى أن السكان يلجؤون إلى بناء سكنات عشوائية ذات سقف يتكون غالبا من مواد هشة، في انتظار الفرصة السامحة بغية استكمال البناء، أو بعد تسويته.

2-2-3- توزيع السكنات العشوائية حسب نسبة ربطها بشبكة المرافق:

بالنسبة للسكنات العشوائية لمدينة تبسة، فقد تميزت بكون 85، 71% منها مربوطة بشبكة الكهرباء باشتراك نظامي مع مؤسسة سونلغاز (يملكون عدادات) غير أنه ربط عشوائي تشوبه العديد من المخاطر، كأسلاك الكهرباء غير المؤمنة، أو تلك المارة فوق أسقف المنازل مما تسبب في العديد من الحوادث والحرائق حسب تصريحات السكان. كما أن ما نسبته 87، 91% من السكنات العشوائية مرتبطة بشبكة الماء الشروب، منها ما هو بشكل قانوني (بها عداد للماء) ومنها ماهو بشكل فوضوي من خلال التوصيل من الشبكة الرئيسية. أما بخصوص شبكة الصرف الصحي، فقد شكلت النسبة 70، 62% من السكنات.

2-2-4- توزيع السكنات العشوائية حسب مكان رمي النفايات المنزلية:

يعبر هذا المؤشر على مستوى جودة الحياة بالحي ويمنحنا صورة حول إطار العيش، كما أنه يعبر على مدى درجة استفادة السكان من مختلف الخدمات التي توفرها السلطات المحلية (البلدية).

لاحظنا أن 87% من سكان عشوائيات مدينة تبسة يرمون نفاياتهم المنزلية بمزبلة الحي، والتي تقع في الغالب عند مخرج الحي، على الطريق الرئيسي، لتقوم مصالح البلدية بجمعها بشكل غير منتظم. إذ غالبا ما يلجأ السكان لحرقها مما يتسبب في تلوث الهواء بالدخان الكريه. بينما 10% منهم يرمونها في أماكن مختلفة، و3% فقط يرمونها في حاويات القمامة كما تبين ذلك الصورة التالية.

المبحث الثاني: تأثير السكن العشوائي على النمو الحضري لمدينة تبسة

1-الانتشار المكاني للسكن العشوائي بمدينة تبسة:

تكمن أهمية دراسة هذا العنصر في معرفة أماكن تواجد وتوضع السكنات العشوائية أو ما اصطلح عليه "بموضع التموقع"[1]، مما يمنحنا فكرة مسبقة على أهمية موقع تواجدها، وبالتالي أهمية القطع الأرضية المسترجعة في حالة معالجتها بالتهديم أو بالتسوية. كما يعطينا صورة واضحة حول تأثير هذه الأحياء ودورها في عرقلة نمو وتوسع المدينة، والخطط المستقبلية الممكن اتباعها وأساليب التدخل بغية معالجة مثل هذه الأحياء السكنية.

من خلال الشكل رقم ()، يمكن تصنيف السكنات العشوائية بالبلدية حسب الانتشار المكاني إلى ثلاثة أصناف رئيسية، وذلك تبعا لموقعها من مركز المدينة. تبعا لذلك يمكن استخراج الأصناف السكنية التالية:

[1]: شوقي قاسمي، إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتيجيات التصدي برنامج RHP للبنك الدولي نموذجا، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 01 مارس 2012، ص 231.

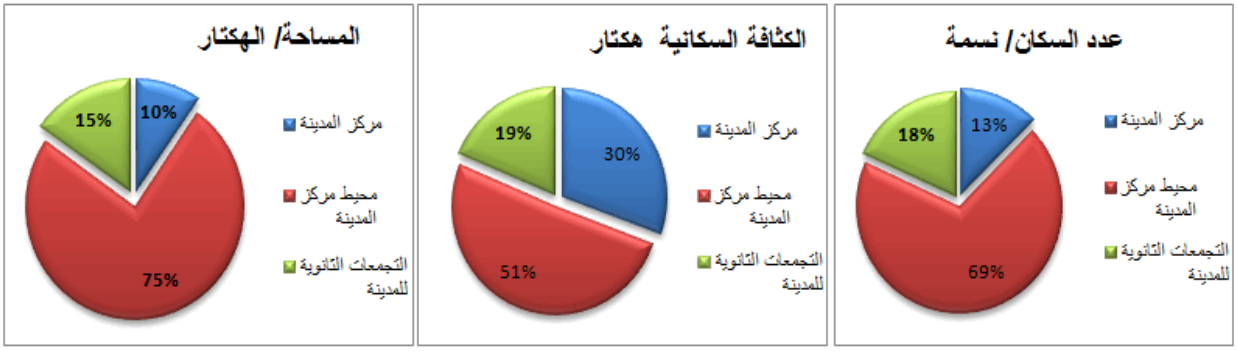

1-1- سكنات عشوائية داخل المدينة و في محيطها:

غالبية هذه السكنات تقع في محيط مركز المدينة، ونخص بالذكر حي باب الزياتين وحي الأقواس، كما تضم منطقة الزاوية ولارموط، إضافة لبعض السكنات العشوائية المنتشرة وسط المدينة، على غرار حمام وسط المدينة.....، وبعض الفراغات العقارية لبعض المؤسسات التي تم حلها سنوات التسعينات، مثل ..... غالبا ما تكون عبارة عن مناطق مكونة من مباني قديمة هشة غير ملائمة للسكن، إذ في الغالب لا يمكن إدخال إصلاحات عليها، مثل هذه المناطق تكون موضوع إزالة وإعادة الإحياء من خلال تدخل الدولة عن طريق مشاريع التحسين والتجديد الحضري.

جانب من الآثار الرومانية بموقع تبسة النخالية وامتداد العمران حوله شرقا

1-2- سكنات عشوائية خارج المدينة: تضم السكنات العشوائية الواقعة في التجمعات العمرانية الثانوية والمناطق المبعثرة، تنتشر السكنات العشوائية بحدة أكبر ضمن التجمعات العمرانية الثانوية لكل من ديار الشهداء، وحي الزيتون.عادة ما تكون خليط ما بين السكنات العشوائية الصلبة والهشة. ويتحدد نمط معالجتها وفقا لكثافتها ونمط انتشارها، حيث عادة ما تشكل عائقا أمام التمدد الحضري للمدينة. تتوزع على 08 أحياء سكنية بتعداد سكاني بلغ 26555 ساكن اجمالا، يصطلح عليها عادة بالسكنات العشوائية خارج المدن. تنقسم عادة إلى قسمين رئيسيين:

مناطق مؤقتة: غالبا ما تكون ذات بنايات هشة ومتدهورة، يتم هدمها وإزالتها لتحل محلها مناطق جديدة مخططة تستفيد من مزايا الموقع.

مناطق دائمة: تكون ذات بنايات صلبة ولائقة للسكن، مما يجعلها قابلة للنمو والتطوير لتتكامل مع أجزاء المدينة. تتوزع أساسا على أهم التجمعات العمرانية الثانوية والمتمثلة في كل من حي الشهداء طريق قسنطينة، تراب الزهواني، الزاوية البراج...

2- الخصائص العمرانية للسكن العشوائي وتأثيرها على التوسع الحضري لمدينة تبسة:

المدينة كظاهرة حضرية تتطلب دراسة مميزاتها العمرانية وذلك من خلال تتبع مراحل تطورها العمراني، وأبرز الاتجاهات التي سلكتها في توسعها وقد تطور عمران مدينة تبسة على عدة مراحل من أبرزها:

- المرحلة الأولى قبل سنة 1846 :

و هي سنة دخول الفرنسيين كانت المدينة عبارة عن النواة الأولى المحاطة بالسور البيزنطي وتبلغ مساحتها حوالي 0.6 هكتار، حيث كانت مربوطة بعدة طرق التي تعتبر حاليا طرق وطنية:

- طريق يربط مدينة تبسة (تيفاست) بقرطاج (تونس)
- طريق يربط مدينة تبسة (تيفاست) بقسنطينة (سيرتا)
- طريق يربط مدينة تبسة (تيفاست) بتيمقاد (باتنة).

-المرحلة الثانية (1846م-1932):

بعد تهديم جزء من السور قاموا ببناء ثكنة داخل السور البيزنطي في الجهة الجنوبية سنة1852 وعملوا على بناء عدة مباني سنة 1872 استبدلوا بعض السكنات العربية التقليدية إلى استعمارية، ثم أخذ العمران يتوسع

خارج السور بشكل فوضوي يفتقر إلى التخطيط وهو ما دفع الفرنسيين إلى إصدار مخطط التهيئة 1641 وبلغت مساحة ما شيده الفرنسيين 33.3 . هكتار.

-المرحلة الثالثة (1932-1962):

بلغت مساحة المدينة126.05 هكتار سنة 1962 بزيادة مقدارها 72.7 هكتار، أما العمران في هذه الفترة فقد أخذ شكلا منظما لأنه كان ثمرة مخطط التهيئة1931 ، حيث عمل الفرنسيون على إشغال الجيوب الفارغة، كمل توسع العمران باتجاه محوري الطريقين الرئيسيين في المدينة آنذاك (طريق شمال جنوب، طريق شرق غرب)

-المرحلة الرابعة (1962-1972):

لم تعرف المدينة توسعا كبيرا عقب الاستقلال حيث استغلت المساكن التي تركها المستعمرون بعد هجرتهم، كما ظهرت توسعات ببناء مساكن جديدة للنازحين من الأرياف بحثا عن العمل، بلغت المساحة المستهلكة ب 39.33هكتار.[1]

-المرحلة الخامسة(1972 - 1988):

شملت مدينة تبسة الترقية الإدارية سنة 1693 مما جعلها تستفيد من عدة مشاريع من أجل بعث ديناميكية جديدة فيها وتنميتها، وشهدت أكبر تسارع في وتيرة توسعها المجالي نتيجة لإنجاز عدد كبير من المساكن بعضها أنجز من طرف الخواص دون ترخيص من المصالح المختصة، والبعض الآخر في إطار المناطق السكنية الجديدةZHUN ، هذه الأخيرة تركزت في الجهة الغربية للمدينة وقد بلغ عدد المساكن المنجزة في هذه الفترة 8959 سكن، كما ظهرت عدة خدمات ومرافق جديدة كمقر الولاية، المطار، المعهد الوطني للتعليم العالي وغيرها من التجهيزات، بالإضافة إلى توطين المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات. استهلك العمران في هذه الفترة مساحة تقدر ب 1472 هكتار بمعدل زيادة 92 هكتار للسنة.

الخريطة رقم : (21) خريطة مراحل التوسع العمراني لمدينة تبسة

[1] - جلاب سالم ، ديرم فريد ، دور التهيئة الحضرية في تطوير قطاع السياحة بمدينة تبسة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية ، كلية علوم الارض والكون ، جامعة تبسة ، 2009 ، ص. 51

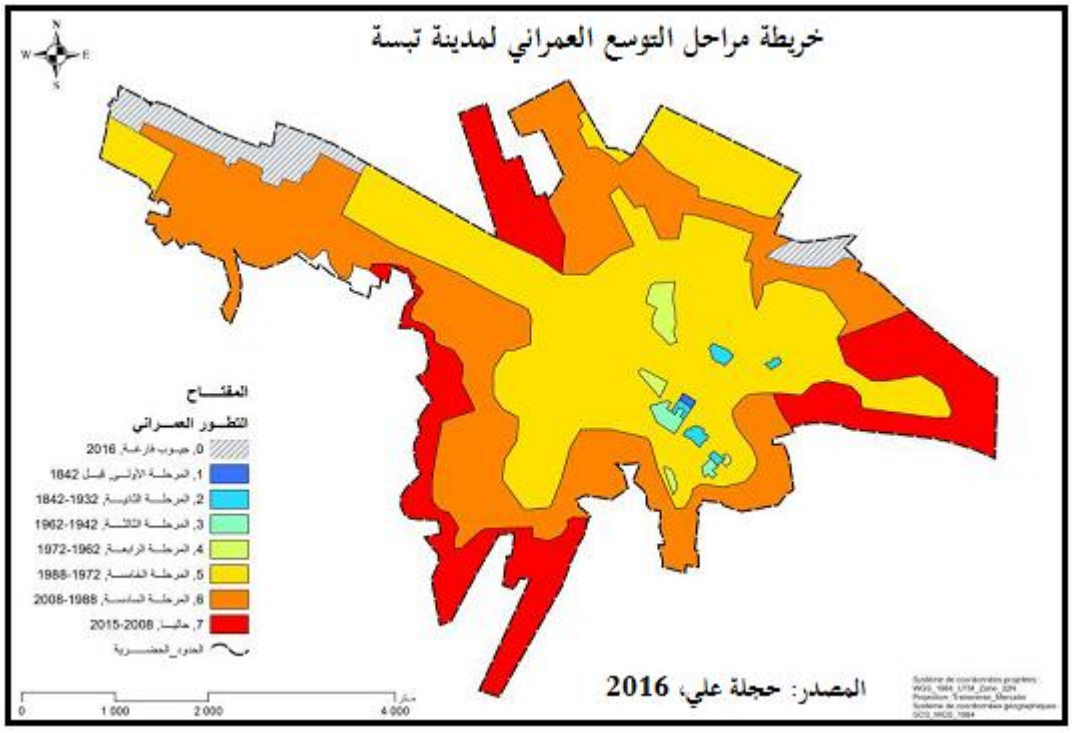

-المرحلة السادسة (بعد 1988 م):

عرفت مدينة تبسة استمرارا في وتيرة التوسع العمراني، إذ واصل العمران زحفه في الاتجاه الغربي للمدينة على طول الطريق الوطني رقم 10 (الاتجاه الأنسب لتوسعها)بسبب عوائق التوسع التي تميز باقي الجهات بالمدينة، كما حدث تكثيف للبناء في الجيوب الفارغة والتي استغلت معظمها في تغطية النقص في التجهيزات، أما منطقة التوسع فقد خضع العمران فيها إلى التخطيط المسبق فأنجزت فيها مشاريع سكنية طغى عليها السكن الجماعي، وحرصت السلطات على تزويدها بمختلف المرافق والتجهيزات الضرورية للسكان ومن وراء كل هذا حدث اتصال عمراني بين المدينة والتجمع الثانوي (علي مهني)سنة 2002 ليصبح هذا الأخير ضمن المحيط العمراني، اتسعت المدينة في هذه المرحلة ب 850.62 هكتار، أي بنسبة 43.19 % من إجمالي المساحة المعمرة بالمدينة والبالغة 2488هكتار سنة 2008.

2-1- أنماط السكن العشوائي حسب الحالة الإنشائية بمدينة تبسة :

2-1-1- سكنات عشوائية هشة : عادة ما نجدها تنتشر أكثر داخل المدينة، إذ تعد من الأساليب التي يلجأ إليها السكان بغية الحصول على سكن داخل المدينة. غالبا ما تكون مساكنها منجزة بمواد هشة أو قصديرية. تتركز وتنتشر غالبية هذه السكنات بالأحياء المتواجدة بمركز المدينة ومحيطها (لاكومين، باب الزياتين، سكانسكا)، أما بالتجمعات العمرانية الثانوية فهي اقل.

سكن هش بحي سكانسكا

2-1-2- سكنات عشوائية صلبة : تتمثل في السكنات العشوائية المنجزة بمواد صلبة الخرسانة والآجر الإسمنتي وغيرها من مواد البناء المتعارف عليها. يمكن تصنيفها على أنها مناطق دائمة ذات بنايات صلبة ولائقة للسكن، مما يجعلها قابلة للنمو والتطوير لتتكامل مع أجزاء المدينة. عادة ما تتواجد على أطراف المدن أو خارجها ضمن تجمعات ثانوية. تكون ذات بنايات صلبة ولائقة للسكن، مما يجعلها قابلة للنمو والتطوير لتتكامل مع أجزاء المدينة. تتوزع أساسا على أهم التجمعات العمرانية الثانوية والمتمثلة في كل من حي الشهداء طريق قسنطينة، تراب الزهواني، الزاوية البراج...

2-3- تأثير السكن العشوائي على التوسع الحضري بمدينة تبسة:

من خلال دراستنا للتوزيع المكاني للسكن العشوائي بمدينة تبسة ، إضافة لخصائصه العمرانية، و مقارنتها بمناطق التوسع العمراني السابقة و الحالية للمدينة كما تبين ذلك الخريطة رقم (..)، يمكن استخلاص العديد من النتائج التي كان لها تأثير كبير على المشهد العمراني للمدينة، وعلى نموها ومستقبل توسعها و تمددها، إذ يمكن تلخيص هذه الملاحظات فيما يلي:

1- تواجد ما نسبته 78.07% من السكنات العشوائية بمركز المدينة وفي محيطها القريب، مما يشكل عائقا أمام التوسع الأفقي أو العمودي للمدينة، خصوصا وأنها تحتل مساحات معتبرة.

الخريطة رقم : (22) مناطق السكن الغشوائي و تداخلها مع مناطق التوسع العمراني لمدينة تبسة خلال الفترة 1962-2019 م

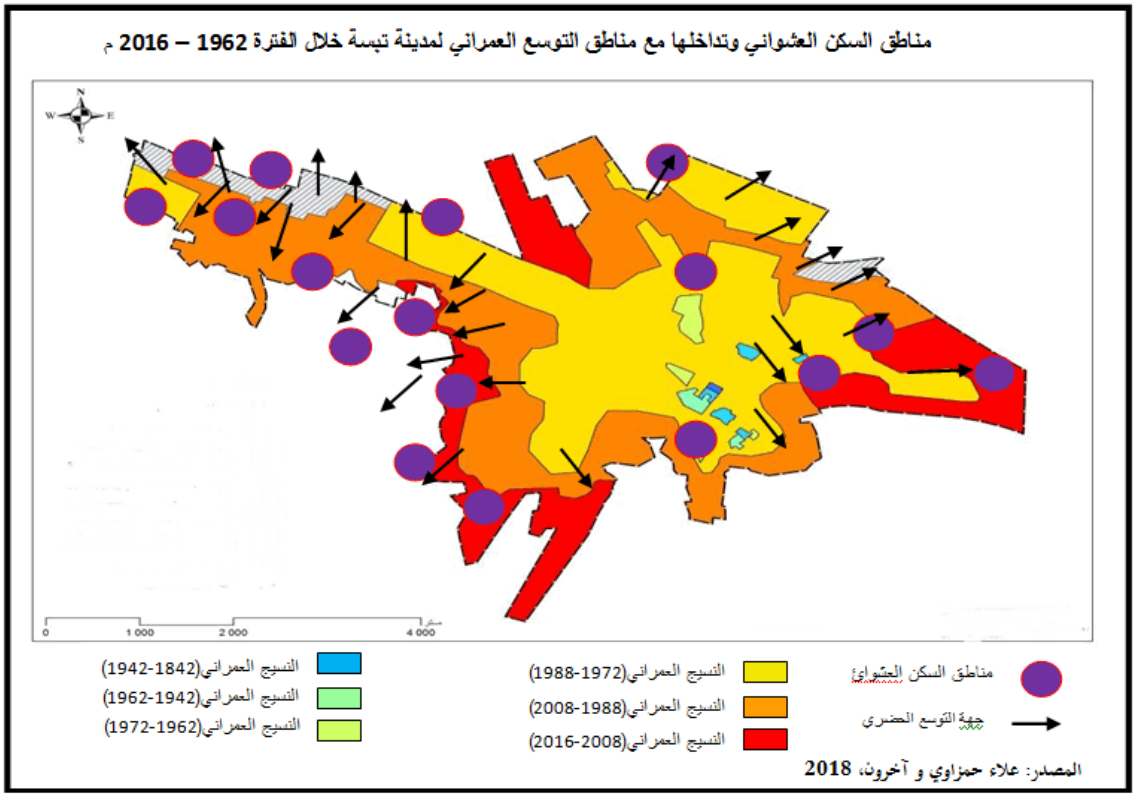

2- تعتبر غالبية السكنات العشوائية بمركز المدينة وفي محيطها مأهولة ومشغولة 100%، كما أن كل من معدلات شغل المسكن، واحتلال المسكن من طرف الأسر تعد مرتفعة إذا ما قورنت بوضعية هذه الأحياء التي تفتقر لجميع التجهيزات الخدماتية، هذا ما يطرح بشدة ضرورة التدخل العاجل بغية حل هذه الإشكالية بالطريقة المناسبة من خلال التكفل بهؤلاء السكان، خصوصا السكنات المشغولة من طرف أكثر من أسرة.

3-وجود بعض السكنات العشوائية الشاغرة، مما يتطلب إعادة عملية إحصاء العائلات القاطنة بهذه الأحياء العشوائية، بغية التوصل إلى العدد الحقيقي، كما يتطلب ربط ذلك أيضا بالبطاقية الوطنية للسكن، قبل أي عملية تسوية أو منح استفادات سكنية لهؤلاء.

4- تتركز السكنات العشوائية الهشة (القصديرية) في مركز المدينة وفي محيطها القريب، مما يجعل عملية تهديمها وإزالتها ضرورة ملحة، كما أن العملية ستمكن السلطات المحلية من استرجاع مساحات معتبرة من الأوعية العقارية، والتي يمكن استغلالها في إنجاز العديد من المشاريع المختلفة.

5- تشكل نسبة السكنات العشوائية الصلبة نسبة جيدة، مما يجعل من عملية تسويتها ممكنا، إذا ما تم تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بذلك، خصوصا مراجعة القانون رقم 08/15 المتعلق بتسوية البنايات ومطابقتها، خصوصا مع تحيين البطاقية الوطنية للسكن.

6- أما بخصوص السكنات الهشة نصف الصلبة، فعملية تسويتها ممكنا، من خلال تقديم مساعدات مالية وتقنية لهؤلاء بغية تكملة بناء سكناتهم طبقا للمعايير المعمارية والإنشائية، مع ربط ذلك دائما بالبطاقية الوطنية للسكن.

السكن الفردي يسيطر على الحضيرة السكنية في مدينة تبسة حيث تبلغ نسبته65 % من عدد المساكن في المدينة، بينما المساكن الجماعية تشكل ما نسبته% 35 . ، يتركز السكن الفردي بصفة كبيرة بمنطقة الميزاب، الزاوية، لاكوميين، المرجة، لارموط بالإضافة إلى منطقة سكانسكا ويعود ذلك أساسا إلى الاستحواذ على العقار بطريقة عشوائية والقيام بعمليات البناء بطرق مخالفة للتنظيمات التي تحترم قواعد البناء والتعمير، وكذا وجود الكثير من عمليات توطين التحصيصات والتعاونيات العقارية وهو ما يشكل عبئا كبيرا على البيئة الحضرية للمدينة خاصة بالنسبة لهذا النوع من السكن أين لا يتم احترام قواعد البناء والتعمير، أما البناء الجماعي فهو يحتل ما نسبته % 35 من الحضيرة السكنية في المدينة، ويتركز أساسا في منطقة 600 سكن ومنطقة فاطمة الزهراء ومنطقة الزهور.

7- من خلال المعطيات الحديثة للحظيرة السكنية بمدينة تبسة، نجد أن المساكن في حالة جيدة تمثل ما نسبته 42 %من الحظيرة السكنية وتتركز بنسبة كبيرة في منطقة الجرف ومنطقة فاطمة الزهراء ومنطقة سكانسكا، أما المساكن في حالة متوسطة فهي تمثل نسبة 40 %من الحظيرة السكنية وهي تتوزع بنسب متقاربة على كل المناطق، أما المساكن في حالة رديئة فهي تمثل نسبة % 8 من الحضيرة السكنية وتتركز أساسا في منطقة الزاوية، لاكومين، الميزاب، ديار الشهداء ومنطقة وسط المدينة، هذه المساكن الرديئة تشكل خطرا على ساكنيها وكذا البيئة الحضرية ما يجعلها نقاطا سوداء يستوجب الوقوف عندها و معالجتها.

أما بالنسبة لمناطق السكن العشوائي الحالية و انتشارها المجالي و تداخلها مع مناطق التوسع العمراني المقترحة مس

تقبلا، كما هو موضح في الخريطة رقم (...)، فنلاحظ ما يلي:

الخريطة رقم : (23) مناطق انتشار السكن العشوائي و تداخلها مع مناطق مقترحة لتوسع العمراني حسب PDAU

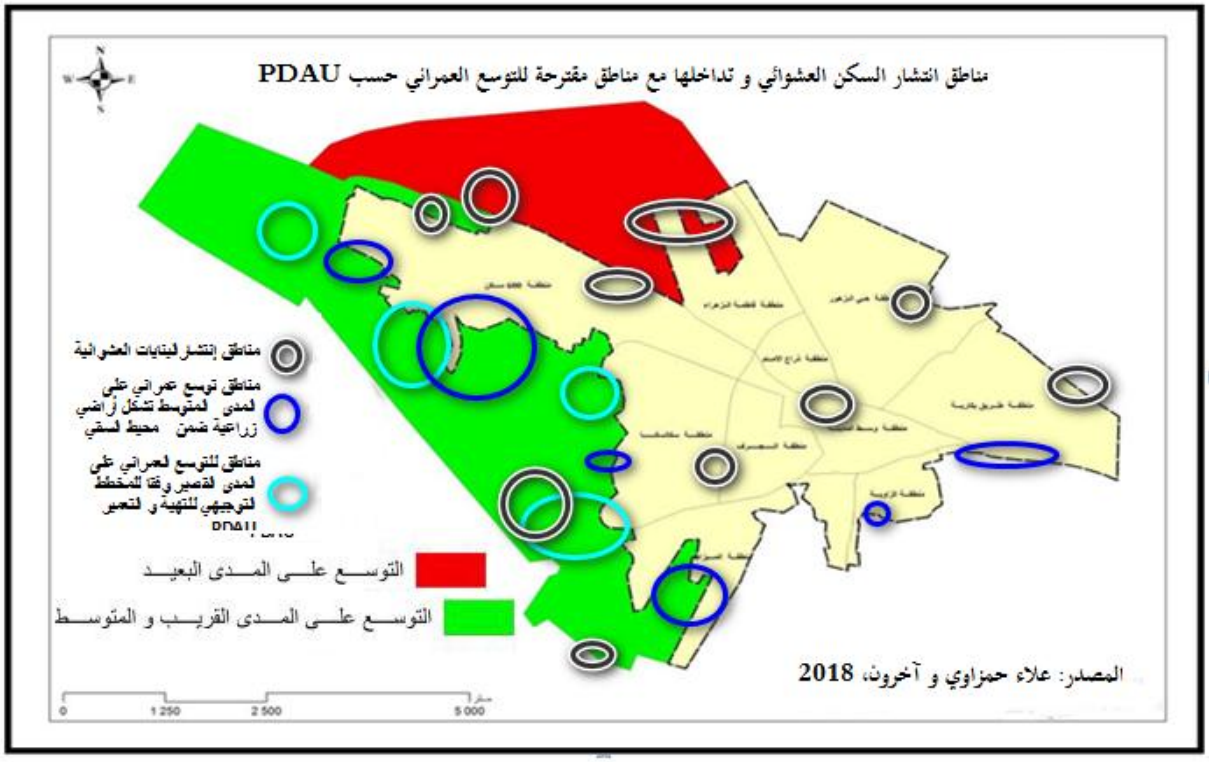

- انتشار كبير للسكنات العشوائية شمال المدينة حيث تتواجد مناطق التوسع العمراني على المدى البعيد، مما يطرح إشكالية التخطيط ، و التوسع المستقبلي للمدينة خصوصا في ظل ندرة العقار.
- انتشار السكن العشوائي بدرجة أقل في مناطق التوسع على المدى القصير و المتوسط، هذا ما يسمح باستغلال هذه المساحات في بناء سكنات بغية امتصاص مناطق السكن العشوائي الأخرى.
- يلاحظ انتشار كبير للسكن العشوائي في محيط المدينة القريب و داخل نسيجها العمراني الحالي، و هي غالبا سكنات ذات نمط صلب قابل للتسوية و المعالجة.

المبحث الثالث: السكن العشوائي و علاقته بعناصر البيئة الحضرية بمدينة تبسة

المقدمة:

يعتبر انتشار السكن العشوائي بالمناطق الحضرية ذو تأثير متعدد الجوانب، سواء على الصعيد الجمالي للمدينة أو ما تعلق بمورفولوجية المدينة و ديناميكية عناصرها. كما أن له تأثيرا بالغا على الجو العام للمدينة مما يجعل من تأثيره على البيئة الحضرية أمرا يستدعي منا الدراسة. تبعا لذلك و بغية الإلمام بجميع جوانب الموضوع سنتطرق في هذا المبحث للعلاقة بين السكن العشوائي و مختلف العناصر المرتبطة بالمدينة و العوامل المؤثرة فيها سواء الطبيعية أو البشرية و ما ينتج عنها من تأثيرات تؤدي إلى خلق جو عام يوحي لساكنيها بمدى موائمة المدينة للعيش أو ما يعرف بجودة الحياة الحضرية بالمدينة.

1- السكن العشوائي و أثره على البيئة الحضرية بمدينة تبسة

بغية الالمام بجميع جوانب الموضوع إرتأينا التطرق للعناصر التالية و ذلك تبعا لما توفر لدينا من معلومات و معطيات إحصائية سواء من الهيئات الإدارية التي قمنا بالاتصال بها، أو المعلومات التي قمنا بجمعها من خلال اطلاعنا على مختلف الدراسات و البحوث العلمية المنجزة حول مدينة تبسة.

1-1- السكن العشوائي و علاقته بالمناطق المعرضة للفيضانات بالمدينة

لقد كان لانتشار السكنات العشوائية داخل المدينة و على اطرافها دورا بارزا في تفاقم ظاهرة الفيضانات حيث نجد تداخلا كبيرا بين مناطق انتشار هذه العشوائيات و المناطق المعرضة للفيضانات كما تبين ذلك الخريطة الموالية.

الخريطة رقم : (24) موقع مناطق انتشار السكن العشوائي و تداخلها مع المناطق المعرضة للفياضانات بمدينة تبسة

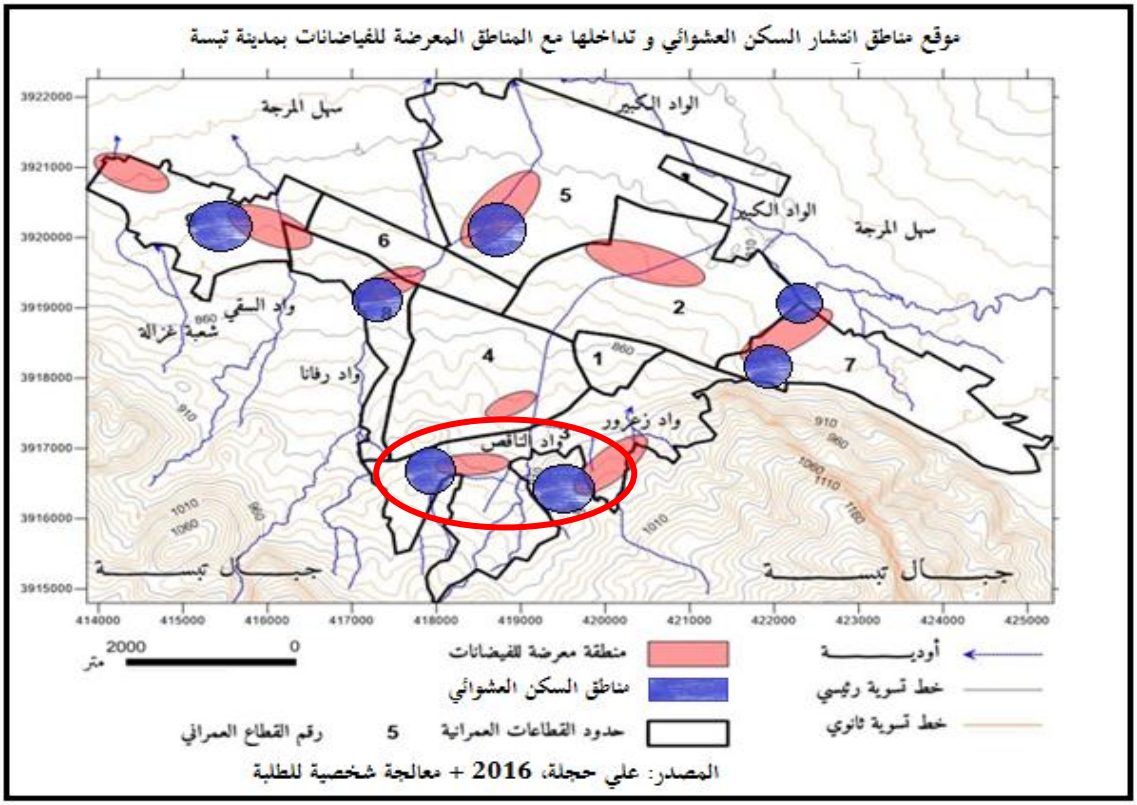

ولعل الفيضانات الأخيرة التي شهدتها مدينة تبسة شتاء 2019 خير دليل على ذلك و التي كان أحد أسبابها انتشار السكنات الفوضوية ضمن منطقة الحوض التجميعي لواد الناقص، و الذي نتج عنه خسائر مادية معتبرة شملت خصوصا المناطق و الاحياء السكنية الواقعة ضمن حوض الوادي كحي هواري بومدين و المحلات التجارية بطريق قسنطينة، مما دفع بالسلطات المحلية و على راسها الولاية إلى مراجعة مخطط حماية المدينة من الفيضانات. و قد أثبتت الدراسات المنجزة من طرف خبراء منهم أساتذة من جامعة العربي التبسي، أن أحد الاسباب الرئيسية التي أدت إلى زيادة حدة تأثير تدفق مياه وادي الناقص، يرجع بالأساس إلى وجود عراقيل و عوائق تتعلق بالبناء العشوائي في أراضي على ضفاف الوادي و هي تعتبر من الارتفاقات، ناهيك على الردوم و النفايات المرمية هناك.

1-2- السكن العشوائي و علاقته بمناطق انتشار المساحات الخضراء بالمدينة

تتواجد المساحات الخضراء على مستوى المدينة في شكل حدائق عامة تتولى البلدية عن طريق مصالحها تسييرها والاهتمام بها من جهة، ومساحات أخرى عديدة تتوزع هنا وهناك متصلة بالاستخدام السكني. تعرف هذهالمساحات حالة من الإهمال وسوء التسيير و في معظم الحالات نجدها تعج بالنفايات، وتشمل حالة التدهور هذه مجمل الحدائق العمومية مثل الحديقة العمومية 1 الواقعة بالقطاع العم ا رني 2 والحديقة العامة 2 الواقعة بالقطاع 4 ورغم أن الحدائق العمومية تعتبر قبلة السكان وخاصة في فصل الصيف إلا أنها لا تلقى العناية اللازمة فيما عدى حديقة التسلية بالقطاع 5 وحديقة الزهور للتسلية والترفيه العائلية بالقطاع رقم 6.

الملاحظ ميدانيا وجود حدائق محلية على مستوى الأحياء لكن معظمها يعاني من سوء التسيير و الإهمال رغم عمليات التهيئة التي عرفها الكثير منها إلا أن ذلك يفتقد للإتقان والمتابعة وهو ما جعلها تتدهور بسرعة إضافة

لعمليات التخريب الكثير الصور والأشكال ،أهمها المساحات الخضراء خارج الجدار الروماني بالقطاع العمراني 1 حيث نواة المدينة. بينما المساحات المتواجدة بأحياء جبل أنوال ،حي مولدي عاشوري القطاع9 ، شارع هواري بومدين ، شارع واد اهلال بالقرب من وسط المدينة ،مساحة قرب الحماية المدنية بالقطاع4 مساحة خضراء بالقطاع 8 قرب ثانوية الشيخ العربي التبسي والمساحات الخضراء بالقرب من ثانوية مالك بن نبي بالقطاعين العمرانيين 3 و 4.

من خلال الخريطة الموالية و التي تبين التوزيع المكاني للمساحات الخضراء بمدينة تبسة و تداخلها مع مناطق السكن العشوائي، حيث الملاحظ غياب كلي للمساحات الخضراء المهيأة بالمناطق التي ينتشر بها السكن العشوائي، بينما لاحظنا وجود مساحات شاغرة عبارة عن حدائق مهملة منها ما تم الاعتداء عليها و استغلالها في البناء العشوائي. و لعل ذلك ما يفسر عدم وجود مساحات خضراء بهذه المناطق.

تجدر الإشارة إلى أن الإهمال المتعمد لتهيئة المساحات الخضراء من طرف السلطات المحلية و الفاعلين في ميدان البيئة و السياحة المحلية، ساهم بشكل كبير في تدهور الحدائق العمومية، و جعلها عرضة للاستغلال غير القانوني في العديد من النشاطات التجارية و حتى بناء سكنات فوضوية.

الخريطة رقم (25) خريطة المساحات الخضراء بمدينة تبسة و علاقتها بالسكن العشوائي

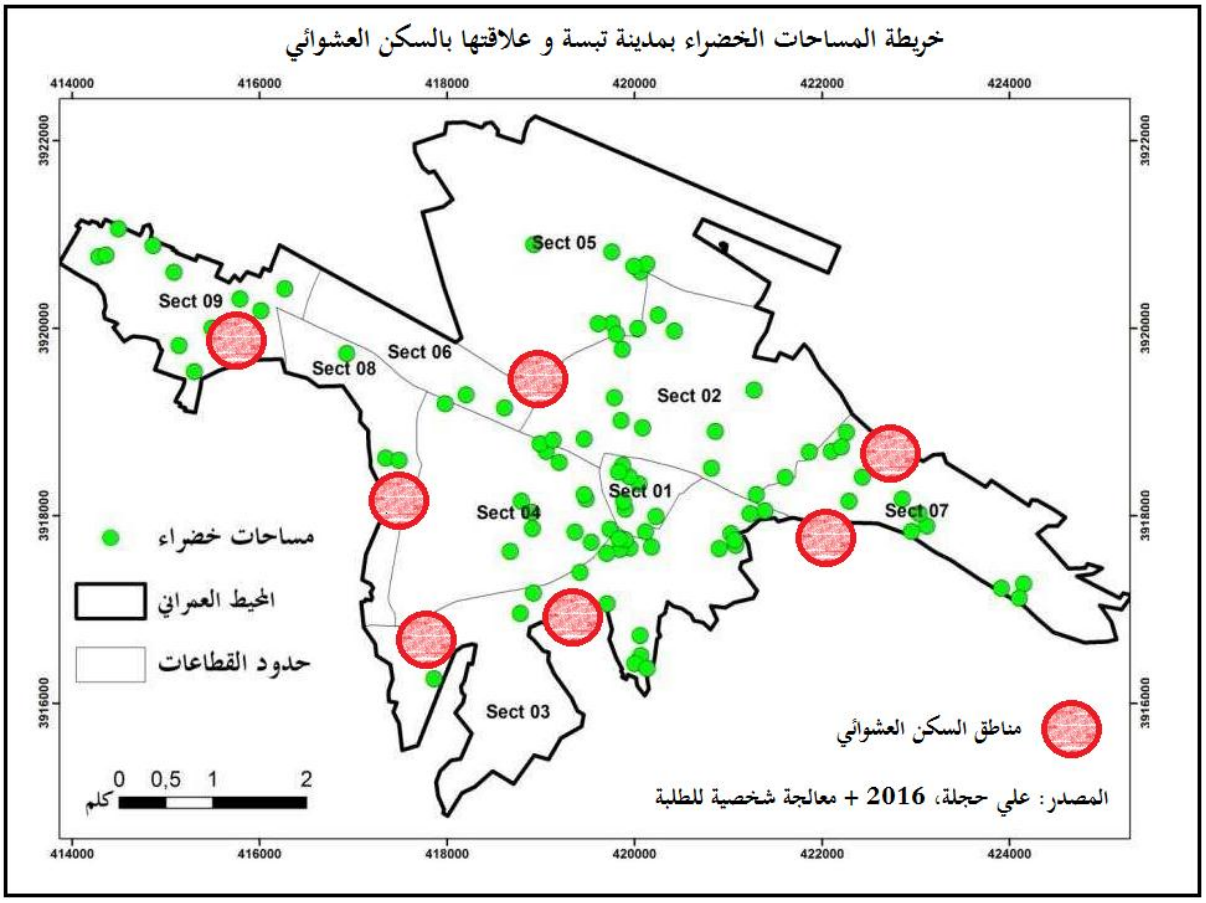

تحتوي المدينة على 8حدائق بمساحة تقدر ب18.5هكتار أكثرها يتركز في وسط المدينة ومنطقة الجرف ومنطقة ذراع الامام ومنطقة 600 سكن. أما باقي القطاعات فلا توجد بها حدائق عمومية، ومرد ذلك أن هذه القطاعات ينتشر بها البناء الفوضوي مما يخلق صعوبة في توفير عقار لتوطين مختلف المرافق، كما يتبين لنا أن التفاوت الكبير في مساحات الحدائق من قطاع لآخر، أما عن حالتها ميدانيا فقد لاحظنا أن 4 منها في حالة جيدة (حديقة البلدية،حديقة التسلية، الحديقة الترفيهية للعائلات)، أما باقي الحدائق فهي في حالة سيئة اذ تعاني من الإهمال والتدهور على الرغم من قيمتها العقارية ، الا انه تم مؤخرا الشروع في صيانة حدائق بمنطقة الجرف. هذا ما جعل المعدل الوطني للفرد يقدر بحوالي 0.64م^2 ، بينما يقدر النصيب الوطني للفرد من المساحات الخضراء ب: 2م^2 وعليه فقد تم تقدير العجز في المساحات الخضراء لمدينة تبسة ب 217 هكتار ، مما يؤشر على تدهور البيئة الحضرية لمدينة تبسة في هذا المجال.

1-3- السكن العشوائي و علاقته بنظام جمع النفايات بالمدينة

من خلال معطيات مديرية البيئة لولاية تبسة والمعاينات الميدانية تم إحصاء 193 نقطة سوداء للنفايات المنزلية، حيث تم ملاحظة انتشار كبير لهذه النفايات خاصة اين تتواجد الجيوب الفارغة داخل المحيط العمراني، و بالمناطق التي ينتشر بها السكن العشوائي، أين يتم استغلالها عشوائيا وبطريقة تلقائية كأماكن للتخلص من مختلف هذه النفايات خاصة منطقة 600 سكن ومنطقة سكانسكا، ويمكن تفسير ذلك بكبر مساحة المنطقتين وصعوبة

تغطيتها من طرف مؤسسات النظافة، وكذا وجود المساحات الشاغرة مما أدى إلى الرمي التلقائي وخلق المزيد من النقاط السوداء وازدياد حجمها وعددها مع مرور الزمن، كما يمكن تفسير ذلك بوجود نقاط ظل وفراغات ميتة يصعب رفع النفايات منها مثل الأودية والبنايات الغير مكتملة والمهملة اين تستغل بطريقة عشوائية لرمي النفايات.

الخريطة رقم (26) خريطة النقاط السوداء للنفايات المنزلية بمدينة تبسة و علاقتها بالسكن العشوائي

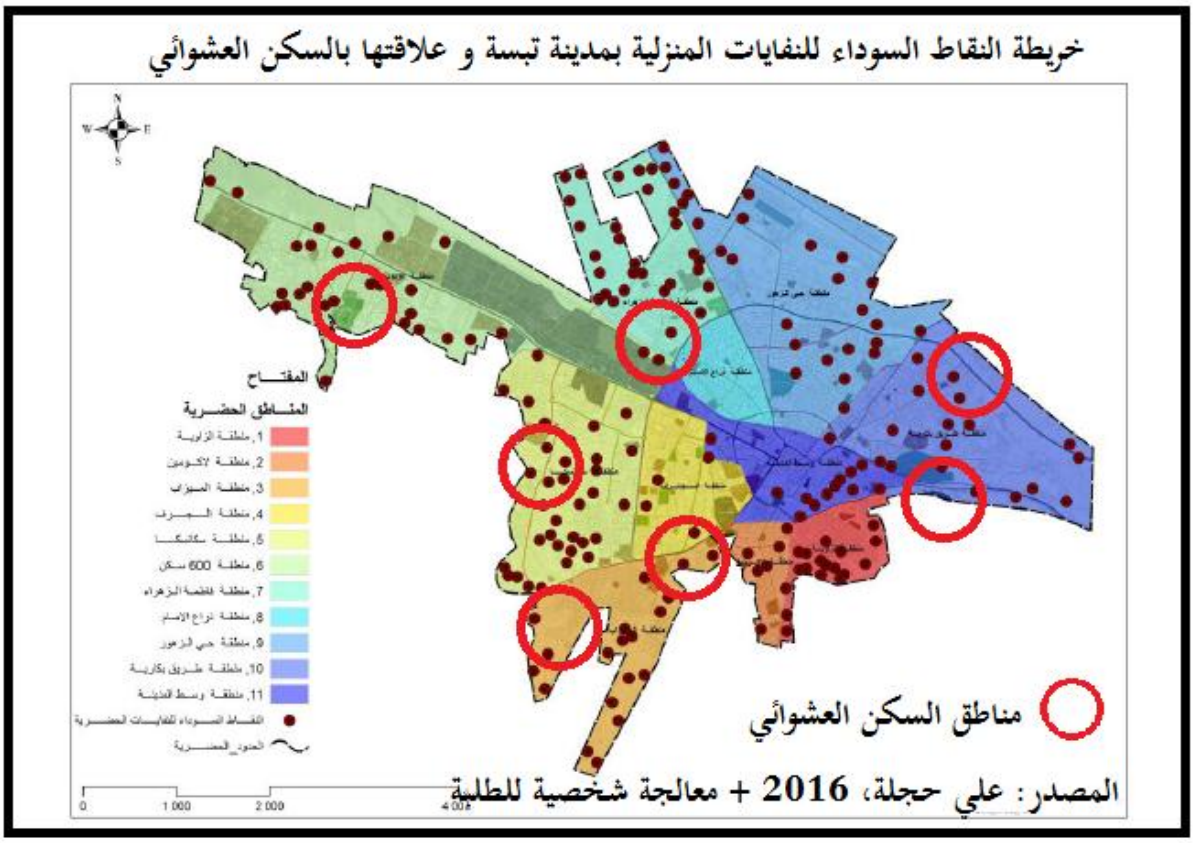

كما تجدر الإشارة إلى أنه مع التطور العمراني و المتسارع الذي تشهده مدينة تبسة وما صاحبه من مشاريع عمرانية كبيرة خاصة في مجال البناء والأشغال العمومية ، نتج عن ذلك انتشار كبير ومتزايد للنفايات الهامدة (كل النفايات الناتجة لا سيما عن استغلال المحاجر و المناجم و عن أشغال الهدم و البناء أو الترميم و التي لا يطرأ عليها أي تغير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي عند إلقائها في المفارغ و التي لم تلوث بمواد خطرة أو بعناصر أخرى تسبب أضرار يحتمل أن تضر بالصحة العمومية و/أو بالبيئة)[1].

تشمل معظم أرجاء المدينة خاصة الأودية التي تقع في الجهة الجنوبية للمدينة ، كما تنتشر ايظا بصورة كبيرة في منطقة 111 سكن ومنطقة سكانسكا باعتبارها مناطق تعرف بوجود الكثير من الجيوب العقارية الشاغرة أين تستخدم كأماكن لتفريغ هذا النوع من النفايات ، يعتبر هذا النوع من النفايات اقل خطرا من النفايات المنزلية

[1] جلاب سالم و أخرون، 2018، ص 82.

لكنه يسبب عدة أخطار أخرى كونه أصبح مرتعا للكلاب الضالة والحيوانات الناقلة للأمراض كما انه يشكل إزعاجات بصرية داخل البيئة الحضرية.

من خلال خريطة انتشار مناطق النفايات الهامدة نلاحظ أنها تتواجد بكثرة ضمن محيط تواجد السكنات العشوائية، مما يؤشر على غياب الدور الرقابي للسلطات المحلية و مصالح البيئة و شرطة العمران. كما أنه يمنحنا صورة واضحة عن الإهمال الذي تعانيه مناطق انتشار السكن العشوائي.

خريطة رقم : (27) خريطة انتشار النفايات الهامدة بمناطق السكن العشوائي بمدينة تبسة

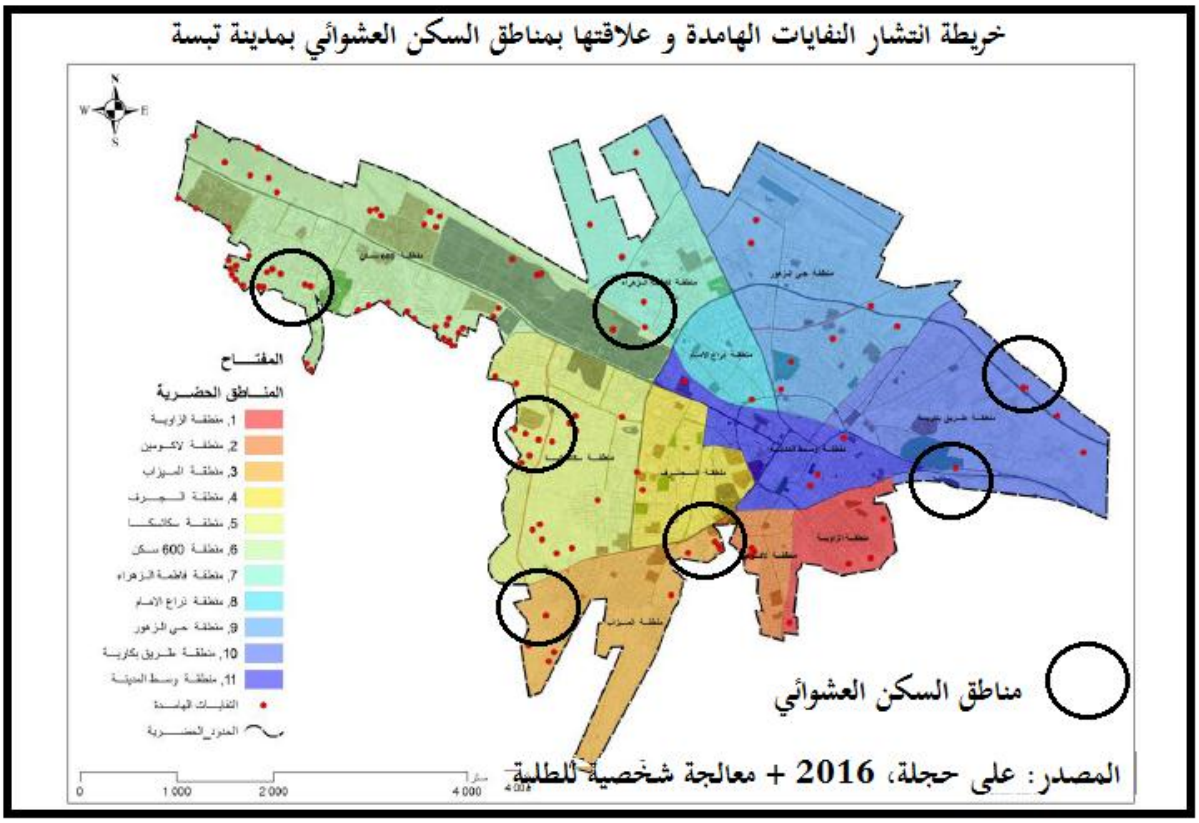

كما أنه و بالنظر لخريطة توزيع حاويات جمع القمامة و النفايات بمدينة تبسة، نلاحظ نقص كبير في تغطية مناطق تواجد السكن العشوائي، حيث يضطر السكان إلى رميها في أماكن معينة من الحي شكلت فيما بعد مزابل صغيرة ضمن المحيط العمراني، مما جعلها نقاط سوداء و بؤر لانتشار الأوساخ و القاذورات، ناهيك على كونها مرتع للكلاب و الحيوانات الضالة. و مما يزيد من خطورتها كونها تصبح في كثير من الاحيان مجال للعب الأطفال و ما قد ينتج عن ذلك من مخاطر صحية عليهم.

كحوصلة عامة حول حالة معالجة النفايات المنزلية و الهامدة بالقطاعات الحضرية لمدينة تبسة، و تبعا للمعطيات المقدمة من طرف مديرية البيئة بالولاية ضمن مخططها السنوي و المبينة في الجدول أسفله سجلنا ما يلي :

الخريطة رقم : (28) توزيع حاويات النفايات بمدينة تبسة و علاقتها بمناطق السكن العشوائي بمدينة تبسة

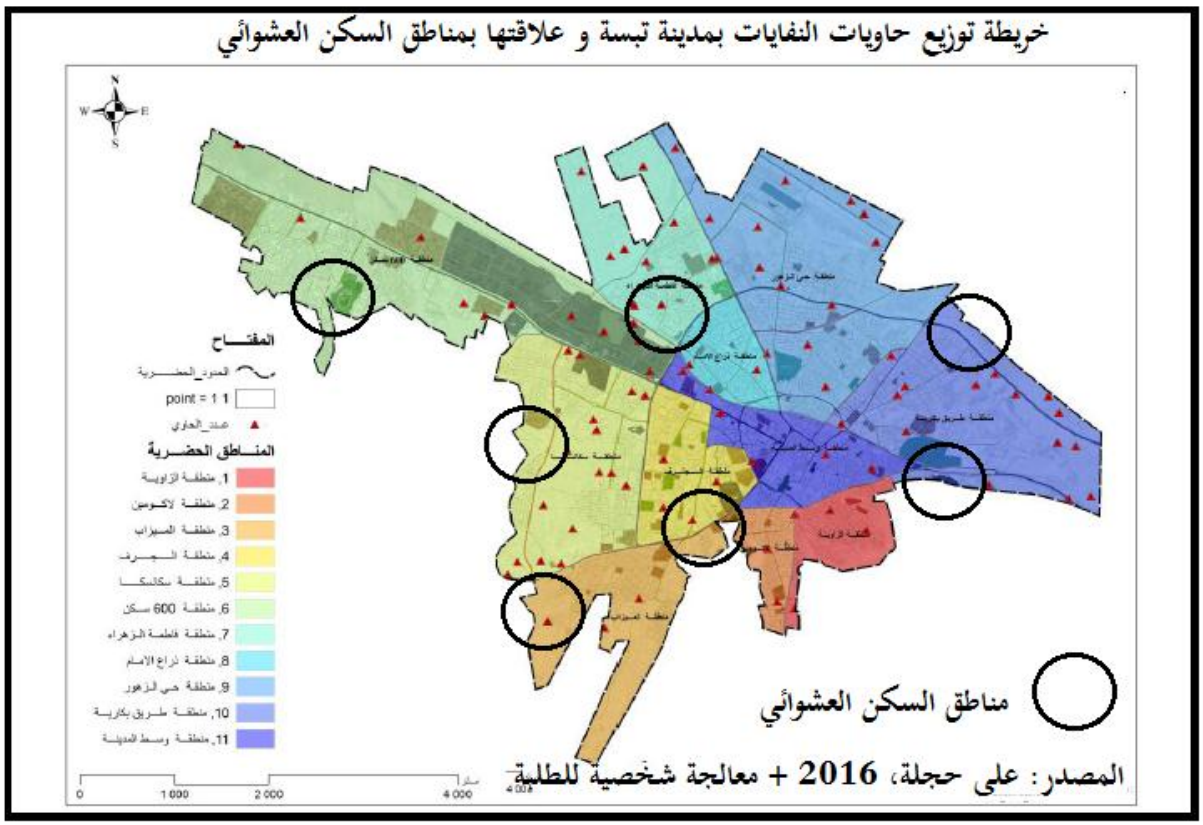

الجدول رقم (16) : حوصلة حول الحالة العامة لتسيير النفايات لمدينة تبسة

اسم المنطقة	القطاعات	المساحة / هكتار	عدد السكان	كمية النفايات المنتجة/طن	كمية النفايات التي يتم رفعها	عدد النقاط السوداء للنفايات المنزلية	عدد النقاط السوداء للنفايات الهامدة
الزاوية	14	80	9200	8	7	07	02
لاكومين	13	65	7850	6.7	5.5	07	02
الميزاب	11	148	15320	12.6	10	12	04
الجرف	9، 10 ، 12	141	14790	12.5	10	08	02
سكانسكا	5 ، 6 ، 7 ، 8	326	23570	19.2	14.5	25	18
600 سكن	1 ، 2 ، 3 ، 4	1222	61980	51.5	33	57	21
فاطمة الزهراء	17	250	15500	14	14	03	04
ذراع الإمام	18	77	6930	7.5	7	07	06
حي الزهور	19، 20	400	28650	24.9	17	23	14
طريق بكارية	21 ، 22	253	17400	15.6	11	18	07
وسط المدينة	15 ، 16	157	11775	11.5	10	26	13
المجموع	22 قطاع	3030	236380	181.6	160	193	83

المنطقة الادارية رقم 01 – الزاوية –

- قطاعات الجمع التي تغطيها المنطقة: **القطاع رقم 14**
- المساحة : 80 هكتار (2.64 % من مساحة المدينة)
- عدد السكان 9200 نسمة (3.18 % من عدد سكان المدينة)
- أهم الأحياء المتواجدة بالمنطقة : الطريق الاستراتيجي ، الزاوية 1، 2 واد زعرور ، البراج .
- عدد النقاط السوداء للنفايات المنزلية : **07 نقاط** .
- عدد النقاط السوداء للنفايات الهامدة : **02 نقاط** .
- عدد الحاويات المخصصة للنفايات : **03 حاويات**.
- الحجم النظري للنفايات المنزلية المنتجة من المنطقة : **8 طن / اليوم**
- المؤسسة المكلفة بعملية رفع النفايات ونقلها : **PROTEB**
- وسائل الجمع المسخرة للمنطقة : **جرار بمقطورة + شاحنة ضاغطة 3.5 طن**
- الموارد البشرية المسخرة للمنطقة : **06 (02 سائق + 04 عمال نظافة)**
- الحجم الحقيقي للنفايات التي يتم رفعها : **07 طن /اليوم**

بخصوص تحديد الاحتياجات الخاصة بالمنطقة كانت على النحو التالي:

- الاحتياج المتعلق بعدد الحاويات: 14 حاوية 660 لتر.
- الاحتياج المتعلق بوسائل الجمع : شاحنة ضاغطة سعة 3.5 طن .
- الاحتياج المتعلق بالموارد البشرية : 03 (سائق + 02 عمال نظافة)
- عدد دورات الجمع المطلوبة : 03 دورة.
- نظام المناوبة المقترح : 5 أيام في الأسبوع
- نظام الجمع المعتمد :
  - من الباب إلى الباب بالنسبة للمساكن الفردية .
  - نظام ما قبل الجمع بالنسبة للمساكن الجماعية.

المنطقة الادارية رقم 02 – لاكومين –

- قطاعات الجمع التي تغطيها المنطقة: **القطاع رقم 13**
- المساحة : 65 هكتار (2.14 % من مساحة المدينة)
- عدد السكان 7850 نسمة (5.52 % من عدد سكان المدينة)
- أهم الأحياء المتواجدة بالمنطقة : شارع زرق الله ، شارع دغبوج ،العربي التبسي ، حي سواعي .
- عدد النقاط السوداء للنفايات المنزلية : **07 نقاط** .
- عدد النقاط السوداء للنفايات الهامدة : **02 نقاط** .
- عدد الحاويات المخصصة للنفايات : **03 حاويات**.
- الحجم النظري للنفايات المنزلية المنتجة من المنطقة : **6.7 طن / اليوم**
- المؤسسة المكلفة بعملية رفع النفايات ونقلها : **PROTEB**
- وسائل الجمع المسخرة للمنطقة : **02 شاحنة ضاغطة 3.5 طن + جرار بمقطورة** .
- الموارد البشرية المسخرة للمنطقة : **09 (03 سائق + 06 عمال نظافة)**
- الحجم الحقيقي للنفايات التي يتم رفعها : **5.5 طن /اليوم**

بخصوص تحديد الاحتياجات الخاصة بالمنطقة جاءت على النحو التالي :

- الاحتياج المتعلق بعدد الحاويات: 12 حاويات 660 لتر.
- الاحتياج المتعلق بوسائل الجمع : شاحنة ضاغطة سعة 3.5 طن .
- الاحتياج المتعلق بالموارد البشرية : 03 (سائق + 02 عمال نظافة)
- عدد دورات الجمع المطلوبة : 03 دورة.
- نظام المناوبة المقترح : 4 أيام في الأسبوع.
- نظام الجمع المعتمد :

- من الباب الى الباب بالنسبة للمساكن الفردية .
- نظام ما قبل الجمع بالنسبة للمساكن الجماعية .

المنطقة الادارية رقم 3 – الميزاب –

- قطاعات الجمع التي تغطيها المنطقة: **القطاع رقم 11**
- المساحة : 148 هكتار (4.88 % من مساحة المدينة)
- عدد السكان 15320 نسمة (5.88 % من عدد سكان المدينة)
- أهم الأحياء المتواجدة بالمنطقة : حي جبل الجرف، حي الميزاب ،رفانة 1 ، طريق رفانة.
- عدد النقاط السوداء للنفايات المنزلية : **12 نقطة** .
- عدد النقاط السوداء للنفايات الهامدة : **04 نقاط** .
- عدد الحاويات المخصصة للنفايات : **03 حاويات**.
- الحجم النظري للنفايات المنزلية المنتجة من المنطقة : **12.6 طن / اليوم**
- المؤسسة المكلفة بعملية رفع النفايات ونقلها : **PROTEB**
- وسائل الجمع المسخرة للمنطقة : **شاحنة ضاغطة 5 طن**
- الموارد البشرية المسخرة للمنطقة : **03 (سائق + 02 عمال نظافة)**
- الحجم الحقيقي للنفايات التي يتم رفعها : **10 طن /اليوم**

بخصوص تحديد الاحتياجات الخاصة بالمنطقة كانت على النحو التالي :

- الاحتياج المتعلق بعدد الحاويات:

– 30 حاويات 660 لتر.

– 02 حاوية معدنية سعة 12 $م^3$

- الاحتياج المتعلق بوسائل الجمع : 02 شاحنة ضاغطة سعة 3.5 طن .
- الاحتياج المتعلق بالموارد البشرية: 06 (02 سائق + 04 عمال نظافة)
- عدد دورات الجمع المطلوبة : 03 دورة.
- نظام المناوبة المقترح : 5 أيام في الأسبوع .
- نظام الجمع المعتمد :

– من الباب الى الباب بالنسبة للمساكن الفردية .

نظام ما قبل الجمع بالنسبة للمساكن الجماعية.

- إقامة 02 مناطق للتجميع المؤقت للنفايات بالمنطقة .

المنطقة الادارية رقم 04 - الجرف -

- قطاعات الجمع التي تغطيها المنطقة: **القطاع رقم09 ،10 ،12** .
- المساحة : 141 هكتار (4.64 % من مساحة المدينة)
- عدد السكان 14790 نسمة (5.59 % من عدد سكان المدينة)
- أهم الأحياء المتواجدة بالمنطقة : حي جبل الجرف، الحي الشعبي ،تحصيص هواري بومدين ، حي كوبيماد ، حي 18 فيفري ، حي 500 سكن ، حي سواحي ، شارع هواري بومدين ، حي يحي فارس ، شارع المسجد الكبير ، حي عدل ، شارع واد هلال .
- عدد النقاط السوداء للنفايات المنزلية : **08 نقطة** .
- عدد النقاط السوداء للنفايات الهامدة : **02 نقاط** .
- عدد الحاويات المخصصة للنفايات : **04 حاويات**.
- الحجم النظري للنفايات المنزلية المنتجة من المنطقة : **12.5طن / اليوم**
- المؤسسة المكلفة بعملية رفع النفايات ونقلها : **PROTEB**
- وسائل الجمع المسخرة للمنطقة : **02 شاحنة ضاغطة 3.5 طن**
- الموارد البشرية المسخرة للمنطقة : **06 (02 سائق + 04 عمال نظافة)**
- الحجم الحقيقي للنفايات التي يتم رفعها : **10 طن /اليوم**

بخصوص تحديد الاحتياجات الخاصة بالمنطقة جاءت كالتالي :

- الاحتياج المتعلق بعدد الحاويات:
  - 14 حاويات 660 لتر.
  - 03 حاويات معدنية سعة 12 $م^3$
- الاحتياج المتعلق بوسائل الجمع : شاحنة ضاغطة سعة 3.5 طن .
- الاحتياج المتعلق بالموارد البشرية : 03 (سائق + 02 عمال نظافة)
- عدد دورات الجمع المطلوبة : 02 دورة.
- نظام المناوبة المقترح : 3 أيام في الأسبوع
- نظام الجمع المعتمد :
  - من الباب الى الباب بالنسبة للمساكن الفردية .
  - نظام ما قبل الجمع بالنسبة للمساكن الجماعية.
- إقامة 03 مناطق للجمع المؤقت للنفايات المنزلية .

05

المنطقة الادارية رقم 05 – سكانسكا –

- قطاعات الجمع التي تغطيها المنطقة: **القطاع رقم 05، 06 ، 07 ، 08** .
- المساحة : 326 هكتار (10.74 % من مساحة المدينة)
- عدد السكان 23570 نسمة (8.84 % من عدد سكان المدينة)
- أهم الأحياء المتواجدة بالمنطقة : شارع الشاذلي بن جديد ، حي الشيخ العربي التبسي ، حي الزهواني ، تحصيص صوالحية ، حي 150 سكن ، حي 200 سكن ، حي فرفوس ، سوق الجملة للخضر والفواكه
- عدد النقاط السوداء للنفايات المنزلية : **25 نقطة** .
- عدد النقاط السوداء للنفايات الهامدة : **18 نقطة** .
- عدد الحاويات المخصصة للنفايات : **16 حاوية**.
- الحجم النظري للنفايات المنزلية المنتجة من المنطقة : **19.2طن / اليوم**
- المؤسسة المكلفة بعملية رفع النفايات ونقلها : **PROTEB** (**تم تكليف مؤسسة خاصة بالجمع**)
- وسائل الجمع المسخرة للمنطقة : **02 شاحنة ضاغطة 05 طن** .
- الموارد البشرية المسخرة للمنطقة : **06 (02 سائق + 04 عمال نظافة**)
- الحجم الحقيقي للنفايات التي يتم رفعها : **14.5 طن /اليوم**

بخصوص تحديد الاحتياجات الخاصة بالمنطقة فهي كالتالي :

- الاحتياج المتعلق بعدد الحاويات:
  - 40 حاوية 660 لتر.
  - 04 حاويات معدنية سعة 12 $م^3$
- الاحتياج المتعلق بوسائل الجمع : 02 شاحنة ضاغطة سعة 3.5 طن .
- الاحتياج المتعلق بالموارد البشرية : 06 (02 سائق + 04 عمال نظافة)
- عدد دورات الجمع المطلوبة : 04 دورات.
- نظام المناوبة المقترح : 05 أيام في الأسبوع .
- نظام الجمع المعتمد :
  - من الباب الى الباب بالنسبة للمساكن الفردية .
  - نظام ما قبل الجمع بالنسبة للمساكن الجماعية .

المنطقة الادارية رقم 6 – 600 سكن –

- قطاعات الجمع التي تغطيها المنطقة: **القطاع رقم 01 ، 02 ، 03 ، 04** .
- المساحة : 1222 هكتار (40.32 % من مساحة المدينة)

- عدد السكان 61980 نسمة (27.79% من عدد سكان المدينة)
- أهم الأحياء المتواجدة بالمنطقة : حي اول نوفمبر ، حي 04 مارس 1956 ، حي حشيشي الحفناوي ، حي 600 سكن ، حي الوئام 1 ، 2 ، جامعة تبسة ، معهد الشبه طبي ، طريق قسنطينة .
- عدد النقاط السوداء للنفايات المنزلية : **57 نقطة** .
- عدد النقاط السوداء للنفايات الهامدة : **21 نقاط** .
- عدد الحاويات المخصصة للنفايات : **11 حاويات**.
- الحجم النظري للنفايات المنزلية المنتجة من المنطقة : **51.5 طن / اليوم**
- المؤسسة المكلفة بعملية رفع النفايات ونقلها : **PROTEB** (**تم تكليف مؤسسة خاصة**)
- وسائل الجمع المسخرة للمنطقة : **04 شاحنة ضاغطة 05 طن** .
- الموارد البشرية المسخرة للمنطقة : **12** (**04 سائق + 08 عمال نظافة**)
- الحجم الحقيقي للنفايات التي يتم رفعها : **33 طن /اليوم**

بخصوص تحديد الاحتياجات الخاصة بالمنطقة فهي كالتالي :

- الاحتياج المتعلق بعدد الحاويات:
  - 50 حاوية 660 لتر.
- الاحتياج المتعلق بوسائل الجمع : 02 شاحنة ضاغطة سعة 3.5 طن .
- الاحتياج المتعلق بالموارد البشرية : 06 (02 سائق + 04 عمال نظافة)
- عدد دورات الجمع المطلوبة : 04 دورة.
- نظام المناوبة المقترح : 07 أيام في الأسبوع .
- نظام الجمع المعتمد :
  - من الباب الى الباب بالنسبة للمساكن الفردية .
  - نظام ما قبل الجمع بالنسبة للمساكن الجماعية .
- إقامة 04 مناطق للجمع المؤقت للنفايات المنزلية بالمنطقة .

المنطقة الادارية رقم 07 – فاطمة الزهراء–

- قطاعات الجمع التي تغطيها المنطقة: **القطاع رقم 17**
- المساحة : 250 هكتار (8.25 % من مساحة المدينة)
- عدد السكان 15500 نسمة (6.62% من عدد سكان المدينة)
- أهم الأحياء المتواجدة بالمنطقة : حي فاطمة الزهراء ، حي العرامي ، حي جديات ، تحصيص جديات مسعود ، حي 134 مسكن .

- عدد النقاط السوداء للنفايات المنزلية : **03 نقطة** .
- عدد النقاط السوداء للنفايات الهامدة : **04 نقاط** .
- عدد الحاويات المخصصة للنفايات : **11 حاويات**.
- الحجم النظري للنفايات المنزلية المنتجة من المنطقة : **14 طن / اليوم**
- المؤسسة المكلفة بعملية رفع النفايات ونقلها : **CET**
- وسائل الجمع المسخرة للمنطقة : **02 شاحنة ضاغطة + شاحنة 2.5 طن** .
- الموارد البشرية المسخرة للمنطقة : **09 (03 سائق + 06 عمال نظافة)**
- الحجم الحقيقي للنفايات التي يتم رفعها : **14 طن /اليوم**

بخصوص تحديد الاحتياجات الخاصة بالمنطقة جاءت على النحو التالي :

- الاحتياج المتعلق بعدد الحاويات: 30 حاويات 660 لتر.
- الاحتياج المتعلق بوسائل الجمع : شاحنة ضاغطة سعة 3.5 طن .
- الاحتياج المتعلق بالموارد البشرية : 03 (سائق + 02 عمال نظافة)
- عدد دورات الجمع المطلوبة : 02 دورة.
- نظام المناوبة المقترح : 5 أيام في الأسبوع .
- نظام الجمع المعتمد :
  - من الباب الى الباب بالنسبة للمساكن الفردية .
  - نظام ما قبل الجمع بالنسبة للمساكن الجماعية .
- إقامة 02 مناطق للجمع المؤقت للنفايات بالمنطقة .

المنطقة الادارية رقم 08 – ذراع الامام–

- قطاعات الجمع التي تغطيها المنطقة: **القطاع رقم 18** .
- المساحة : 77 هكتار (2.54 % من مساحة المدينة)
- عدد السكان 6930 نسمة (3.06% من عدد سكان المدينة)
- أهم الأحياء المتواجدة بالمنطقة : حي ذراع الامام ، حي قرفي ، حي واد الناقص ، حي المحطة.
- عدد النقاط السوداء للنفايات المنزلية : **07 نقاط** .
- عدد النقاط السوداء للنفايات الهامدة : **06 نقاط** .
- عدد الحاويات المخصصة للنفايات : **02 حاويات**.
- الحجم النظري للنفايات المنزلية المنتجة من المنطقة : **7.5 طن / اليوم**
- المؤسسة المكلفة بعملية رفع النفايات ونقلها : **PROTEB**

- وسائل الجمع المسخرة للمنطقة : **02 شاحنات 3 طن + شاحنة ضاغطة معطلة حاليا + جرار بمقطورة**
- الموارد البشرية المسخرة للمنطقة : **09 (03 سائق + 06 عمال نظافة)**
- الحجم الحقيقي للنفايات التي يتم رفعها : **7 طن /اليوم**

بخصوص تحديد الاحتياجات الخاصة بالمنطقة كانت على النحو التالي :

- الاحتياج المتعلق بعدد الحاويات: 18 حاويات 660 لتر.
- الاحتياج المتعلق بوسائل الجمع : شاحنة ضاغطة سعة 3.5 طن .
- الاحتياج المتعلق بالموارد البشرية : 03 (سائق + 02 عمال نظافة)
- عدد دورات الجمع المطلوبة : 4 دورة.
- نظام المناوبة المقترح : 3 أيام في الأسبوع
- نظام الجمع المعتمد :
  - من الباب الى الباب بالنسبة للمساكن الفردية .
  - نظام ما قبل الجمع بالنسبة للمساكن الجماعية .

منطقة حي الزهور

- قطاعات الجمع التي تغطيها المنطقة: **القطاع رقم 19، 20** .
- المساحة : 400 هكتار (13.49 % من مساحة المدينة)
- عدد السكان 28650 نسمة (11.37% من عدد سكان المدينة)
- أهم الأحياء المتواجدة بالمنطقة : حي الزهور ، طريق الكويف ، طريق المرجة .
- عدد النقاط السوداء للنفايات المنزلية : **23 نقاط** .
- عدد النقاط السوداء للنفايات الهامدة : **14 نقاط** .
- عدد الحاويات المخصصة للنفايات : **13 حاويات**.
- الحجم النظري للنفايات المنزلية المنتجة من المنطقة : **24.9 طن / اليوم**
- المؤسسة المكلفة بعملية رفع النفايات ونقلها : **PROTEB**
- وسائل الجمع المسخرة للمنطقة : **شاحنة ضاغطة 05 طن** .
- الموارد البشرية المسخرة للمنطقة : **03 (سائق + 02 عمال نظافة)**
- الحجم الحقيقي للنفايات التي يتم رفعها : **17 طن /اليوم**

بخصوص تحديد الاحتياجات الخاصة بالمنطقة فهي كالتالي :

- الاحتياج المتعلق بعدد الحاويات:

- 15 حاوية 660 لتر.
- 02 حاوية معدنية سعة 12 م^3

- الاحتياج المتعلق بوسائل الجمع : شاحنة ضاغطة سعة 3.5 طن .
- الاحتياج المتعلق بالموارد البشرية : 03 (سائق + 02 عمال نظافة)
- عدد دورات الجمع المطلوبة : 02 دورة.
- نظام المناوبة المقترح : 7 ايام في الاسبوع
- نظام الجمع المعتمد:
  - من الباب إلى الباب بالنسبة للمساكن الفردية .
  - نظام ما قبل الجمع بالنسبة للمساكن الجماعية.
- إقامة 02 مناطق للجمع المؤقت للنفايات المنزلية

المنطقة الادارية رقم 10 – طريق بكارية–

- قطاعات الجمع التي تغطيها المنطقة: **القطاع رقم 21، 22** .
- المساحة : 253 هكتار (8.34 % من مساحة المدينة)
- عدد السكان 17400 نسمة (7.52% من عدد سكان المدينة)
- أهم الأحياء المتواجدة بالمنطقة : بوحبة ، البعالة ، طريق بكارية ، حي المحطة .
- عدد النقاط السوداء للنفايات المنزلية : **18 نقاط** .
- عدد النقاط السوداء للنفايات الهامدة : **07 نقاط** .
- عدد الحاويات المخصصة للنفايات : **15 حاويات**.
- الحجم النظري للنفايات المنزلية المنتجة من المنطقة : **15.6 طن / اليوم**
- المؤسسة المكلفة بعملية رفع النفايات ونقلها : **PROTEB**
- وسائل الجمع المسخرة للمنطقة : **شاحنة ضاغطة 05 طن**
- الموارد البشرية المسخرة للمنطقة : **03 (سائق + 02 عمال نظافة)**
- الحجم الحقيقي للنفايات التي يتم رفعها : **11 طن /اليوم**

بخصوص تحديد الاحتياجات الخاصة بالمنطقة فهي كالتالي :

- الاحتياج المتعلق بعدد الحاويات:
  - 30 حاويات 660 لتر.
  - 02 حاويات معدنية سعة 12 م^3
- الاحتياج المتعلق بوسائل الجمع : شاحنة ضاغطة سعة 3.5 طن .

- الاحتياج المتعلق بالموارد البشرية : 03 (سائق + 02 عمال نظافة)
- عدد دورات الجمع المطلوبة : 04 دورة.
- نظام المناوبة المقترح : 4 أيام في الأسبوع
- نظام الجمع المعتمد:

– من الباب إلى الباب بالنسبة للمساكن الفردية .

– نظام ما قبل الجمع بالنسبة للمساكن الجماعية.

- إقامة 02 مناطق للتجميع المؤقت للنفايات المنزلية .

المنطقة الادارية رقم 11 – وسط المدينة –

- قطاعات الجمع التي تغطيها المنطقة: **القطاع رقم 15، 16** .
- المساحة : 157 هكتار (5.17 % من مساحة المدينة)
- عدد السكان 11775 نسمة (5.2% من عدد سكان المدينة)
- أهم الأحياء المتواجدة بالمنطقة حي الفوبور ، حي المدارس ، حي الهواء الطلق ، حي 172 سكن ، المدينة القديمة ، الاثار الرومانية .
- عدد النقاط السوداء للنفايات المنزلية : **06 نقاط** .
- عدد النقاط السوداء للنفايات الهامدة : **03 نقاط** .
- عدد الحاويات المخصصة للنفايات : **06 حاويات**.
- الحجم النظري للنفايات المنزلية المنتجة من المنطقة : **11.5 طن / اليوم**
- المؤسسة المكلفة بعملية رفع النفايات ونقلها : **PROTEB**
- وسائل الجمع المسخرة للمنطقة : **شاحنة ضاغطة 3.5 طن** .
- الموارد البشرية المسخرة للمنطقة : **03 (سائق + 02 عمال نظافة)**
- الحجم الحقيقي للنفايات التي يتم رفعها : **10 طن /اليوم**

بخصوص تحديد الاحتياجات الخاصة بالمنطقة كانت على النحو التالي :

- الاحتياج المتعلق بعدد الحاويات: 35 حاويات 660 لتر+ 60 حاوية سعة 240 لتر.
- الاحتياج المتعلق بوسائل الجمع : شاحنة ضاغطة سعة 3.5 طن .
- الاحتياج المتعلق بالموارد البشرية : 03 (سائق + 02 عمال نظافة)
- عدد دورات الجمع المطلوبة : 03 دورة.
- نظام المناوبة المقترح : كل يوم
- نظام الجمع المعتمد : من الباب الى الباب بالنسبة للمساكن الفردية .

1-4- السكن العشوائي و علاقته بحركية النقل بالمدينة

يعد النقل الحضري العصب الأساسي لكل تجمع حضري، إذ أنه يعرف بأنه عملية تغيير المكان من نقطة إلى أخرى ضمن مسارات و عبر نقاط إلتقاء و تفرق داخل المدينة أو التجمع الحضري. حيث إن عملية تغيير المكان هذه تشمل عملية نقل البضائع والأشخاص وتشملهما معا، كما أنه يعتبر" الوسيلة التي يتم بها نقل السلع والأفراد من مكان إلى آخر". وهو أيضا عملية الربط بين مختلف نقاط التجمع الحضري وفقا لخطة تغطي الاحتياجات وتحقق التكامل بين مختلف المصالح الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، الثقافية، حيث يهدف إلى إعطاء ديناميكية للحياة في المدينة بواسطة ربط عناصرها بعضها البعض بضمان التنقلات اللازمة لكل المستعملين من اجل قضاء حاجاتهم مهما بلغ عددهم واشتدت كثافتهم وجعلهم يتحركون ببساطة وديناميكية تسمح بالربط بين التجمعات المختلفة .

وقد عرف النقل الحضري في الآونة الأخيرة بمدينة تبسة تطو ا ر ملحوظا، غير أن العديد من المناطق بالمدينة لا تزال تعاني من نقص التغطية سواء تعلق الامر بالنقل العمومي أو الخاص.

خريطة رقم : (29) مسارات شدة حركة النقل أثناء ساعات الذروة بمدينة تبسة و علاقتها بمناطق السكن العشوائي

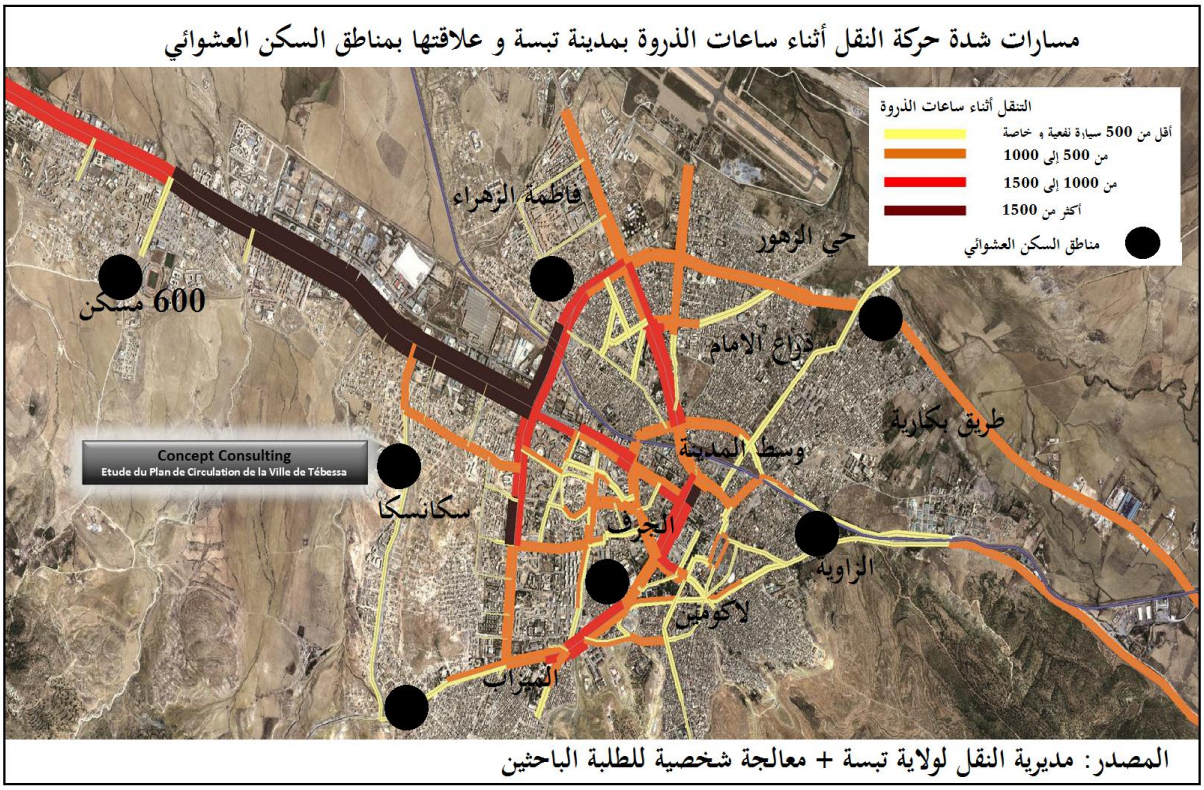

المصدر: مديرية النقل لولاية تبسة + معالجة شخصية للطلبة الباحثين

من خلال تحليل الخريطة السابقة و التي تبين لنا شدة التنقل و النقل أثناء ساعات الذروة بالمدينة، نلاحظ أن من أكثر المناطق معاناة من شدة الازدحام هي مناطق السكن العشوائي و المناطق المجاورة لها، ذلك كونها تعاني من شبكة طرقات مهترئة، و شوارع غير منتظمة، و في كثير من الاحيان ضيقة و لا تخضع للمعايير التقنية للطرقات. هذا ما جعل من هذه المناطق عرضة للاستغلال من طرف الناقلين بطرق ملتوية أو ما يعرف بالفرودور، و ما

ينجر عن ذلك من تبعات سلبية أثرت على الحياة العامة للسكان كغلاء ثمن التنقلات، و فوضى النقل ناهيك على ما ينجر على ذلك من مشاكل أمنية و انتشار الفات الاجتماعية.

1- 5- السكن العشوائي و علاقته بالمناطق الصناعية بالمدينة

بخصوص الأخطار التكنولوجية لمدينة تبسة، يرتبط وجودها بالمنطقة الصناعية الممثلة في القطاع العمراني رقم6 وضعت حيز الخدمة بتاريخ 2004/01/01 على مساحة حوالي 130 هكتار. تشغل المنطقة الصناعية لمدينة تبسة معظم القطاع العمراني رقم 6 ، وهي تابعة لأملاك الدولة حاليا ، يبلغ عدد الوحدات التي تحتضنها المنطقة 71 وحدة تشتغل منها 39 وحدة ، يتم على مستوى المنطقة تخزين مواد منها : الغاز الصناعي ، مواد كيماوية ، محروقات ، خشب ، مواد غذائية أما بالنسبة للوحدات الانتاجية فتقتصر على:

- مصنع تركيب الأجهزة الإلكترونية LG ويطرح نفايات تتكون من البلاستيك ، الخشب ، الكارتون ، البولستار.

- وحدات تحويل الملابس المستعملة (الرثة) وتطرح نفايات متكونة من مواد نسيجية(الرثاث) وهذه الأخيرة لم تعد موجودة في الوقت الحالي ، ومن المتوقع تحويل وجهة استخدامها لأغراض أخرى في اطار بعث المناطق الصناعية من جديد في الجزائر.

خريطة رقم : (30) موقع المناطق الصناعية لمدينة تبسة

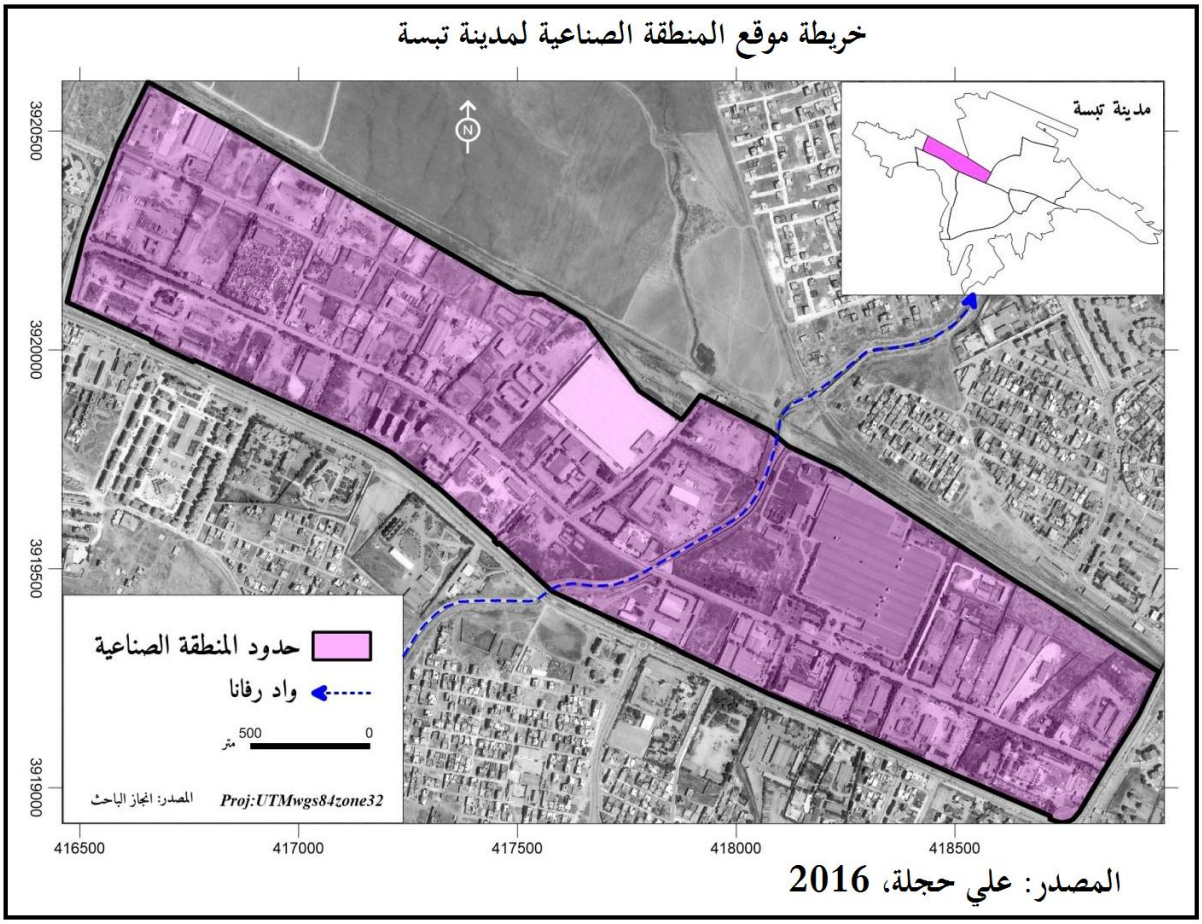

و الملاحظ أن معظم الوحدات التي تشكل عموم المنطقة الصناعية لم تعد تعمل وما تبقى منها هو عبارة عن مستودعات أو وحدات غير منتجة للتخزين أو حضائر للحافلات والشاحنات ولايقتصر نشاطها الفعلي سوى على وحدة التركيب للأجهزة الالكترومنزلية أما مؤسسة انتاج النسيج فهي الأخرى لم تعد تشتغل في انتظار اعادة النظر في وجهة استخدامها ، هذه وضعية المناطق الصناعية مند انسحاب الدولة من عملية التكفل بها مع التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق لتصبح ذات طابع تجاري صناعي شبه مستقلة ، إن عملية التدخل على مستوى المنطقة الصناعية تحكمها القوانين 80المتعلق بالتهيئة – الخاصة بالمناطق الصناعية زيادة على ما و رد في قوانين التهيئة والتعمير وعلى رأسها القانون والتعمير.

خريطة رقم : (30) المناطق لمعرضة للاخطار الصناعية بالمنطقة الصناعية لمدينة تبسة

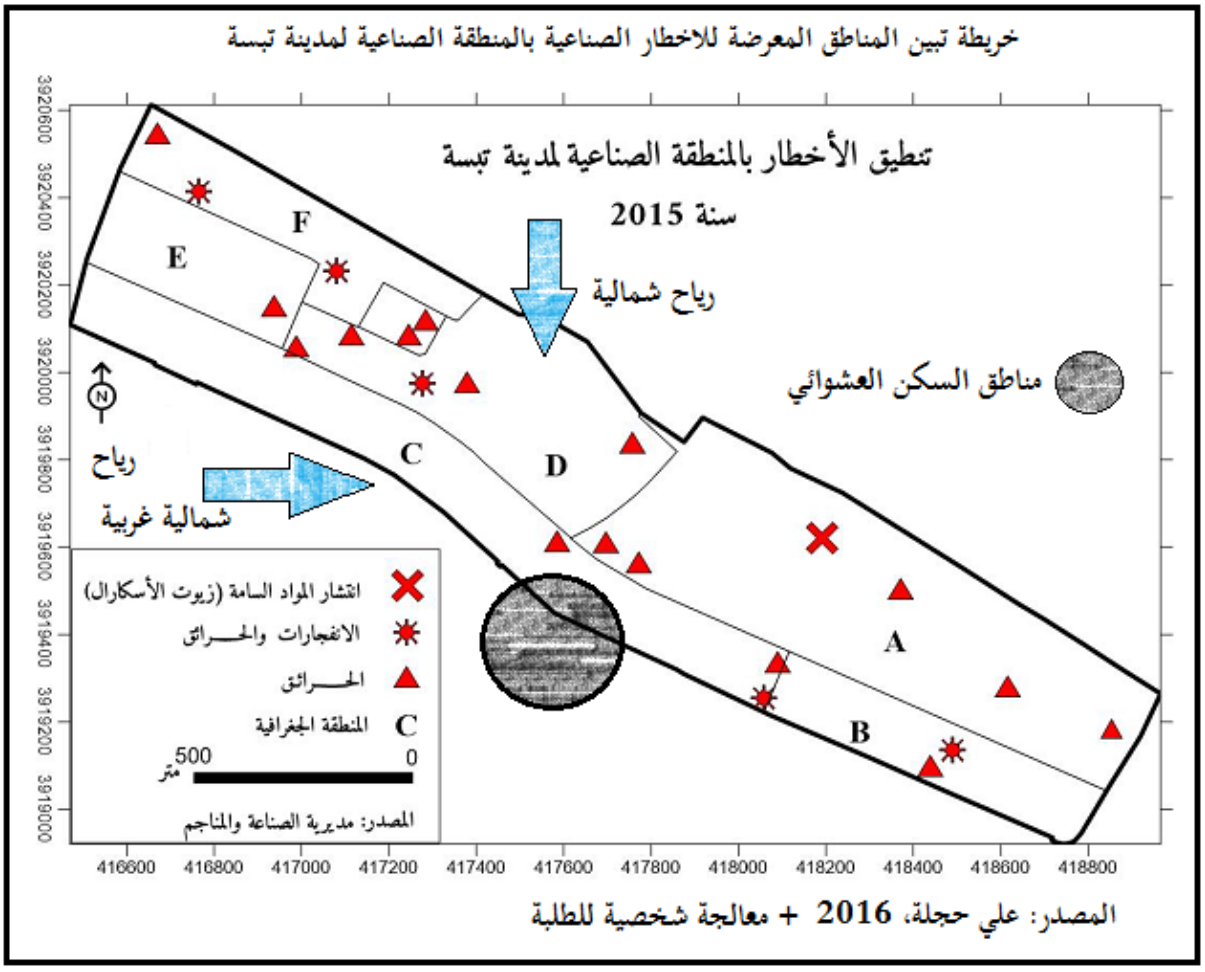

من خلال تحليل الخريطة أعلاه نلاحظ أن مناطق السكن العشوائي تتوضع على حواف المنطقة الصناعية في إتجاه الرياح، مما يجعل سكان هذه المناطق معرضون لخطر الغازات المنبعثة نتيجة لاحتراق العديد من المواد الكيماوية على غرار مادة البوليستيرين والمواد البلاستيكية التي يجب استرجاعها والتخلص منها بالطرق المناسبة بدل اللجوء لعملية الحرق التي عادة ماتتسبب في تلوث بيئي خطير يصيب هواء المدينة ويرفع من نسبة غاز الفحم وغاز أول أكسيد الكربون ونسبةالغبار في الهواء الجوي ، و زيادة على فعلها المتعلق بسخونة الأرض تلحق الضرر مباشرة بسكانها من خلال زيادةالاصابة بالأمراض المزمنة كنتيجة لذلك ، ان المواد القابلة للانفجار أو للاشتعال وبدرجات متفاوتة الخطورة تنتشر بكافة المناطق الجغرافية التي تشكل المنطقة الصناعية كما يتضح من خريطة توزيع المخاطر بها و المشار إليها أعلاه.

الخلاصة :

من خلال دراستنا لواقع السكن العشوائي بمدينة تبسة، و مقارنة توضعه و انتشاره المكاني مع مختلف العناصر المكونة للبيئة الحضرية بالمدينة، لاحظنا أن هذه المناطق معرضة بشكل كبير للعديد من المخاطر على غرار الفياضانات، و الاكتظاظ المروري ناهيك على خطر التلوث الهوائي الناتج على النشاط الصناعي، و خطر انتشار الامراض و الاوبئة الناتج عن النفايات بمختلف أنواعها.

كما تجدر الإشارة إلى أن الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و كذلك العمرانية للسكن و السكان بالمناطق العشوائية، كثيرا ما ساهمت في تدهور المحيط العمراني للمدينة، و شكلت عائقا أمام التنمية المستدامة للمدينة، ناهيك على كونها أسهمت بشكل مباشر و غير مباشر في زيادة حدة العديد من الاخطار سواء الطبيعية كالفياضانات، أو التكنولوجية كالملوثات المنبعثة من المصانع، أو النفايات المنزلية و ما ينتج عنها من أمراض متنقلة.

تبعا لذلك رأينا من الضروري التطرق في مبحث خاص، ضمناه العديد من التوصيات و الاقتراحات التي من شأنها معالجة العديد من الإشكالات المطروحة على المستوى المحلي و المتعلقة أساسا بالبيئة الحضرية في المدينة.

المبحث الرابع : حلول و االقتراحات لمعالجة واقع البيئة الحضرية

أولا –اقتراحات لمعالجة ظاهرة السكن العشوائي في منطقة الدراسة:

لقد أدى وجود الأحياء الفوضوية وامتدادها، وحاجة الناس إلى مساكن تتوفر فيها شروط الحياة العصرية إلى ضرورة التفكير في حل هذه الأزمة والتغلب عليها

– الحاجة إلى سياسة ديمغرافية للسيطرة على مشكلة التضخم السكني:

إن بناء أكبر عدد من الوحدات السكنية لن يكفي في حل أزمة الإسكان المطروحة، إلا إذا صاحبه تطبيق سياسة ديمغرافية فعالة، لان معدل النمو السكاني المرتفع هو من أهم أسباب تفاقم أزمة الإسكان والحد من معدلات النمو الديمغرافي المرتفع يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب المرتفع على السكن.

– تشجيع البناء الذاتي:

وذلك بتخصيص مناطق للبناء الذاتي وتوزيع قطع أراضي للسكن على اختلاف مساحتها مع توفير مواد البناء بأسعار معقولة تساعد على التخفيف من مشكلة الإسكان، فقد وافق غالبية سكان العشوائيات على البناء الذاتي في حالة مساعدتهم من طرف الدولة، والواضح أن الدولة وحدها لا تستطيع توفير السكن الملائم لجميع فئات الشعب، ولهذا فمن الضروري أن تصدر قوانين تشجع القطاع الخاص على توظيف أمواله المدخرة في بناء العمارات، وهذه العملية ستعود بدون شك بالفائدة على عامة الشعب.

– تشجيع العودة إلى الريف:

تعتبر عودة المهاجرين من المدينة إلى أريافهم عنصرا هاما، يساهم في الحد من زيادة أزمة البناء الفوضوي واستمرارية الأحياء الفوضوية في الظهور، وذلك من خلال توفير المرافق الضرورية في الأرياف (المدارس، المستوصفات، دار للبلدية، تعبيد الطرقات وربطها بمختلف أنحاء المدينة، إنشاء منتزهات وحدائق للترفيه والترويح عن النفس، توفير الماء الشروب، الكهرباء والغاز.....).

بالإضافة هنا إلى تدعيم الفلاحة للحد أو التخفيف من ظاهرة البطالة والعجز المادي، فمعظم السكان النازحون من الريف إلى المدينة يطمحون إلى العودة للريف مكان إقامتهم السابقة وذلك بتشجيع من الدولة.

ولكن في حالة استحالة تحقق عنصري العودة للريف وعملية التدعيم الفلاحي، واستمرارية معيشة هؤلاء السكان بهاته الأحياء وذلك لأسباب خاصة تتعلق بهم، وعليه هناك توصيات ومقترحات أخرى إضافية نختصرها فيما يلي:

–حصر وإحصاء مناطق التوسع العشوائي داخل مدينة تبسة وفي ضواحيها وتصنيفها تبعا للحالة الإنشائية (سكنات عشوائية صلبة، سكنات عشوائية هشة.)

-تسوية السكنات العشوائية الصلبة من خلال تمديد العمل بقانون تسوية ومطابقة البنايات، وتخفيف الإجراءات الإدارية المنصوص عليها مع إسناد هذه المهمة لهيئة إدارية مختصة ومستقلة.

-هدم السكنات العشوائية الهشة واسترجاع المساحات العقارية الناتجة عن العملية مع الأخذ بعين الاعتبار تسوية حالة قاطنيها في إطار القانون.

-العمل على تفعيل وتوسيع مختلف برامج السكن في المناطق الريفية المحيطة بمدينة تبسة للحيلولة دون النزوح الريفي نحو المدينة وذلك من خلال التركيز على السكن الريفي نظرا لخصوصية المنطقة.

-تنمية المراكز العمرانية الصغيرة المحيطة بالمدينة (حي علي مهني، 60 سكن، بولحاف الدير) وتزويدها بمختلف المرافق الاجتماعية الضرورية وذلك بغية تخفيف الضغط على مركز المدينة.

-المراقبة الصارمة للعقار وخصوصا الفلاحي منه للحيلولة دون تحويله عن طابعه مع التركيز على المستثمرات الفلاحية الجماعية(EAC) والفردية (EAI) التي تحوز على مساحات هامشية غير مستغلة زراعيا.

-فيما يتعلق بالرقابة العمرانية المنصوص عليها في قانون التهيئة والتعمير المسندة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي والأعوان المؤهلين يتعين النص على معاقبتهم في حالة التقاعس عنها أو ثبوت تورطهم فيها طالما أن تطبيقها يتعلق بأعمال حفظ النظام العام وفرض القوانين في نطاق البلدية التي يقوم بها رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة ويخضع بموجبها للرقابة التسلسلية التي يمارسها الوالي والوزير.

-تعزيز دور شرطة العمران وتزويد أفرادها بالوسائل اللازمة والتكوين التقني والقانوني المناسب، ولما لا منح شرطة العمران سلطة الأمر بوقف الأشغال غير المطابقة وهدم الأشغال غير المرخصة مباشرة دون اللجوء إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي.

-انتهاج أسلوب المقاربة التشاركية وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار مبدأ مشاركة المجتمع المدني وقاطني مناطق الأحياء العشوائية في مختلف عمليات التنمية.

ثانيا: إقتراحات خاصة بمعالجة المشاكل البيئية بالمدينة

- بخصوص النفايات المنزلية : تعاني مدينة تبسة من نقص وعجز في الوسائل المادية والبشرية لتغطية جميع المناطق ورفع كل النفايات المنتجة يوميا و خصوصا مناطق السكن العشوائي التي تتميز بنقص كبير في حاويات جمع القمامة. و عليه نقترح تغطية المناطق التي ينتشر بها السكن العشوائي، من خلال تحديد أماكن خاصة بجمع النفايات المنزلية، و خصوصا توفير الحاويات، و كذلك اعتماد نظام جمع يومي من خلال المرور ثلاث مرات في الاسبوع مثلا. في حالة وجود عجز في عملية التكفل بالنفايات يجب تنظيم حملات تطوعية لتغطية العجز المسجل، مع اعداد برنامج للقضاء على النقاط السوداء للنفايات الحضرية الصلبة وذلك بمشاركة جميع الفاعلين ، تكون العملية اسبوعية وتمس عدة نقاط وعدة مناطق من المدينة.

– استرجاع العقارات التي يتم تنقيتها واستغللها كمساحات خضراء خاصة في المناطق التي تعاني عجزا في توفير هذه الفضاءات.

– بخصوص النفايات الهامدة، نقترح القيام بحملات تطوعية دورية من اجل التكفل بالنقاط السوداء للنفايات الهامدة، و –نقل النفايات الهامدة بالجهة الشرقية للمدينة الى مركز الردم التقني من اجل ربح الجهد والوقت من جهة ، واستغلالها في عملية رص وضم النفايات المنزلية على مستوى خندق الردم التقني من جهة اخرى، مع الزام المقاولات ومؤسسات البناء والأشغال العمومية والري برفع مخلفات الأشغال ونقلها الى لمفرغة العمومية المراقبة للنفايا الهامدة بعين زروق ، مع العلم ان اغلب هذه النفايات مصدرها مخلفات الاشغال التي تخلفها هذه المؤسسات.

– فيما يخص المناطق المعرضة للتلوث الهوائي، نقترح تزويد الوحدات الصناعية التي تطرح الهواء الملوث بمصافي خاصة لحماية الجو من التلوث، و إخضاع المركبات للمراقبة التقنية للسيارات ، ومنع سير المركبات التي تطرح كميات من الملوثات تتجاوز الحد المسموح بها.

– تجهيز المدينة بمراصد لقياس جودة الهواء والمتابعة المستمرة لها.

– مكابحة الحرائق والعمل على تجنب أسباب حدوثها خاصة في فصل الصيف.

– العمل على القضاء على مسببات انبعاث الروائح الكريهة خاصة على مستوى النقاط السوداء للنفايات المنزلية ، وشبكة الصرف الصحي.

– الزام مؤسسات البناء والاشغال العمومية وكل نشاط يتسبب في تطاير الغبار ، بعملية الرش الدوري لمحيط الورشات ، وذلك للتقليل من تطاير الغبار وتلويث الهواء.

– إعادة النظر في مخطط المرور داخل المحيط العمراني لتجنب ارتفاع معدلات الضجيج ، مع العمل على فك الاكتضاض بالنقاط السوداء خصوصا نقط الالتقاء، أين يتم جمع الحركة و تفريقها (مفترقات الطرق).

– العمل على تهيئة الشوارع و الازقة بالمناطق العشوائية لتمكين شاحنات جمع القمامة من الولوج إلى هذه الاحياء بسهولة، ناهيك على سيارات الإسعاف و الحماية المدنية في حالة الكوارث و المخاطر الطبيعية و غيرها.

– إلزام اصحاب البنايات الغير مكتملة باستكمال اشغال بناياتهم ، وفق مدة الاشغال المذكورة في رخصة البناء.

– برمجة و إعداد آليات للتهيئة الحضرية لكل الاحياء والشوارع التي تشهد تقهقرا في منظرها الجمالي.

الخاتمة العامة

تتميز مدينة تبسة بموقعها الاستراتيجي كونها ولاية داخلية تقع على الحدود الجزائرية التونسية مما مكنها من أن تكون منطقة جالبة للسكان و الاستثمارات، و أهلها لتكون مجالا مناسبا للاستقرار البشري بمختلف أشكاله، حيث ساهمت الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في جعلها مدينة ذات نفوذ و استقطاب، ادى ذلك إلى الطلب المتزايد على السكن بالمدينة ، نتج عنه التهاب غير مسبوق في سوق العقار، الأمر الذي دفع بالسكان إلى اللجوء لحلول متعددة أهمها السكن العشوائي أو ما يعرف بالبناء الفوضوي، حيث ظهرت العديد من التجمعات السكنية العشوائية داخل المدينة و في محيطها القريب كأحزمة حول المدينة أدت إلى استنزاف العقار و التوسع على حساب الأراضي الزراعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت في عرقلة مختلف العمليات التنموية و بخاصة تلك المتعلقة بالنمو الحضري للمدينة وفقا لمخططات التهيئة والتعمير . كما ساهم هذا الوضع في التاثير على المحيط الحضري العام، أثر سلبا على البيئة الحضرية بالمدينة، و جعلها عرضة لمختلف المخاطر سواء الطبيعية منها أو البشرية متمثلة في المخاطر الناتجة عن الاستعمالات البشرية للمجال الحضري، كالنقل و الصناعة و السياحة و غيرها.

نظرا لقدم نشأة مناطق السكن العشوائي، وتبعا لخصائصها الاجتماعية و الاقتصادية و كذلك العمرانية، و التي تميزت في غالبيتها بكونها سكنات عشوائية ذات نمط صلب، تنتشر في العديد من احياء المدينة، داخل النيجها العمراني، و على حدوده، هذا ناهيك على كونها مناطق تفتقر للعديد من المرافق الخدماتية، سواء تعلق الامر بالمرافق التعليمية أو الصحية، كذلك إهتراء الطرقات و المسالك المؤدية للمنازل، الأمر الذي تولد عنه ضعف كبير في نوعية الخدمات المقدمة من طرف السلطات المحلية على غرار ضعف تغطية هذه المناطق بخدمات جمع القمامة و النفايات المنزلية، كما أنها أضحت مناطق تفريغ للنفايات الهامدة بامتياز، في ظل غياب رقابة الدولة.

كما أن انتشار السكنات العشوائية على أراض هامشية و مهملة، تتميز بانحدارات كبيرة، تقع غالبيتها على ضفاف بعض الاودية التي تقطع المدينة، مما جعل هذه الاحياء العشوائية عرضة للعديد من المخاطر الطبيعية كانزلاقات التربة، و الفيضانات على غرار ما حدث مؤخرا حيث أدى فيضان وادي الناقص إلى غمر العديد من أحياء وسط المدينة خصوصا حي هواري بومدين و منطقة طريق قسنطينة، نتج عنه خسائر مادية كبيرة.

أمام هذه الوضعية، أضحى من الضروري، إعادة النظر في مخطط تهيئة المدينة، من خلال معالجة النقاط السوداء التي تعاني من العديد من المشاكل و هي معرضة للعديد من المخاطر الطبيعية و التكنولوجية، و بالخصوص تلك المناطق التي ينتشر بها السكن العشوائي، كونه يشكل عاملا محفزا لزيادة حدة هذه المخاطر، كما أن هذه المناطق تتميز بهشاشة بيئتها الحضرية بسبب نقص العديد من المرافق و الخدمات العمومية بها.

المصادر و المراجع

باللغة العربية

- عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان. 1972.
- عبد المحسن برادة، "الجوانب الأيجابية في عمليات النمو العشوائى"، أكاديميه البحث العلمي والتكنولوجي، الملامح العريضه للمدن المصريه عام 2000م.
- عبد القادر القصير، أحياء الصفيح "دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري"مثال المجتمع المغربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1993.
- بوذراع أحمد، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مركز المنشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997.
- مصطفى محمد موسى، التكدس السكاني العشوائي و الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2010م.
- عبد الباقي إبراهيم، الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن، أمانة مدينة جدة، مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية، 1986م.
- عبد الإله أبو العياش، أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980.
- عبد الباقي زيدان، علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، القاهرة.
- عبد المنعم أنور، الحضارة والتحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970.
- فاروق جزآي يونس، علم الاجتماع الأسس النظرية وأساليب التطبيق، دار علم الكتاب، القاهرة، 1972.
- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة والاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1966.
- عبد القادر زيدان، علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، القاهرة.
- حسن سيد أحمد ابو العينين، أصول الجغرافيا المناخية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط03، بيروت، 1975.
- سمير زمال صفحات من تاريخ تبسة القديم والحديث، دار هومة، الجزائر، 2013.
- بيار كاستيل، حوز تبسة، ترجمة العربي عقون، مطبعة بخيخة حسام، 2010.
- محمد الهادي لعروق، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984 .

باللغة الأجنبية

-Bachir Mohamed Tidjani , 2005, La problématique de l'habitat illicite : spontané, précaire ou insalubre ? Géographie et Aménagement, Fascicule n11, p 10, bulletin de l'Association de Géographie et de l'Aménagement du territoire, Université d'Oran, Algérie.

المذكرات

- عزت مرزوق فهيم عبد الحفيظ ، أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الانحرافي: دراسة ميدانية في إحدى المناطق العشوائية بمدينة أسيوط ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في الآداب – علم الاجتماع. أسيوط، مصر.

- نعيمة حمود حرم بومعوش، ظاهرة البناء البناء الفوضوي بالمدن الكبرىالجزائرية: الواقع ورهانات التسوية في اطار الجوكمة الحضرية حالة مدينة قسنطينة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، 2016.

- بوصبيعات سوسن، الطبيعة القانونية لحق المستفيد من المستثمرات الفلاحية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

- "النمو العمراني وأثره على البيئة الحضرية اشكالية التسيير العمراني مدينة باتنة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية.

- علي حجلة، محمد الهادي لعروق، البعد البيئي للتنمية المستدامة، المساحات الخضراء بمدينة تبسة "دراسة باستعمال نظام الإعلام الجغرافي والستشعار عن بعد".

- جموعي رزقي، آليات دمج البعد البيئي في التحسين الحضري للأحياء السكنية، دراسة حالة حي فاطمة الزهراء، تبسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الهندسة المعمارية، 2015-2016.

- علي حجلة، التهيئة الحضرية والتنمية المستدامة في مدينة تبسة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، علوم تهيئة المجال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2016.

- نبيل الصحن، محافظة المنيا دراسة في التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الآداب، قسم الجغرافيا، 2004.

- كاتب وليد، التحسين الحضري في مدينة تبسة، دراسة مقدمة لنيل شهادة ماستر تمدن ومشروع حضري، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014.

- يحي مدور، التعمير وآليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية – حالة مدينة ورقلة ،مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011.

- محمد الأمين حركات، التخطيط الحضري في الجزائر، أدوات التهيئة و التعمير: عشريتين من التطبيق، محاولة للتقييم، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة قسنطينة 1، 2018/2017.

- بوصفاف رشيد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في المشروع الحضري.

- جلاب سالم ، ديرم فريد ، دور التهيئة الحضرية في تطوير قطاع السياحة بمدينة تبسة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية ، كلية علوم الارض والكون ، جامعة تبسة ، 2009 .

- حمزاوي علاء وآخرون، السكن العشوائي: الخصائص وأساليب المعالجة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التهيئة الحضرية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018/2017.

- زوهير ساسي وآخرون: السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التهيئة الحضرية، جامعة العربي التبسي، تبسة،2018/2017.

المقالات

- حسين بولمعيز، مقرر دروس مقياس تحليل المجال الجغرافي و التهيئة ، سنة أولى جغرافيا و تهيئة الاقليم، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016م.

- مشروع لائحة تطوير المناطق العشوائية بمنطقة مكة المكرمة ، ماي 2008.

- محمد مطيع، السكن العشوائي اسباب وحلول، نشر في اشتوكة باريس 27-04-2011

- محمد محمود يوسف، العشوائيات والتجارب العربية والعالمية، مدرس مساعد بكلية التخطيط العمراني في جامعة القاهرة مقالة منشورة بالانترنت.

- حسين بولمعيز و قرفية الصادق، السكن العشوائي وأثره على النمو الحضري بالمدن الصغرى، مدينة الحروش نموذجا، مجلة التواصل، العدد 53، جامعة عنابة.

- شوقي قاسمي، إشكالية السكن الهش في الجزائر في ضوء استراتيجيات التصدي برنامج RHP للبنك الدولي نموذجا، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 01 مارس 2012.

المواقع الالكترونية

www.ar.wikipedia.org.